



تحديث مصر
في عصر محمد علي

تقديم
إسماعيل سراج الدين

إعداد وتحرير
يونان لبيب رزق   محسن يوسف

مكتبة الإسكندرية بيانات الفهرسة– أثناء – النشر (فان)
تحديث مصر في عصر محمد علي (٢٠٠٥: مكتبة الإسكندرية)
تحديث مصر في عصر محمد علي / تقديم إسماعيل سراج الدين؛ إعداد وتحرير يونان لبيب رزق، محسن يوسف. — الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، (2007)
ص. سم.
تدمك 978-977-6163-66-9
أعلى صفحة العنوان: منتدى الإصلاح العربي.
١. مصر -- تاريخ -- العصر الحديث -- عصر محمد علي (١٨٠٥-١٨٤٩ م). أ. رزق، يونان لبيب. ب. يوسف، محسن. ج. مكتبة الإسكندرية.

ديوي –962.03 2007326696

ISBN 978-977-6163-66-9
رقم الإيداع ٤١٦٧ / ٢٠٠٧

الفهرس

مقدمـــة

تأتي ذكرى مرور مائتي عام على بداية حكم محمد علي لمصر عام ١٨٠٥ في لحظة فارقة من تاريخ المجتمع المصري، يتطلع فيها الجميع إلى بناء مستقبل يليق بتاريخ الأمة المصرية الممتد في قلب التاريخ الباكر، والذي قدمت خلاله للإنسانية حضارة عريقة وإنجازات كثيرة.

وتأتي أهمية دراسة تجربة حقبة "محمد علي باشا" وفحصها بسبب أهميتها في مسار التاريخ المصري الحديث، حيث تعتبر حملة نابليون بونابرت على مصر في ١٧٩٨ وما أعقب ذلك من احتلال فرنسي حتى عام ١٨٠١ بداية حقبة جديدة في تاريخ البلاد، وذلك بسبب الصدام مع الفرنسيين المحتلين، بالإضافة إلى ما تم من الاحتكاك معهم بصورة مباشرة وخاصة من جانب طبقة المثقفين المصريين. وأدرك محمد علي أن مصر بقيت لقرون طويلة مستبعدة من التقدم العلمي والتقني ومهمشة في ساحة السياسة الدولية، وسوق التجارة، و أن هوة عميقة عزلت المجتمع الشرقي عن دول أوربا المتقدمة بفارق يصل إلى قرون عديدة، لذلك تعد الجهود التي قام بها " محمد علي " في بناء دولته بمثابة نقطة البدء في وضع قواعد الدولة المصرية الحديثة وأسسها، التي تم فيها الانتقال بمصر في بضع سنوات من عصور الفوضى والتخلف المملوكية العثمانية إلى دولة شكلت تحديا للقوى الكبرى في ذلك الوقت، وهو التحدي الذي فرض على تلك القوى التصدي بحسم لنجاحات التجربة المصرية و الصدام معها والسعي لإجهاضها والتأمر عليها، وهو ما جسدته تسوية لندن ١٨٤٠-١٨٤١، التي فرضها التحالف الأوروبي بقيادة انجلترا على "محمد علي باشا"، وذلك لكبح جماح تلك القوة الناهضة التي كانت تمتلك مقومات النمو المعتمد على الذات، والتي شكلت سندا قويا للنزعات الاستقلالية التي برزت لدى "محمد علي باشا" في ذلك الوقت.

هذا ولازالت تجربة "محمد علي باشا" إلى الآن تشير بكل ملابساتها وسياقاتها التاريخية والاجتماعية والثقافية إلى القوى الكامنة داخل الأمة المصرية، والقادرة في حالة تعبئتها وإدارتها بشكل رشيد على أن تصل بالمصريين إلى طموحاتهم، وهى تجربة لازالت تؤكد على أهمية دور

الدولة في حماية مشروع النهضة، وتوفير المناخ لنجاحه، كما أن انهيار التجربة تحت ضغوط التدخل الأجنبي يشير إلى عوامل الضعف الداخلية، التي مازال بعضها رغم مرور أكثر من قرنين يشكل جزءا من ثقافتنا وتراثنا السياسي والاجتماعي، والتي يجب على جميع المصريين حاليا الوعي بها بشكل جدي من أجل سرعة التخلص منها، بعد أن تغيرت صورة العالم كلية، بحيث لم تعد الغلبة فيه فقط لمن يملك القوة، ولكن أيضا لمن يملك العلم والمعرفة والقدرة على توظيفهما لتحقيق النمو المطلوب.

وقد تناول المؤتمر الذي عقد في مكتبة الإسكندرية فترة حكم محمد علي وما كانت عليه علاقاته بالعالم من خلال مناقشة التجربة التي تمت في عصره وفحصها، لاستعادة الخبرات والدروس المستمدة من تلك الحقبة الهامة في تاريخ مصر والشرق، سعيا وراء استلهام عناصر قوتها وتجاوز نقاط ضعفها.

ويتناول هذا الكتاب صياغة للأفكار والحوارات التي دارت على مدار جلسات المؤتمر، والتي استطاعت عبر احد عشر قسما أن تعرض لتجربة تحديث مصر في عهد "محمد علي" من منظور يركز الإشكاليات الرئيسية التي أبرزتها التجربة والتي مازال بعضها فاعلا ومؤثرا ويشكل تحديا حقيقيا لجهودنا المعاصرة والمستقبلية من اجل التنمية والتحديث، ويسعى الكتاب في الجزء الثاني إلى تقديم صورة للواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي للمجتمع المصري خلال هذه الفترة والذي ساهم في تولى "محمد علي" حكم مصر، أما الجزء الثالث فيتناول المنطلقات السياسية والاقتصادية والثقافية التي انطلق منها "محمد علي" في مشروعه لبناء الدولة الحديثة،ثم يتناول الجزء الرابع جهود "محمد علي" في بناء المؤسسة العسكرية بمفهومها الحديث والتي شكلت عنصرًا أساسيًا ارتكزت عليه دولته ومشروعه الاستقلالي، وفى الجزء الخامس يتناول الكتاب كيف أعاد "محمد علي" هيكلة الاقتصاد المصري لإحداث طفرة في النمو الاقتصادي ولإحكام سيطرة الدولة على فائض العمل الاجتماعي لتوفير الموارد اللازمة لتحقيق طموحاته، أما الجزء السادس فيتناول الجهود التي قام بها "محمد علي" من أجل بناء مؤسسات التعليم الحديث، والتي اعتمد عليها في توفير الخبراء والفنيين والإداريين الذين

احتاجتهم مشروعات الدولة ومؤسساتها. ثم يتناول الجزء السابع ملامح التطوير والتحديث الإداري والسياسي والقضائي للدولة المصرية والذي مازالت بعض أسسه قائمة إلى الآن، ويتناول الجزء الثامن تأثير كل هذه الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية وما أحدثته من نهضة عمرانية وثقافية وما أسهمت به في نشر التحضر والعمران في أرجاء المجتمع المصري. أما الجزء التاسع فيتناول الدور الذي لعبته الإصلاحات الإدارية، وبناء الجيش الحديث الذي اعتمد على التجنيد الإجباري لكل المصريين بمختلف طوائفهم ودياناتهم والفتوحات العسكرية وخاصة في الشام والانتصارات المتتالية للجيش المصري على الجيش العثماني في نمو الوعي القومي وتبلور البذور الجنينية لفكرة المواطنة، ويتناول الجزء العاشر مجمل حصاد التجربة ونتائجها، ثم ما تطرحه من تساؤلات وتحديات للمستقبل يجب الإجابة عليها والتوقف عندها وهو ما يطرحه الجزء الأخير من الكتاب.

وقد تميزت كل أعمال المؤتمر بالعمق والثراء الشديد في محاولة لفهم الماضي من أجل تجاوز مشكلات الحاضر والانتصار للمستقبل ويرجع الفضل في ذلك إلى الآراء والمناقشات التي ساهم بها المشاركون في المؤتمر بالإضافة إلى الأوراق المرجعية والتي ساهم بها نخبة من المفكرين والأكاديميين المصريين والذي يسر مكتبة الإسكندرية أن تتوجه إليهم بالشكر جميعًا كما يجب الإشارة إلى الجهد الكبير الذي قام به الدكتور عماد صيام ومشاركته المتميزة في إعداد تحرير هذا الكتاب.

إسماعيل سراج الدين

تجربة محمد علي باشا
وتساؤلات حول المستقبل



إن القصد من قراءة فترة حكم محمد علي باشا في مصر التي بدأت مع اعتلائه حكم البلاد عام ١٨٠٥، هو طرح العديد من الأسئلة التي لا تعنى فقط بماضي التجربة والمجتمع في تلك الحقبة، أو بتحليل عناصر النجاح والقوة والإخفاق والضعف، أو البحث عن دوافع وتفسيرات لبعض المواقف والسياسات، أو حتى سعيا وراء التعرف على المزيد من تفاصيل الوقائع التاريخية لتلك الفترة وملابساتها، بل تعنى كذلك بتحقيق الاستفادة من هذه التساؤلات من أجل المستقبل. وذلك لأن التاريخ كما هو معروف يمتد ويتواصل، أو بمعنى آخر فإن المجتمع المصري المعاصر ورث بشكل أو بآخر آثار نتائج هذه المرحلة المهمة. كما أن اللحظات الفارقة التي ربما شهدت تحقيق قدر من النجاح والإنجاز، في تاريخ أية أمة، تشكل خبرة متراكمة ومختزنة يجب استعادتها خاصة في لحظات الأزمة أو التحولات الكبرى. لذلك فإن التساؤلات المرتبطة بإعادة قراءة حكم محمد علي باشا بعد مرور أكثر من قرنين على توليه حكم مصر، إنما هي تساؤلات من هذه النوعية التي تستهدف في الحقيقة مواجهة تحديات الحاضر وإشكالياته، لأنها ترتبط به بشكل أو بآخر، عن طريق طائفة من الأسئلة المهمة:

أولا: هل شكلت تجربة محمد علي باشا في بناء الدولة الحديثة ومؤسساتها الاقتصادية والإدارية والقضائية والعسكرية والتعليمية نقطة تحول، تجاوزت الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية القديمة؟ وهل كان لهذه الملامح أي أثر في تعثر تجربة تحديث المجتمع المصري؟.

ثانيًا: هل كان الدور الحاسم الفوقي الذي لعبته الدولة في تأسيس الدولة الحديثة وبنائها وإدارتها، وقيادة مشروع النهضة وتحديد مساره، هو الأساس في قوة التجربة ونجاحها، خاصة في فترة حكم محمد علي باشا؟ أم أن هذا الدور المفرط في شموليته كان هو المسمار الذي دق ليؤذن بانهيارها، الذي ظهرت بوادره قرب نهاية حكم محمد علي باشا، وظل مطردا على عهد أبنائه من الولاة والخديويين والسلاطين والملوك؟ وماذا عن تأثير استمرارية الملمح ذاته في محاولات التحديث والتنمية التي تقف خلف أي مشروع نهضوي حقيقي يسعى عن طريقه المجتمع إلى تجاوز وضعه الحالي؟ خاصة مع وجود دور

رئيسي للدولة يسيطر فيه الحكام على جميع الشئون ويرتبط بالثقافة السياسية السائدة بين النخب السياسية أو حتى بين عامة المصريين، وهي ثقافة تعود جذورها إلى أقدم دولة مركزية في العالم، وظهرت بشكل بارز في فترة محمد علي، حيث تم وصوله إلى السلطة بإرادة الزعامات الشعبية من علماء الأزهر وشيوخ الطوائف الحرفية. ولكنه حطم المؤسسات الشعبية التي تنتمي إليها تلك الزعامات، مثل مؤسسة علماء الأزهر التي قضى على استقلاليتها، وطوائف الحرف ومشايخ التجار الذين تدهورت أوضاعهم نتيجة سياسته الاقتصادية. بينما يرى البعض أنه لم يكن ثمة وسيلة لتحديث الإدارة والاقتصاد والتعليم بدون إزاحة تلك العناصر التقليدية، التي كانت تقاوم التقدم وتعارض إجراء التغييرات وتعتبر ذلك بدعة من البدع المكروهة، إما بسبب المصلحة أو بسبب الجمود الفكري. ولكن على الجانب الآخر هناك من يرى وجود تداعيات سلبية واضحة على نمو الطبقة الوسطى واستقلالها بشكل عام وثقافة المشاركة فيها على وجه الخصوص.

ثالثاً: هل الاعتماد على الموارد الذاتية وتعظيم استخدامها هو شرط لازم لنجاح بناء مشروع وطني مستقل للنهضة والتنمية، كما حدث في عهد محمد علي باشا؟ أم أن دور الأطراف الخارجية المتقدمة – جنبا إلى جنب مع دوره الداعم – هو شرط آخر لابد من أخذه في الحسبان؟ وما حدود هذا الدور، ومجالاته التي لا يمكن الاستغناء عنها، أو السماح لها بالتدخل؟

رابعًا: تثير فترة محمد علي باشا كذلك قضية إدارة الصراع مع الخارج أو مع القوى الدولية أو النظام الدولي، وبالتالي ما هي طبيعة الاستراتيجيات المختلفة التي يجب أن تحكم طريقة التعامل مع هذه القوى؟ خاصة أن حقبة محمد علي باشا شهدت تحولا بين استراتيجيات متعددة، تراوحت بين الصدام أو الانكفاء على الذات أو التعاون، ثم انتهت بالقبول بالخضوع والتبعية.

ولذلك كله، كيف يمكن الاستفادة من فترة حكم محمد علي باشا واستخلاص الدروس التي تساعد في عملية التجديد والتحديث خاصة في مواجهة مشروعات التحديث المعاصرة التي تلت مرحلة الاستقلال الوطني، والتي وصلت بالأوضاع إلى حالة متردية تكشف عنها الكثير من التقارير، خاصة تقارير التنمية البشرية.

هذه الحزمة من التساؤلات التي تطرحها إعادة قراءة فترة حكم محمد علي تسعى للكشف عن الأسباب أو العوامل الكامنة وراء ظواهر التخلف، وتطرح بدورها مجموعة من الأسئلة عن طبيعة ملامح مشروع التحديث والتنمية، وتحديد الاتجاهات المطلوب اتخاذها من قبل عملية التنمية والتغير الثقافي، وكذا المدى الذي يجب أن تأخذه عملية التحول الاجتماعي الثقافي كمؤشر لنجاح عملية التنمية الاقتصادية، وأخيرا كيف يمكن إقامة نوع من التفاعل الإيجابي مع المؤثرات التي تؤثر فينا من جانب المجتمع الدولي؟

هذه القضايا وغيرها هي في الحقيقة عبارة عن تساؤلات حول المستقبل وليست حول التاريخ الماضي، خاصة أن المفارقة التاريخية تشير إلى أن التجربة الناصرية في التنمية والتحديث التي جاءت متوجة لثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢، وقدر لها أن تنهي حكم الأسرة العلوية، تشابهت في كثير من ملامحها مع فترة محمد علي باشا. إذ تشير الكثير من الدراسات التاريخية إلى أن الباشا سعى إلى تجديد النظام في مجمله طبقا لأساليب مبتكرة أحيانا وجريئة في أحيان أخرى، حيث يشير فلاديمير لوتسكى المؤرخ الماركسي الشهير إلى أن إصلاحات محمد علي كان لها طابع تقدمي على الرغم من أنها كانت تمثل عبئا على الشعب. وهناك دراسات أخرى تبرز شخصية الباشا القاهرة، التي تعتبر – كما يقول بيتر مانسفيلد – معروفة للجمهور العريض، وتتميز بتكوين نادر لجندي وزعيم سياسي عبقري مع أنه كان أميا تقريبا، فقد كان الذكاء الحاد يسمح له باستيعاب المستجدات وتحليل أهميتها، وكان جريئا طموحا، وقادرا على القيام بأعمال جسور، ولم يكن يعتبر نفسه مصريا ولا عربيا ولم يتحدث العربية أبدا، لكنه كان يرى في البلدان العربية المجاورة من السودان إلى الشام وسوريا إلى الجزيرة العربية واليمن مجالا إقليميا وحيويا لدولته وبسط نفوذه المباشر.

بهذا الفهم أيضا لا تصبح إعادة قراءتنا لفترة محمد علي نوعا من المحاكمة لها أو لصاحبها بهدف إصدار حكم نهائي على الرجل وأحقيته، فهو بدون شك واحد من أبرز الذين أسهموا في تشكيل تاريخ مصر الحديث. ولكن تناول عصره بالمناقشة يعد محاولة للبحث عن الجذور والخلفيات لقضايا مازلت تشغلنا وتؤثر في حياتنا المعاصرة، لذلك فالتاريخ الحاضر - وعلى امتداد قرنين من الزمان منذ تولى محمد علي باشا حكم مصر - هو مجرد خلفية تدعم عملية التحليل والاستنتاج التي تأخذ في الحسبان مجمل التطور الإنساني والتفاعلات السياسية والثقافية والاقتصادية - على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية - التي حدثت منذ تلك الحقبة وحتى الآن.

واقع المجتمع المصري
وظروف تولي محمد علي حكم البلاد



رغم أن الاحتلال الفرنسي (١٨٠١/١٧٩٨) كان قصيرا وغير ناجح، إلا أن نتائجه كانت مهمة ومشحونة بوقائع كثيرة بالنسبة لمصر. لأنه حتى مجيء الحملة الفرنسية لم تتعرض الولايات العربية الخاضعة للحكم العثماني - ومنها مصر - لأي اعتداء سافر من جانب القوى الأجنبية، منذ غزو الجيش العثماني عام ١٥١٧بقيادة سليم الأول للبلاد وسيطرته عليها، بل إنها بالإضافة لهذا ظلت - تحت سطوة الحكم العثماني واستبداده - في عزلة تامة عن التطورات الحضارية التي شهدتها أوروبا. ولكن مع مجئ الحملة الفرنسية انتهت تلك العزلة بين الشرق والغرب، وأصبحت الولايات العربية - وفي مقدمتها مصر - مجالا للتنافس بين الدول الأوروبية الكبرى، إذ أظهرت الحملة الفرنسية أن لمنطقة الشرق أهمية إستراتيجية كبيرة للقوى العظمى في ذلك الوقت.

ويصف الجبرتي في تاريخه الحالة التي آلت إليها الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية قبل دخول الفرنسيين نتيجة العزلة والاستبداد والفوضى التي عاشتها مصر بقوله إن هذه السنة (١١٩٨ هجرية/١٧٨٤ميلاديا) قد انقضت كالتي قبلها في الشدة والغلاء وقصور (فيضان) النيل والفتن المستمرة وتواتر المصادمات والمظالم من الأمراء، وانتشار أتباعهم في النواحي لجلب الأموال من القرى والبلدان، وإحداث أنواع من المظالم ويسمونها مال الجهات والفردة، حتى أهلكوا الفلاحين وضاق ذرعهم واشتد كربهم وطفشوا من بلادهم، فحولوا الطلب على الملتزمين وبعثوا لهم المعينين في بيوتهم فاحتاج مساتير الناس لبيع أمتعتهم ودورهم ومواشيهم بسبب ذلك مع ما هم فيه من المصادرات الخارجية، وتتبع من يشم فيه رائحة الغنى فيؤخذ ويحبس ويكلف بطلب أضعاف ما قدر عليه، وتوالى طلب السلف من تجار البن والبهار عن المكوسات المستقبلة، ولما تحقق التجار من عدم الرد استعاضوا خسارتهم من زيادة الأسعار، ثم مدوا أيديهم إلى المواريث فإذا مات الميت أحاطوا بموجوده سواء كان له وارث أو لا، وصار بيت المال من جملة المناصب التي يتولاها شرار الناس بجملة من المال يقوم بدفعه في كل شهر ولا يعارض فيما يفعل من الجزئيات، وأما الكليات فيختص بها الأمير، فحل بالناس ما لا يوصف من أنواع البلاء إلا من تداركه الله برحمته، أو اختلس شيئا من حقه فإن اشتروا عليه عوقب على استخراجه، وفسدت النيات وتغيرت القلوب ونفرت الطباع وكثر الحسد والحقد في الناس لبعضهم البعض، فيتتبع

الشخص عورات أخيه ويدلى به إلى الظالم، حتى خرب الإقليم وانقطعت الطرق وعربدت أولاد الحرام وفقد الأمن ومنعت السبل إلا بالخفارة، وَجَلَت الفلاحون من بلادهم من الشراقي والظلم، وانتشروا في المدينة بنسائهم وأولادهم يصيحون من الجوع ويأكلون ما يتساقط في الطرقات من قشور البطيخ وغيره، ولا يجد الزبال شيئا يكنسه واشتد بهم الحال حتى أكلوا الميت من الخيل والحمير، فإذا خرج حمار ميت تزاحموا عليه وقطعوه وأخذوه ومنهم من يأكله نيئا من شدة الجوع، ومات من الفقراء بالجوع الكثير، هذا والغلاء مستمر والأسعار في الشدة وعز الدرهم والدينار من أيدي الناس، وقل التعامل إلا فيما يؤكل وصار سمر الناس وحديثهم في المجالس ذكر المآكل والقمح والسمن ونحو ذلك لا غير.[١]

لهذا فعندما رسا نابوليون بسفنه عام ١٧٩٨ في الإسكندرية، لم يكن يوجد في مصر إلا شعب مقيد وبقايا ماض طويل عفا عليه النسيان، وكان الماضي منسيا إلى حد أن البعض زعم من باب المبالغة أن نابوليون عندما أنزل عربته على الشاطئ كان يدخل العجلة من جديد إلى مصر.

كان الحكم العثماني المملوكي وراء تلك الحالة من خراب وتخلف المجتمع المصري التي رسم ملامحها الجبرتي، حيث استطاع المماليك – وهم نخبة من المقاتلين الأرقاء من أصول شركسية وتركية ومغولية – الاستيلاء على الحكم عام ١٢٥٠، ونجحوا بعد الغزو العثماني والقضاء على دولتهم بقيادة سليم الأول عام ١٥١٧ في إعادة تشكيل أنفسهم منذ القرن الثامن عشر بهوية تابعة رسميا للإمبراطورية العثمانية، ولكنها في الواقع كانت مستقلة إلى حد كبير. وكان نواب السلطان المبعوثون من اسطنبول هم بالفعل أشبه ما يكونون بحكام صوريين، ولم يكن بوسعهم تلقي الدعم من السلطة المركزية لتأكيد سلطتهم كنواب للخليفة، وذلك بعد أن ضعفت تلك السلطة المركزية بصورة جسيمة.

وكان المجتمع المصري في ظل هذا الحكم العثماني المملوكي يبدو منقسما بوضوح إلى قسمين: فالسلطة السياسية والعسكرية تتركز في يد النخبة المملوكية المؤلفة من الأتراك والشراكة والآسيويين والمنحدرة من الحكام القدامى، وغالبا ما كانت تختلط عبر الزواج بالسكان المحليين.

---

[١] الجبرتي: عجائب الآثار في التراجم والأخبار، بيروت

وكانت السلطة القضائية والدينية في يد أبناء البلد من المصريين من الفقهاء والعلماء الذين كانت مرجعيتهم مستمدة من الأزهر، منارة التقاليد السنية في العالم الإسلامي ومحورها. وكان العلماء والفقهاء مستقلين تقليديا عن السلطة السياسية، وبفضل تمثيلهم للسلطة الدينية بالذات كانوا بمثابة المرجعية للشكاوى والمطالب الشعبية ضد تجاوزات الحكام وفسادهم وصراعاتهم التي وصلت إلى حد الاقتتال الداخلي.

كانت تلك هي حالة الواقع السياسي للمجتمع المصري عند مجيء الحملة الفرنسية، والتي كان من أهم نتائجها سقوط مشروعية حكم المماليك كحماة للوطن، لهذا عانت مصر بعد خروج الحملة الفرنسية من حالة فراغ سياسي تتنازعه ثلاث قوى؛ فهناك المماليك الذين يطمعون في العودة للحكم لنهب واستنزافها خيرات البلاد مجددا، وهناك أيضا العثمانيون الذين يعتبرون مصر جزءا عزيزا من إمبراطوريتهم ومصدر دخل لخزينتهم، وكان هناك أخيرا الإنجليز المتربصون لفرض سيطرتهم وتأمين طرق مواصلاتهم إلى الهند والشرق.[٢]

وعبر سنوات المواجهة مع الحملة الفرنسية، ظهرت طائفة من المتغيرات لم يتح لأي من تلك القوى أن تمتلك الحسم أو القدرة على تحقيق طموحها في السيطرة منفردة، فالصراع بين فرق المماليك وأقطابهم قبل مجيء الحملة الفرنسية وبعد خروجها، ثم سنوات القتال أثناء الحملة، وتوقف عملية شراء المماليك من الخارج طوال تلك السنوات، قد أدى إلى نهاية واقعية لحكم المماليك، وإن لم يتم القضاء عليهم بشكل نهائي.

كذلك كان ضعف الدولة العثمانية وعجزها عن السيطرة عن إدارة الأمور في مصر واضحا قبل قدوم الحملة الفرنسية بسنوات طويلة، حيث اكتفت الدولة العثمانية بتسمية الوالي وإرسال قاضى القضاة[٣] والحصول على جزء من الضرائب، بينما انفرد المماليك بالحكم العقلي للبلاد،

---

[٢] عفاف لطفي السيد: مصر في عهد محمد علي، ترجمة عبد السميع عمر زين الدين، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، كتاب رقم ٥٥٤، (٢٠٠٤)، ص٨.

[٣] قاضي القضاة أو قاضي العسكر في مصر العثمانية لقب بشيخ الإسلام، وهو رئيس الهيئة القضائية في مصر، وكان يفصل كذلك في القضايا التي تقدم إليه في أكبر محاكم مصر العثمانية وأهمها، التي عرفت بمحكمة الباب العالي: د. سمير عمر إبراهيم: الحياة الاجتماعية في مدينة القاهرة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة (١٩٩٢)، ص ١٦٦.

ثم مع مجيء الحملة الفرنسية قام نوع من التحالف العثماني/الإنجليزي لطرد نابوليون والقوات الفرنسية، وهو التحالف الذي أجل – إلى حد ما – انفجار الصراع من أجل السيطرة على مصر، بين الدولة العثمانية والإنجليز الذين جذب نابوليون جزءا كبيرا من قوتهم العسكرية في الحروب الأوربية.

إلا أن المتغير الأبرز الذي قيد فرص أي من تلك القوى المتصارعة في الانفراد بحكم مصر، هو ظهور الزعامات الشعبية المصرية ممثلة في المشايخ والعلماء وكبار التجار وشيوخ الطوائف والحرف، الذين كان لهم دور في مواجهة الحملة الفرنسية، والذين بدأ ظهورهم على ساحة الصراع السياسي في مصر منذ فترة سابقة على قدوم الحملة الفرنسية. فخلال سنوات الصراع بين بكوات المماليك الذي عانى منه المصريون كثيرا، استطاعت هذه القوى الجديدة من خلال امتلاكها تاريخيا للسلطة الدينية والقضائية، أن تحصل من حكام مصر المتصارعين عام ١٧٩٥ على حجة (رفع المظالم) الشهيرة، حيث أدى تطاحن أمراء المماليك جنبا إلى جنب مع أوامر السلطان العثماني عام ١٧٨٦ بمنع بيع الرقيق في مصر – وهو المصدر الأساسي لتغذية الطبقة العسكرية المملوكية – إلى الضعف التدريجي لسلطتهم ورفض المصريين لاستبدادهم بل وثورتهم عليهم، ومناداتهم بوضع أسس جديدة للعلاقة بينهم كحكام وبين المصريين كمحكومين، وهو ما تم بالفعل في وثيقة شهيرة شبهها الدكتور لويس عوض بالماجناكارتا الإنجليزية.

ويصف الجبرتي وقائع أحداث ثورة المصريين ومطالبتهم بتلك التسوية قائلا إن شهر ذي الحجة عام ١٢٠٩ هجرية قد وقعت به أحداث أبرزها أن الشيخ الشرقاوي كانت له حصة في قرية بشرق بلبيس، حضر إليه أهلها وشكوا من محمد بك الألفي، وذكروا أن أتباعه حضروا إليهم وظلموهم وطلبوا منهم ما لا قدرة لهم عليه، فاستغاثوا بالشيخ الشرقاوي الذي اغتاظ، وحضر إلى الأزهر مع جمع من المشايخ وقفلوا أبواب الجامع، وذلك بعد ما خاطب مراد بك وإبراهيم بك فلم يبديا شيئا، ففعل ذلك في ثاني يوم وقفلوا الجامع وأمروا الناس بغلق الأسواق والحوانيت، ثم ركبوا في ثاني يوم واجتمع عليهم خلق كثير من العامة وتبعوهم وذهبوا إلى بيت الشيخ السادات، وازدحم الناس على بيت الشيخ بحيث يراهم إبراهيم بك، وقد بلغه اجتماعهم فبعث من قبله

أيوب بك الدفتردار فحضر إليهم وسلم عليهم ووقف بين أيديهم وسألهم عن مرادهم؛ فقالوا له نريد العدل ورفع الظلم والجور، وإقامة الشريعة، وإبطال الحوادث والمكوسات التي ابتدعتموها وأحدثتموها، فقال لا يمكن الاستجابة إلى هذا كله، فإننا إن فعلنا ذلك ضاقت علينا المعايش والنفقات، فقيل هذا ليس بعذر، وانصرف ولم يعد لهم بجواب. فانفض المجلس وركب المشايخ إلى الجامع الأزهر، فاجتمع أهل الأطراف من العامة والرعية وباتوا في المساجد، وأرسل إبراهيم بك إلى المشايخ يعضدهم ويقول لهم أنا معكم وهذه الأمور على غير خاطري ومرادي، وأرسل إلى مراد بك يخيفه عاقبة ذلك، فبعث مراد بك يقول أجيبكم إلى جميع ما ذكرتموه إلا شيئين ديوان بولاق ومطالبتكم المنكسر من الجامكية (أي الرواتب المتأخرة) ونبطل ما عدا ذلك من الحوادث والظلم، وطلب أربعة من المشايخ وعينهم بأسمائهم فذهبوا إليه بالجيزة فلاطفهم والتمس منهم السعي في الصلح على ما ذكر، ورجعوا من عنده وباتوا على ذلك تلك الليلة.

وفي اليوم الثالث حضر الباشا إلى منزل إبراهيم بك فاجتمع الأمراء هناك وأرسلوا إلى المشايخ فحضر الشيخ السادات والشيخ الشرقاوي والسيد نقيب الأشراف، والشيخ البكري، والشيخ الأمير، فذهبوا ومنعوا العامة من السير خلفهم ودار الكلام بينهم وطال الحديث، وانحط الأمر على أنهم تابوا ورجعوا والتزموا بما شرطه العلماء وانعقد الصلح على أن يدفعوا ٧٥٠ كيس موزعة، وأن يرسلوا غلال الحرمين، ويصرفوا غلال الشون وأموال الرزق[٤]، وأن يبطلوا المظالم المحدثة والكشوفيات والتفاريد والمكوس ما عدا ديوان بولاق، وأن يكفوا أتباعهم عن امتداد أيديهم إلى أموال الناس، وأن يسيروا في الناس سيرة حسنة، وكان القاضي حاضرا بالمجلس فكتب حجة عليهم بذلك وصدق عليها الباشا وختم عليها إبراهيم بك، وأرسلها إلى مراد بك فختم عليها أيضا وانجلت الفتنة.[٥]

---

[٤] الأرزاق: المقصود بها أراضي الرزقة بنوعيها الإحباسية (الخيرية أي التي أوقف أصحابها ريعها للصرف على الأعمال الخيرية مثل الإنفاق على الحرمين الشريفين والمساجد والزوايا والأسبلة، أما أراضي الرزق الجيشية أو العسكرية فهي الأراضي الممنوحة للجند أو الأمراء المماليك نظير خدمتهم، وكان تورث لعائلة من منحت له: د. عفاف لطفي السيد، دور الحامية العثمانية في تاريخ مصر ١٥٦٤ / ١٦٠٩، سلسلة تاريخ المصريين ١٧٩، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة (٢٠٠٠)، ص٢٥٨.

[٥] الجبرتي: عجائب الآثار...مرجع سابق.

ثم إن فترة قيادة العلماء والمشايخ لعمليات المقاومة والمواجهة لجيش الغزو الفرنسي، ومشاركتهم في المؤسسات التي أقامها الفرنسيون، اعتبرت بمثابة تمرين عملي على النضال والكفاح السياسي، وتكريس لوضعيتهم ومكانتهم كزعماء للأمة، حيث اعتاد الشعب أن يلجأ إليهم في الملمات. وأصبح التقليد السائد هو أن يلعب هؤلاء دور الوسيط بين الحكام الغرباء وبين المصريين، وهو ما ساعد على تحولهم إلى زعماء للشعب، ورغم أن جهودهم انطلقت في الأساس من فكرة الوساطة إلا أن هذا النشاط سرعان ما تحول إلى دور إيجابي في الحياة العامة وفي تقرير الأمور، وصار لهم صوت مسموع في شئون مصر والمصريين خاصة بعد الدور الذي لعبوه في مواجهة الحملة الفرنسية. في تلك الفترة وفي ظل ذلك المناخ والصراع على حسم من له الغلبة في حكم مصر، ظهر محمد علي الذي لم يكن يمتلك سندًا سياسيًا أو عسكريا أو تاريخيًا يؤهله لحسم ذلك الصراع، لكنه امتلك قدرًا من الإرادة والحنكة السياسية والطموح الذي ساعده على ذلك.

ولد محمد علي في مدينة قولة بمقدونيا سنة ١٧٦٩، وكان والده إبراهيم أغا[٦]من رجال الضبط في المدينة، وكان من أصل ألباني ومن عائلة صغيرة، توفي والده وتركه طفلا في كفالة عمه طوسون، ونشأ في كنف حاكم قولة الذي أشركه في بعض أعماله التجارية. ثم انتظم في سلك العسكرية وبلغ رتبة اليوزباشي وتزوج من قريبة حاكم البلدة، وشارك في حملة القبطان حسن باشا التي جردتها الدولة العثمانية لإخراج الفرنسيين من مصر، وتولى فيها أمر فرقة قولة وأخذ في الترقي أثناء وجوده في مصر حتى وصل إلى رتبة الأميرالاي وقاد أحد الألوية عام ١٨٠١، وهي السنة التي انحسر فيها ظل الاحتلال الفرنسي عن مصر. فلقد استطاع محمد علي بفطنته أن يوظف لمصلحته الصراع السياسي الذي أعقب خروج الحملة الفرنسية في محاولة لسد الفراغ والانفراد بحكم مصر، وهو صراع دار بين القوى القديمة أو التقليدية (المماليك/العثمانيون) والقوى الخارجية (الإنجليز)، وأخيرا القوى الجديدة (الزعامة الشعبية من العلماء وشيوخ التجار والطوائف الحرفية)، معتمدا في ذلك على القوى الجديدة من الزعامات الشعبية.

[٦] أغا كلمة تركية الأصل تفيد معنى الرئيس أو السيد والقائد أو شيخ القبيلة، كما كانت تطلق على الخادم الخصى الذي يؤذن له بدخول غرف النساء (دوزي: تكملة المعاجم العربية، ترجمة وتعليق محمد سلمي النعيمي، ج١، العراق (١٩٧٨) ص١٥٥.

فعلى امتداد الحكم المملوكي العثماني أدى الود المفقود بين الصناع والتجار والعلماء من جهة وجنود الانكشارية العثمانية من جهة أخرى، بجانب الاستغلال والنهب المتزايد من جانب البكوات المماليك، إلى إضفاء مسحة شبه وطنية على الثورات التي تفجرت، والتي كانت في جوهرها ثورات السكان الوطنيين على طبقة حاكمة أجنبية. لكن الأوان لم يكن قد آن بعد لظهور القطيعة الكاملة بين الحكام والمحكومين، فقد كان ظهورها بحاجة لاحتلال فرنسي وفشل واضح للبكوات المماليك في أداء واجبهم في حماية البلاد من الغزو، مع أن هذا هو مبرر وجودهم الوحيد، ليدق أخر مسمار في نعشهم.

هذا هو ما يفسر إلى درجة كبيرة سبب قيام الأهالي وقيادتهم من الزعماء المصريين بالتحول تجاه شخصية مجهولة مثل محمد علي باشا، بدلا من قبول حكم البكوات المماليك مرة أخرى بعد خروج الفرنسيين. فلقد كان تغير العلاقة بين الحكام والمحكومين محتوما بنهاية القرن، إذ أدرك أولئك الذين لهم مصالح مكتسبة (من فلاحين وتجار وصناع) جسامة ما يتهدد مصالحهم نتيجة للحكم الفوضوي للبكوات المماليك. ولقد أدى الاحتلال الفرنسي ١٧٩٨/١٨٠١ إلى توقف مؤقت للتحركات المضادة للبكوات، حيث انشغل الجميع بمقاومة الغزاة الفرنسيين، ومن ثم فقد تأجل يوم تصفية الحسابات مع المماليك لمدة ثلاث سنوات، تبعتها أربع سنوات أخرى من الصراع من أجل البقاء أو السيادة على مصر بين القوى المتنافسة، وهو الصراع الذي انتهى بانتصار محمد علي وتسلمه حكم مصر عام ١٨٠٥، من قبل قادة المقاومة الشعبية الذين برز دورهم ضد الحملة الفرنسية، من أمثال السيد عمر مكرم وغيره، وهو ما كان يعد خروجا إلى حد ما عن الدور السياسي التقليدي الذي ظلت هذه القوى تقوم به كوسيط بين الحكام والشعب طوال الحقبة المملوكية العثمانية، حيث تحركت في المساحة التي تسمح بالعمل على رفع المظالم التي يوقعها الأولون بالآخرون أو تخفيفها، وهو الدور الذي كانت له آلياته الخاصة. ولم تكن السنوات الثلاث التي قضاها الفرنسيون في مصر(١٧٩٨/١٨٠١) تشكل مدة كافية لتهيئتهم للعب دور مختلف بشكل كامل يطرحون فيه على أنفسهم مسئولية القيادة المباشرة لحكم البلاد. وبالإضافة إلى هذا، فإن القوى التقليدية أو من تبقى منها (المماليك، قوات الوالي العثماني) ظلت – رغم كل ما أصابها من ضعف وهزال– هي القوة العسكرية الوحيدة بالبلاد بعد خروج

الفرنسيين بينما كان المصريون مجردين من السلاح، كما أنهم لم يعتادوا تولى مناصب الإدارة. ومما يؤكد ذلك أنهم لم يأخذوا مأخذ الجد نظام الديوان الذي أشركهم فيه نابليون، بل تعاملوا معه على أنه نظام مفروض من المحتل الأجنبي، حتى أن نابليون نجح بصعوبة في إقناع الشيخ أحمد العريشى بتولي منصب القضاء الشرعي، بعد أن هرب القاضي العثماني (وهو تركي) بعد دخول الحملة الفرنسية لمصر، بل إن الرجل فقد منصبه بمجرد خروج الحملة من مصر.

ورغم هذا لا يمكن إغفال الدور الحاسم الذي لعبته الزعامات الشعبية التي كان أفرادها بمثابة وكلاء الشعب، ومناداتهم بـ محمد علي واليا مختارا على مصر يوم ١٣ مايو ١٨٠٥، وكذلك دورهم في دعم حكمه ومساندته، في سنواته الأولى في مواجهة دسائس رجال الدولة العثمانية من جهة والإنجليز وصنائعهم من المماليك من جهة أخرى، وذلك بغية خلعه من كرسي الولاية، بالإضافة إلى مساهمتهم بنصيب كبير في توجيه الشئون العامة بل وفي سلطة دولة محمد علي في سنواتها الأولى، حيث شكل هذا الدور نقلة كيفية في دور الزعامة السياسية الشعبية ساهمت في رسم ملامح النظام السياسي الجديد. فقد كان المتبع قبل ذلك أن يخلع أمراء المماليك الوالي أو الباشا العثماني الذي لا يريدونه، وينتدبون من يقوم مقامه إلى أن يعين السلطان العثماني الوالي الجديد فيحل محله. لكن تولية محمد علي اختلفت، فلأول مرة يتم خلع الوالي العثماني على يد الأهالي على يد قادة الحركة الشعبية من العلماء والمشايخ والتجار، وليس هذا فقط بل إنهم قاموا باختيار محمد علي وتنصيبه واليا وليس مجرد قائمقام (أي للقيام بعمل الوالي لحين مجيء الوالي المعين من قبل السلطان العثماني). وقامت القيادة الشعبية بتنصيب محمد علي بموجب حجة شرعية سجلت في المحكمة الشرعية تعهد فيها محمد علي بإقامة العدل، وبألا يبرم أمرا دون مشورة العلماء والأعيان، وتولي السيد عمر مكرم زعيم الحركة الشعبية التي ساندت تنصيب محمد علي مهمة مراقبة أعمال الوالي الجديد، بل ودعمها ونقدها إذا استلزم الأمر.[٧]

---

[٧] الأشراف لقب يطلق على الأسر التي تنتمي إلى الحسن والحسين أحفاد الرسول محمد عليه الصلاة والسلام وكان يقطن القاهرة في تلك الفترة طائفتين كبيرتين منهم، هما طائفة السادة البكرية، وطائفة السادة الوفائية وكان للسادة الأشراف مكانة دينية كبيرة لدى فئات مجتمع القاهرة ولدى الفئة الحاكمة (د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، فصول من تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني، سلسلة تاريخ المصريين (٣٨)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة (١٩٩٠)، ص٣٠٣.

محمد علي باشا ومشروع الدولة الحديثة



لا ترتبط عملية التحول التاريخي من حقبة إلى أخرى بطول الفترة الزمنية اللازمة لعملية التحول بل بمدى عمق التحولات، فمن المعروف أن الأمم تمر بين الحين والآخر بفترات انتقالية تصبح عملية التغيير فيها ضرورية، وتنتج هذه الضرورة النازعة إلى التغيير غالبا عن عدم قدرة النظام القائم على اللحاق بالمتغيرات التي تصنعها عملية التطور الإنساني التي هي عملية مستمرة ودائمة لا تتوقف. وقد عرفت مصر هذا الموقف خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، حيث إنه وصل إلى ذروته مع وصول الحملة الفرنسية إلى البلاد في أواخر هذا القرن ١٧٩٨-١٨٠١. ولقد تكفلت هذه الحملة بكشف العجز التاريخي البالغ الذي واجهه الحكم العثماني المملوكي في ذلك الوقت، الأمر الذي تأكد معه أنه خرج عن دائرة العصر، وكان مطلوبا أن يأتي من يملك القدرة على تشييعه إلى مقبرة التاريخ، وهو الدور الذي أداه بنجاح رجل ألباني قادم من ميناء صغير في قولة كان اسمه محمد علي.

حضر محمد علي إلى مصر عام ١٨٠١ ضمن القوة العثمانية التي شاركت في طرد الفرنسيين من مصر كما عاش فترة صراع القوى التي أعقبت خروجهم وكان طرفا في ذلك الصراع الذي انتهى بوصوله إلى الحكم عام ١٨٠٥. ويبدو أن مشروع الدولة الحديثة في مصر قد تبلور في ذهن محمد علي خلال تلك الفترة، وهو مشروع يقوم على استقلال محمد علي بحكم مصر وتثبيته في أسرته. وكان يتعين على محمد علي إذا ما أراد تحقيق مشروعه والاستمرار في الحكم أن يزيل القوى السياسية والعسكرية التقليدية المضادة لسلطته، وأن يحكم البلاد حكما مركزيا، وليس من شك في أن البيئة الجغرافية السهلة التي تميزت بها مصر ساعدته على إحكام سيطرته المركزية، في ضوء رسوخ مفهوم الحاكم المسئول مسئولية مطلقة إبان ذلك العصر.

لهذا أدرك محمد علي مبكرا أن قيام زعماء الحركة الشعبية من العلماء ومشايخ الحرف والأعيان تساندهم العامة من المصريين بعزل الوالي العثماني خورشيد باشا عام ١٨٠٥ وتعيينه بدلا منه، سوف يشكل قيدا على طموحه نحو بناء دولة ينفرد بحكمها هو وأبناؤه من بعده، لهذا سرعان ما تنكر محمد علي لهذه الحركة الشعبية، وسعى إلى تبنى سياسات تهدف إلى إضعاف هذه القوى، سواء التي شاركت في المجيء به أو تلك التي تضعف من مركزية الدولة.

وكان علماء الأزهر في مقدمة القوى التي شغلت تفكير محمد علي، خاصة أن الإجراءات التي استهدفت جميع الطبقات وأهل الحرف الصغيرة ضاعفت من شعبية المشايخ الذين استنجد بهم الناس. وكان المشايخ يعتقدون في بادئ الأمر أن محمد علي لن يتبرم من تدخلهم، لذا راحوا يبالغون في مطالبهم ويتدخلون في مسائل تمس سلطة الدولة. ولتحقيق هدفه، لجأ محمد علي إلى ممارسة سلطته معتمدا على سياسة اتسمت بالقسوة التي استهدفت حلفاء الأمس، فنفى أحد أبرز زعماء الحركة الشعبية وهو السيد عمر مكرم نقيب الأشراف، وأعدم آخر هو حجاج الخضري، وأمر بترك جثته معلقة على أحد الأسبلة، على الرغم من مواقف هذا البطل الشعبي في تدعيم سلطة محمد علي وتأمين وصول فرمان تثبيته في منصب الوالي.

ولم يكن سلوك الباشا القاسي تجاه زعماء الحركة الشعبية أو المماليك مجرد أسلوب اضطر إلى اللجوء إليه لحسم الصراعات على الحكم، ولكنه عكس بالأساس ميله إلى الحكم المطلق والتسلط الذي لم ينج منه حتى أفراد أسرته، حيث نجد محمد علي يشكو لأحد ضيوفه الأجانب قائلا إن عليه أن يحكم شعبا أوضح صفاته الكسل والجهل وسوء النية. ويضيف محمد علي قائلا إنه إذا لم يحمل هذا الشعب على العمل بقى عاطلا، لهذا يرى محمد علي أن واجبه يحتم عليه أن يقود هذا الشعب كما يقاد الأطفال، لأنه لو تركه وشأنه سيعود إلى حالة الفوضى. وفي خطاب آخر لأفراد أسرته وكبار رجال دولته يؤكد أنه من حسن الطالع أن أنعم (الله) علينا بأرض كأراضينا، لا مثيل لها بين أراضى العالم، وعندي أن التقاعس عن بذل كل ما يمكن بذله من الجهود في سبيل مضاعفة يسرها ورخائها لدليل العقوق الذي لا يمكن أن يرضاه قلبي، ويستحيل أن أقره؛ فلا محيص لي من أن أناشدكم في كل حين بأن تسهروا على أداء واجباتكم لكي نصل إلى الغاية التي جعلناها نصب أعيننا، وحذار من التكاسل والإهمال..فلا يفوتنكم أنني سأواصل السهر على سعادة هذه البلاد ورخائها ولو ضحيت في هذا السبيل بحياتي وحياة أقاربي.[٨]

---

[٨] د. خالد عبد المحسن طه بدر: شخصية محمد علي: رؤية تحليلية في: إصلاح أم تحديث مصر في عهد محمد علي، تحرير رءوف عباس، المجلس الأعلى للثقافة، (٢٠٠٠).

هذه النصوص وغيرها تكشف عن ترسيخ محمد علي لدعائم نظام حكم أبوي، لهذا لا خلاف لدى المؤرخين على كون محمد علي حاكما استبداديا مع اختلاف في التبريرات المطروحة لهذا الاستبداد، ومنها خصاله البربرية التي تشكل جزءا من طابع شخصيته الشرقي، وانتماؤه العثماني، وما يتسم به الحكام في بلادنا، والفوضى التي كانت سائدة في مصر إبان ذلك العصر. وعلى أية حال، فإن محمد علي في النهاية أقام نظام سياسيا يرتكز على العنف، وهو ما نلمحه في موقفه من زعماء الحركة الشعبية، ومذبحة المماليك، والإكراه الإجباري لطوائف الشعب على خدمة أهدافه التوسعية، والسخرة الإجبارية، والقسوة في تحصيل الضرائب والتجنيد وتنفيذ المشروعات الزراعية وشق الترع، والرقابة الصارمة على كل نشاطات الدولة.

ولم يكن حرص محمد علي على ترسيخ نظام الحكم الأبوي المطلق، إلا أداة لبناء مشروعه الشخصي، فقد كان يرى أن مصر تملك المقومات اللازمة لكي تكون دولة مستقلة بدلا من كونها ولاية عثمانية. ولتحقيق ذلك كان عليه أن يبعث القوى الكامنة فيها، وأن يحيي أرضها، وأن ينظم اقتصادها، ويحسن من استغلال مواردها، ويعلم أبناءها، ويشكل قوة عسكرية كافية تكون درعا لها ضد كل اعتداء، لهذا أدرك منذ اللحظة الأولى أن نجاحه في تثبيت حكمه أو دعم استقلاله مرهون بامتلاك عناصر القوة التي تمكنه من ذلك، وهي:

١- القوة العسكرية (جيش قوي على نمط الجيوش الأوروبية التي رآها تتصارع على أرض مصر).

٢- القوة الاقتصادية (التي توفر له الموارد اللازمة لبناء قوته العسكرية وصرح دولته المستقلة).

وكانت كل الإجراءات وكذا السياسات التي اتبعها محمد علي تندرج في هذا الإطار لتوفير أقصى قدر من القوة العسكرية والاقتصادية لتثبيت حكم دولته المستقلة، بداية من مواجهته الإنجليز في حملة فريزر عام ١٨٠٧ والقضاء على أي نفوذ داخلي لهم، ثم تخلصه من بقايا القوى المملوكية وإبادة من تبقى من المماليك في مذبحة القلعة عام ١٨١١، فضلا عن تفكيكه للزعامة الشعبية والتخلص منها؛ انتهاء بحروبه الخارجية التي استهدفت دعم علاقته بالباب العالي (حربه ضد الوهابيين/ اليونانيين)، ومساعدته على التخلص من الفرق العسكرية غير النظامية من بقايا الأرناؤط والأتراك.

وكما أشرنا فإن نجاحه في تجاوز تلك العقبات، التي كانت تهدد استقرار حكمه واستقلاله النسبي عن الدولة العثمانية، كانت مرهونة بامتلاكه لمصادر القوة العسكرية والاقتصادية وتنميتها، وهى العملية التي تمحورت حولها جهوده لتأسيس الدولة المصرية الحديثة، ولعبت فيها عملية بناء القوة العسكرية دور القاطرة.

وقد اعتمدت جهود محمد علي لبناء قوة مصر الذاتية (العسكرية والاقتصادية) على المحاور التالية:

أولا: بناء جيش حديث وقوي على النظام الأوروبي (لحماية مسعى الاستقلال ودعمه).

ثانيا: إعادة هيكلة الاقتصاد المصري وبنائه (لتوفير الموارد اللازمة لبناء قوته العسكرية).

ثالثا: تحديث التعليم (لتوفير الخبراء والفنيين للمؤسسة العسكرية وللمؤسسات الاقتصادية ولأجهزة الدولة الإدارية).

رابعا: تطوير نظم الإدارة والتشريعات والخدمات وإصلاحها (لتعزيز إحكام قبضته على الدولة والحكم).

وبسبب اهتمام محمد علي بتلك المحاور الأربعة لامتلاك عناصر القوة الاقتصادية والعسكرية، فقد أدّى نجاحه فيها إلى نهضة شاملة انعكست على كل مجالات الحياة في عصره.

المؤسسة العسكرية...
قاطرة بناء الدولة الحديثة



احتل بناء الجيش والأسطول مكانة متميزة في مشروع محمد علي، فقد كانت المؤسسة العسكرية من أهم المؤسسات التي اعتمد عليها لتحقيق طموحاته في مصر، وقد ساهم الجيش – أكثر من غيره من المؤسسات العديدة التي شهدتها مصر أثناء عصر محمد علي الطويل – في تغيير طبيعة المجتمع المصري بشكل جوهري. فلقد غير نظام التجنيد الذي اعتمد عليه هذا الجيش من علاقة الأهالي بالدولة تغييرًا أساسيًا، وأثر في طبيعة الدولة بأجهزتها الإدارية المختلفة، بل إنه استحدث الكثير من أجهزة الدولة، فضلا عن أن هذا الجيش كان السبب الرئيسي في إقامة العديد من المؤسسات التي ارتبطت به ارتباطًا وثيقًا من مدارس ومصانع ومستشفيات ومطابع وغيرها، وقد ساهمت هذه المؤسسات بدورها في تغيير طبيعة المجتمع المصري، وليس من المبالغة أن نقول إن الجيش كان من أهم الأدوات التي استخدمها محمد علي للتأثير على وضع مصر الإقليمي والدولي، الذي نجح من خلاله في تحويل مصر من مجرد ولاية من ولايات الدولة العثمانية إلى ولاية متميزة يحكمها هو مدى حياته ثم ترثها ذريته من بعده.

وكان الجيش المصري في مطلع حكم محمد علي يتكون من أقلية من الجند النظاميين وأغلبية من الجنود غير النظاميين من أخلاط الترك والدلاة[٩] والألبان والأرناؤط والدروز وغيرهم، وهي عناصر تعودت على الفوضى والخروج عن الطاعة والنظام، وإذا تأخرت رواتبهم انقضوا كالذئاب الضارية على الأسواق ينهبون ويسلبون كل ما يقع تحت أيديهم، فيسارع التجار بغلق دكاكينهم والهرب إلى بيوتهم يحتمون بها، إلى أن ينجلي الموقف وتزول السحابة السوداء التي تصيب الناس في أعراضهم وأموالهم؛ وكانت التسمية التي تطلق على هؤلاء الهمج هي الباشبوزق أو الجنود غير النظاميين، وكانوا من أكثر المقاومين لخطط محمد علي في بناء جيش حديث على النمط الأوروبي، فشقوا عليه عصا الطاعة، وأعلنوا العصيان والتمرد عليه، بل دبروا مؤامرة لاغتياله عام ١٨١٥.

[٩] والدلاة: طائفة من العثمانيين الآسيويين وهم أتراك من أصول مغولية وكانوا بمثابة الفرع العثماني الأقل حضارة ومدنية (د. سمير عمر إبراهيم: الحياة الاجتماعية في مدينة القاهرة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة (١٩٩٢)، ص٣٩.

وقد اتجه فكر محمد علي إلى بناء جيش حديث بدلا من جيشه غير النظامي، بناء على كثير من الاعتبارات الموضوعية التي يأتي في مقدمتها ما لاحظه من تفوق نظم الجيوش الحديثة، وكان ما أكده له ذلك انكسار جيوش الصدر الأعظم مصطفى باشا في موقعة أبي قيرعام ١٨٠١، وكذلك ما لاحظه محمد علي أثناء حملة فريزر على مصر عام ١٨٠٧. هذا إلى جانب أن الاستقرار الداخلي لحكم محمد علي كان يتطلب مواجهة حاسمة مع الفتن التي كان يثيرها من حين لآخر الجنود غير النظاميين، ودأبهم على السلب والنهب والإخلال بالنظام والتمرد والعصيان. ولقد كان تهديدهم لحياة محمد علي نفسه نموذجا لهذه المشاكل التي أثارها الجنود والارناؤط غير النظاميين خلال الحروب التي خاضها محمد علي في السودان والجزيرة العربية، بل وأثناء وجودهم في مصر، الأمر الذي دفعه إلى بناء جيش حديث محترف يخضع لقواعد الانضباط والضبط والربط على غرار الجيوش النظامية الحديثة.

كذلك، فإن امتلاك محمد علي لجيش قوي سوف يساعده في حروبه الإقليمية التي من شأنها أن تثبت دعائم حكمه ونزوعه الاستقلالي عن الدولة العثمانية، خاصة في ظل انتصاراته المتتالية مقارنة بهزيمة الجيش العثماني. فقضاؤه على فتنة الوهابيين في الجزيرة العربية أعوام ١٨١١/١٨١٩، وكذا نجاحه في مواجهة الثورة في بلاد اليونان أعوام ١٨٢١/١٨٢٨، أديا إلى توطيد مركزه وسمو مكانته لدى السلطان العثماني، بحيث أصبح السلطان غير قادر على عزله أو تغييره أو حتى معاملته مثل سائر الولاة، الأمر الذي غير مكانته من مجرد والٍ تابع إلى حاكم مستقل بإمكانه الانفصال عن الدولة العثمانية، التي وضع سلطانها تحت سلطة محمد علي المباشرة منطقة الجزيرة العربية وجزيرة كريت اليونانية، مكافأة له على قمع الحركات المتمردة فيها، وإقرار تبعيتها للخلافة العثمانية.

ولم تكن عملية بناء الجيش والأسطول في عهد محمد علي مجرد عملية هدفها مجرد بناء مؤسسة عسكرية من الجنود النظاميين المحترفين، بل كان الجيش والأسطول هنا هما الدعامة التي شاد عليها محمد علي كيان مصر المستقلة،فكل مشروعات دولة محمد علي تمحورت وارتبطت بعملية بناء الجيش والأسطول. وبالمثل، فإن قيام محمد علي بإنشاء العديد من المؤسسات

التعليمية العليا أو المتوسطة ارتبط ببناء المؤسسة العسكرية للحصول على الضباط المؤهلين. ونضرب مثلاً على هذا بالآتي:

- مدرسة أسوان العسكرية عام ١٨٢٠ التي أعدت أول طائفة من الضباط،ثم انتقلت إلى إسنا فأخميم ثم أسيوط، وعرفت باسم مدرسة الجهادية. وكذلك مدرسة أركان حرب والتي أشرف على تأسيسها الفرنسي بلادنا عام ١٨٢٥، وكانت مدة الدراسة بها ثلاث سنوات يتخرج فيها ضباط أركان الحرب الذين يعينون في الوحدات الهندسية أو المدفعية أو الإدارة الحربية أو المدنية.
- مدرسة القصر العيني التجهيزية عام ١٨٢٥، وهي مدرسة إعدادية للتعليم الحربي تعد الطلاب للالتحاق بالمدرسة الحربية أو مدرسة البحرية.
- مدرسة البيادة (المشاة) عام ١٨٣٢ بالخانكة (ثم بدمياط/أبى زعبل)، لإعداد ضباط فرق المشاة وتدريبهم.
- مدرسة السواري (الفرسان) عام ١٨٣١ في الجيزة لتخريج ضباط سلاح الفرسان، التي نظمت على نمط مدرسة سومور الحربية بفرنسا.
- مدرسة الطوبجية (المدفعية) عام ١٨٣١ في طرة لتخريج ضباط المدفعية.
- المدرسة المصرية التي أنشأتها الحكومة المصرية بباريس تحت إشراف وزارة الحربية الفرنسية لاستقبال أبناء البعثات من المصريين وكان ناظرها أحد علماء الحملة الفرنسية.
- المدرسة البحرية بالإسكندرية لتعليم بناء السفن والعلوم المتصلة به.
- مدارس الأسطول على ظهر السفن، ويتعلم فيها التلاميذ فن قيادة السفن والعلوم الملاحية.
- مدرسة الموسيقى العسكرية بالخانكة، لتخريج الموسيقيين الذين يحتاجهم الجيش.
- مدرسة الطب التي ارتبط إنشاؤها بتخريج الأطباء الذين يحتاجهم الجيش، وكذلك مدرسة المهندسخانة.

ولم يقتصر الأمر على ذلك فقط بل كان أحد أهم أهداف البعثات العلمية لأوروبا هو استيعاب العلوم العسكرية، لكي يحل المبعوثون عند عودتهم محل المدربين الأجانب في المدارس الحربية. لهذا تم توجيه الكثير من المبعوثين لدراسة الفنون الحربية والإدارة العسكرية، والملاحة والفنون البحرية، أو لدراسة العلوم والمهارات المرتبطة بالصناعات العسكرية بشكل مباشر، مثل الهندسة الحربية، صناعة الذخائر، صب المدافع والقنابل، صناعة السيوف،صناعة البنادق والطبنجات، وبناء السفن.

وكانت أولى البعثات العسكرية إلى ايطاليا عام ١٨٠٩، ثم توالت بعد ذلك البعثات إلى فرنسا والنمسا وبرز من طلابها عثمان نور الدين الذي أصبح أمير البحار الثالث في عهد محمد علي، وحسن الإسكندراني ومحمد شننو محمود نامي اللذان تخصصا في العلوم البحرية بفرنسا، ومصطفى أفندي مختار الذي تولى ديوان الجهادية، وخليفة حسن الذي عاد من النمسا ليدرس في مدرسة المدفعية وغيرهم.

ولقد ارتبطت عملية بناء القاعدة الصناعية بدورها في ظل تجربة محمد علي باحتياجات تسليح المؤسسة العسكرية وتطويرها، سواء كانت صناعات عسكرية مباشرة خاصة بالتجهيزات العسكرية، أو صناعات مدنية مرتبطة بتوفير الاحتياجات المباشرة للجنود. وفيما يلي مثال على ذلك:

- بناء ترسانة القلعة لصناعة الأسلحة، التي كان يعمل بها عام ١٨٢٧ حوالي ٩٠٠ عامل، وتصنع كل شهر من ٦٠٠ إلى ٦٥٠ بندقية، بخلاف السيوف والرماح وحقائب الجند والسروج والبارود، وكل ما يلزم تسليح الجنود من المشاة والفرسان، و مصنع صب المدافع بالقلعة، وكان يصنع من ٣-٤ مدفعا كل شهر، وكان يعمل به ١٥٠٠ عامل. أما مصنع البنادق بالحوض المرصود الذي أقيم عام ١٨٣١، فقد كان يعمل به ١٢٠٠ عامل يصنعون شهريا حوالي ٩٠٠ بندقية من مختلف الأنواع والأشكال. وهناك أيضا معامل صناعة البارود في القاهرة والبدرشين والأشمونيين والفيوم وأهناس والطرانة التي كانت تنتج سنويًا ما يعادل ١٥٧٨٤ قنطارًا من البارود.

- بجانب هذا أسس محمد علي ترسانة الإسكندرية عام ١٨٢٩، التي أنتجت أول بارجة حربية نزلت البحر عام ١٨٣١، وقد تألفت الترسانة من ١٥ ورشة أو مصنع تخصص كل منها في إنتاج أحد احتياجات أو تجهيزات السفن الحربية، مثل الحبال وأدوات الملاحة، بجانب المخازن وأحواض السفن. وكان يعمل بالترسانة نحو ٨٠٠٠ عامل، تحت إشراف المهندس البحري الفرنسي مسيو سريزى. واستطاعت الترسانة في فترة وجيزة أن توفر على الدولة المصرية جزءاً كبيراً من تكلفة شراء السفن من الخارج.

وقد بدأ محمد علي التفكير في تأسيس الجيش النظامي عام ١٨٢٢، وإن كانت الجهود الفعلية قد بدأت عام ١٨٣٠ بتأسيس المدرسة الحربية في أسوان، والتي تم بها تدريب الطائفة الأولى من ضباط جيش محمد علي الذين ألفوا نواة جيشه النظامي وكانوا من أخص مماليكه؛ وذلك على يد الضابط الفرنسي كولونيل سيف المعروف بـ سليمان باشا الفرنساوي، بعد أن اعتنق الإسلام. وبعد الضباط بدأ محمد علي التفكير في حشد الجنود وتنظيم صفوفهم، فاستبعد الأتراك والأرناؤط لتعودهم على الشغب وعدم الانضباط، ولم يبدأ بالمصريين لعدة أسباب منها عدم إثارة الخواطر والهياج بينهم لأنهم لم يعتادوا التجنيد الذي كان يشكل عبئًا آخر فوق كواهلهم، بجانب الضرائب والإتاوات وأعمال السخرة؛ فضلا عن أن تجنيدهم قد يؤثر في قوة العمل الزراعي الذي يعد المصدر الأساسي لتعبئة الفائض الاجتماعي. لذلك اتجه إلى تجنيد السودانيين، وكانت تلك أحد أبرز دوافعه لغزو السودان. وقد فشلت تجربة تجنيد السودانيين نتيجة عدم قدرتهم على التأقلم مع المناخ في مصر، وتعرضهم للإصابة بالأمراض والموت. لهذا لجأ في ١٨٢٢/٢/١٧ إلى تجنيد المصريين، وقد لاقى صعوبة شديدة في ذلك، حيث لم يألف هؤلاء الخدمة العسكرية، لأنهم لم يكونوا مكلفين بها منذ زمن طويل.

وقد سبق حسم الأمر لصالح تجنيد المصريين اختبار قدرتهم على حمل السلاح أثناء حرب محمد علي ضد الوهابيين في الجزيرة العربية، حيث أدى اضطراره لجلب مزيد من الجنود لمواجهة خسائره في الحرب إلى ضم أعداد من المصريين في الجيش عام ١٨١٤، وكانت فرصة لاختبار قدرتهم على الحرب والعمل العسكري. ثم تطور الأمر بقيام إبراهيم باشا بتجنيد ٢٠٠٠

من الفلاحين لاستكمال الحملة على الوهابيين عام ١٨١٦، وهو ما قد يكون قد حسم لدى الباشا أمر الاعتماد علي المصريين كجنود محترفين عام ١٨٢٢. ومع اتساع دائرة المجندين من المصريين، استقدم محمد علي المدربين من كبار الضباط الأوربيين خصيصًا ليعاونوه في تنظيم الجيش المصري، خاصة بعد أن تم وضع النظم واللوائح التي تنظم عملية التجنيد وتحدد رواتب الجند والامتيازات،مدة الخدمة، طريقة اختيار الأفراد وأسلوب جمعهم. وهو ما يتضح في سياق خطاب من محمد علي إلى ابنه إبراهيم باشا، حيث يعلن فيه أننا لما كتبنا إلى أحمد باشا متصرف جرجا، وإلى محمد بك ناظر مصلحتي أسوان وفرشوط، أمر جلب وجمع الأفراد المراد ترتيبهم من الأقاليم الصعيدية..أن يفهموا من تقتضى الحال إفهامهم أن يكون كل واحد من هؤلاء الأفراد متوطنا في القرية التي يجلب منها وذا أهل وسكن فيها، وليس من أولئك الدخلاء الشاردين. وأن يحرر هؤلاء الأفراد بمعرفة حكام أقاليمهم (يقيدون في دفاتر الجندية) وبكفالة شيوخ قراهم بحيث يكونوا مستقرين في أماكنهم مهيئين للطلب (تحت الطلب)، وأن يثَّت في الدفتر أسماء قراهم وأسماؤهم وأسماء آبائهم، وأن يُستخدَموا ثلاث سنين ويطلقون ويسرحون بعد السنين الثلاث وتسلم إليهم وثائق مختومة تتيح لهم الإقامة في قراهم معفيين من التكاليف، وأن يعطوا أثناء فترة خدمتهم في الجيش لحما وأرزا مفلفلا مرتين في الأسبوع، ومرتبا قدره ثمانية قروش في الشهر، والكساء اللازم لهم في كل عام.

وفي أوائل حكم محمد علي كان الجيش مؤلفا من نحو ٢٠٠٠٠ من الجنود غير النظاميين،أما الجيش النظامي فتشير إحصاءات عام ١٨٣٣ إلى أنه وصل إلى ١٩٤٠٣٢ مقاتل موزعين على أسلحة الجيش المختلفة (المشاة، الفرسان، المدفعية، المهندسين)، ومنهم أيضا طلبة المدارس العسكرية وعمال الترسانات البحرية. وكان إحصاء كلوت بك للقوات المصرية البرية والبحرية النظامية والاحتياطية سنة ١٨٣٩ كالتالى:

الفئة	العدد
الجيوش النظامية	١٣٠٣٠٢
الجيوش غير النظامية	٤١٦٧٨
عمال المصانع المدربون على استخدام السلاح	١٥٠٠٠
تلاميذ المدارس الحربية	١٢٠٠
الحرس الأهلي	٤٧٨٠٠

وبجانب الجيش البري اهتم محمد علي باشا ببناء أسطول بحري مقاتل منذ بداية حكمه وحتى قبل تأسيس الجيش النظامي، ففي أوائل عام ١٨١٠ كانت محاولاته الأولى لبناء الأسطول هي صاحبة الفضل في دعم حملته على الوهابيين في الحجاز. وقد بدأت تلك المحاولة بثماني عشرة قطعة بحرية كاملة العدة والتجهيز تم تصنيعها في ترسانة بولاق، ثم نقلت مفككة على ظهور الإبل إلى خليج السويس حيث تم تركيبها وإنزالها للمياه. ولدعم عملية إنشاء الأسطول أقيمت مستشفي للبحرية في رأس التين وأخرى في ترسانة الإسكندرية، بجانب مدرسة بحرية لتخريج الضباط البحريين، بالإضافة إلى إرسال بعض الضباط النابهين - لدراسة العلوم العسكرية والفنون البحرية - إلى فرنسا وانجلترا في بعثات محمد علي العلمية، وهم الضباط الذين لعبوا دورا هاما في ترجمة كثير من المؤلفات التي تتناول فن الحرب البحرية والقوانين المنظمة لها.

وحيث إن بناء القوة العسكرية شكل قاطرة لتطوير البناء الاقتصادي بمجمله، فقد دفع اهتمام محمد علي ببناء الأسطول البحري بسفنه الضخمة إلى الإسراع في تطوير ميناء الإسكندرية وتعميقه وتوسيعه، وبناء حوض لترميم السفن بجانب المخازن وأبنية الجمارك، وفنار الإسكندرية لإرشاد السفن القادمة للميناء أو الخارجة منه، وهو ما ساعد على تزايد حركة السفن التجارية وتنشيط حركة التجارة.

وخلال عام ١٨٤٣ بلغ عدد سفن الأسطول المصري ٣٦ قطعة بحرية مسلحة مجهزة بـ ١٨٥٧ مدفع وتحمل ١٦٨٠١ جندياً وضابطاً بحرياً.

وقد تنوعت القطع البحرية بين فرقاطات[١٠] تحمل حتى ٦٠٠ مقاتلاً، وقراويت وتحمل حتى ٣٠٠ مقاتلاً، وغولتات تحمل حتى ١٢٠ مقاتلاً، وأباريق تحمل حتى ١٠٠ مقاتلاً، وكواتر تحمل حتى ٥٠ مقاتلاً. وقد بلغ عدد جنود الأسطول وعمال دار الصناعة ٤٠٦٦٣ وذلك عام ١٨٣٩.

بهذه القوة العسكرية استطاع محمد علي أن يخوض خلال فترة حكمه ستة حروب، منها ثلاث بالجيش القديم الأولى ضد حملة فريز عام ١٨٠٧، والثانية ضد الحركة الوهابية في الجزيرة العربية عام ١٨١١، والثالثة فتح السودان. لكن حروبه الثلاث الأخيرة كانت بواسطة الجيش والأسطول الحديث، الذي كان قوامه جنودًا من المصريين. وكانت الحرب الأولى هي حرب المورة عام ١٨٢٧، وكان أهم ما يميز هذه الحرب هو اشتراك الجندي المصري في القتال لأول مرة بعد أن غاب عن ساحته قرونا طويلة من الزمان، كما كانت بالإضافة إلى ذلك بمثابة اختبار للنظام الحربي الحديث، وتدريبًا ميدانيًا أكسب الجيش المصري خبرة القتال الحي وخوض المعارك، أما الحرب الثانية فقد كانت حرب الشام والأناضول، وهى الحرب التي كشفت عن الكثير من الصفات العسكرية الدفينة في الجنود المصريين، أما الحرب الثالثة فقد كانت الحرب السورية الثانية التي كانت آخر حروب محمد علي. وقد استمرت حروب محمد علي في الشام والأناضول عدة سنوات ١٨٣٩/١٨٣١، وانتهت بتكالب التحالف الأوروبي وإرغام محمد علي على توقيع معاهدة لندن.

وقد ساعدت هذه القوة العسكرية الحديثة محمد علي — بفضل سلسلة الحروب المتتالية والانتصارات التي حققتها – أن تصبح جزءًا من مساعي محمد علي لتأكيد استقلال مصر في إطار الوطنية المصرية، وهو النهج الذي يؤكد عليه عبد الرحمن الرافعي في تأريخه لتلك المرحلة، حيث كانت تلك الحروب خير إعلان عن قوة جيش العثمانيين المصري، وحسن نظامه، وكفاءة قواده، وشجاعة جنوده، وهو ما ظهر خاصة في الحرب اليونانية، حيث برهنت انتصارات الجيش والأسطول المصري على أنه أرفع شأنا وأشد بأسا من جيش العثمانيين وأسطولهم. وكان لهذه

[١٠] الفرقاطة: نوع من السفن الحربية مجهزة بـ٦٠ مدفعا وتحمل حتى ٦٠٠ مقاتل (الأمير عمر طوسون: صفحة من تاريخ مصر في عهد محمد علي، الجيش المصري البري والبحري، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة(٢٠٠٥)، ص١٨٨.

الميزة أثرها في توطيد دعائم الدولة المصرية الفتية وإعلاء شانها حيال السلطنة العثمانية، بحيث لم يعد يسهل على السلطان أن ينظر إلى محمد علي باعتباره مجرد والٍ من ولاة السلطنة العثمانية، بل جعلته الحرب ندا له وملكا مهيب الجانب، قوي البأس والسلطان. فلا غرو أن تدعمت في نفس محمد علي بعد تلك الحرب فكرة إعلان الاستقلال، تلك الفكرة التي ساورته منذ رسخت قدمه في الحكم، وكان يعمل لها بثبات وحكمة وينتهز الفرص ويهيئ الوسائل ويرسم الخطط لتحقيقها. فكانت الحرب اليونانية مرحلة شجعته على تحقيقها، خاصة أن مصر في ظل تلك الحرب اكتسبت مركزًا دوليًا بعد أن قامت الدول الأوربية بمفاوضة محمد علي رأسا دون وساطة الدولة العثمانية، وهو الأمر الذي جعل مصر دولة مستقلة فعلا، وهو ما تعكسه اتفاقية عام ١٨٢٨ التي عقدها الحلفاء رأسا مع مصر لإنهاء الحرب اليونانية، ووقعها بوغوص بك مدير ديوان الأمور الخارجية وهو ما يعادل منصب وزير خارجية مصر. وبعد توقيع معاهدة لندن عام ١٨٤٠ التي أقرت حكم محمد علي باشا وأسرته في مصر، وأصبحت مصر بموجبها دولة مستقلة في ظل تبعية اسمية للدولة العثمانية التي لا تملك عليها إلا دفع الجزية السنوية للباب العالي، واعتبار الجيش المصري جزءاً من الجيش العثماني.

بالإضافة إلى هذا، فإن نجاح محمد علي في بناء جيش نظامي، وتأسيس العسكرية المصرية في العصر الحديث لم يؤد فقط إلى تثبيت استقلال الدولة المصرية، بل تحولت هذه العملية بمجملها إلى قاطرة لتحديث المجتمع المصري وإعادة بناء اقتصاده كما أشرنا من قبل، بالإضافة إلى أن الجيش أصبح إحدى الفرص المتاحة للفلاح للحراك الاجتماعي، بخلاف الانضمام لصفوف موظفي الحكومة والعلماء. كذلك كان بناء الجيش خطوة ضرورية لتمصير البلاد، فبدون جيش مصري كانت البلاد ستظل دائما واقعة تحت رحمة المرتزقة والفرق العسكرية الأجنبية. وبدون الحاجة إلى الجيش التي خلقتها متطلبات التوسع والغزو ما كان هناك حاجة إلى إرسال البعثات التعليمية، وإنشاء المدارس الفنية لتدريب الرجال من أجل مختلف فروع الجيش، وما استتبع كل هذا من تخريج أطباء ومهندسين وفنيين من كل نوع. ذلك أن المصانع والورش العسكرية كانت مجالاً يتيح العمل والتدريب الآلاف من العمال المصريين، كما كان الجيش بمثابة المعلم الأعظم

وعامل التجانس الأكبر الذي تحول فيه الفلاحون إلى مواطنين. فلقد تعلم الفلاح المصري الذي جند في الجيش درسًا في الهوية الوطنية والولاء لوحدة جغرافية محددة، وعندما أوقع الهزيمة بالجيش العثماني، جيش السادة الذين حكموه طيلة ثلاثة قرون، غمره إحساس بالعزة وأظهر أنه يمضي بخطى ثابتة على طريق التمصير ونمو الهوية الوطنية، وهو ما دفع المصريين من الجنود والضباط إلى رفض تقبل الأسرى العثمانيين كضباط لهم في جيشهم المصري، بعد انتصارهم عليهم خلال حروب سوريا والأناضول ١٨٣١–١٨٤٠، التي وصلت فيها فوهات مدافع الجيش المصري وبنادقه إلى أبواب عاصمة الإمبراطورية العثمانية.

لهذا، فليس من المستغرب أن يقود الجيش بعد أربعة عقود فقط من الحروب التي سعى فيها لتأكيد استقلال الدولة المصرية ثورة أخرى للتحرر السياسي والاجتماعي تحت قيادة عرابي وزملائه من ضباط الجيش المصريين عام ١٨٨١.

ومن القضايا المهمة التي يجب التوقف عندها، والتي ترتبط ببروز العسكرية المصرية وامتداد حروب محمد علي خارج حدود الدولة المصرية، علاقته بالقوى الكبرى في تلك الحقبة، حيث كان بروز العسكرية المصرية من أهم العوامل التي ألبت عليه التحالف الغربي، خاصة إنجلترا أبرز القوى الاستعمارية في ذلك الوقت التي رأت في قوة محمد علي العسكرية وطموحاته تجسيدا حيا للمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها مصالحها في الشرق، وإحباط مسعاها لبسط سيطرتها على خطوط المواصلات التجارية في البحرين الأحمر والمتوسط، وهو ما دفعها للترصد مبكرًا لتلك القوى الصاعدة قبل أن يستتب الأمر لمحمد علي ويشكل خطرا حقيقيا لا يمكن مواجهته فيما بعد. ولقد كانت إنجلترا – بعد اقتراب محمد علي من عاصمة الدولة العثمانية — تخشى من أن يصبح بقواته حليفا لروسيا التي كانت بدورها تقوم في تلك السنوات بنشاط سياسي في إيران، وكانت تحرضها على غزو أفغانستان. وقد قاد ضباط روس الهجوم الإيراني بالفعل على قلعة حيرات حيث تصدى لهم ضباط إنجلترا عام ١٨٣٧، لهذا كان قيام أي تحالف (مع أو بدون ضم أراض في العراق) بين القيصر والباشا يهدد طريق الهند أو يتسبب في إلغائه. وكان بالمرستون رئيس وزراء بريطانيا في تلك الفترة قلقا بصفة خاصة من أن يقوم محمد علي بغزو ديار بكير مفتاح آسيا الصغرى المقدم له من روسيا.

وبصرف النظر عن قيام أي تحالف مصري/روسي قد يهدد طريق إنجلترا إلى الهند، فإن بالمرستون كان معاديا لـنشاط محمد علي في شبه الجزيرة العربية، خاصة بعد أن احتل الحجاز مع مدينتي مكة والمدينة، وأحكم السيطرة على ضفتي البحر الأحمر، وأخذ يضغط على مخا وعدن من جهة، كما كان يهدف من جهة أخرى إلى الاستيلاء على جزر البحرين في الخليج الفارسي. لهذا، فإن بالمر ستون كان يدعوه للتخلي عن أي نية للاستقرار في الخليج الفارسي، لأن مخططه هذا لم يكن من الممكن أن يمر دون اكتراث من قبل الحكومة البريطانية؛ وبالتالي فكرت إنجلترا في احتلال عدن عام ١٨٣٩ لقطع الطريق على محمد علي.

هناك سبب آخر أدى إلى التعجيل بالصدام بين محمد علي وإنجلترا، وهو المنافسة الاقتصادية حيث أصبحت السوق السورية مجالا للتنافس بين المنتجات الإنجليزية والمصرية، لهذا عندما قام الباشا عام ١٨٣٤ بإقرار سياسة الاحتكار الحكومي لتجارة الحرير في سوريا، تدخلت انجلترا من خلال سفيرها في القسطنطينية وقنصلها في مصر لإلغاء هذا الاحتكار عام ١٨٣٨(اتفاقية بالطة ليمان). ولقد طلبت إنجلترا — من أجل تطوير تجارتها وتحسين طرق اتصالها بالهند – طلبت من الباشا تشييد طريق من أنطاكية إلى الفرات، وطلبت من السلطان العثماني السماح بتكوين شركة انجليزية للملاحة على هذا النهر، لكن محمد علي رفض هذا الطلب.

ورغم الصدام الذي جرى بين محمد علي والتحالف الغربي بقيادة إنجلترا، إلا أن هذا لا ينفي في نفس الوقت أن الباشا استخدم الكثير من ذكائه وفطنته في التعامل مع دول أوروبا، خاصة في مجال الاعتماد عليها في نقل العلم والتكنولوجيا، هذا إلى جانب المعاملات الاقتصادية، واللعب على تناقض المصالح بين إنجلترا وفرنسا. ولكن طموح محمد علي في الاستقلال بحكم مصر ومد رقعة ولايته إلى الحجاز وبلاد الشام دفعاه إلى الاصطدام مبكرا بالتحالف الغربي الذي كانت صراعاته تحتم عليه الإبقاء على الدولة العثمانية المريضة والحفاظ عليها من الانهيار التام، وهو الصدام الذي انتهى بتوقيع معاهدة لندن عام١٨٤٠، التي كانت إيذانا ببدء الحصار الذي لا هوادة فيه للتجربة ووأدها ثم انهيارها فيما بعد.

محمد علي وهيكلة الاقتصاد المصري
وإعادة بنائه



انطلق الكثير مما كتب عن تاريخ مصر في القرن ١٩ من مقدمة مُسَلَّم بصحتها، مؤداها أن حكم محمد علي أدخل شكلاً جديدًا من الحكومات، ونظامًا اقتصاديًا جديدًا، حول كل منهما مصر إلى دولة (أو أمة) عصرية. وقد حظى محمد علي – باعتباره مؤسس مصر الحديثة – بالمجد على هذا الأساس. وقد يعتقد البعض أن تحديث كل من الدولة والمجتمع يجب أن يتم وفق هذا الاعتقاد على أنقاض النظام القديم تمامًا، إلا أن الحقيقة أن محمد علي لم يدخل نظامًا اقتصاديًا جديدًا تمامًا إلى مصر، لكنه قام بتهذيب النظام السائد وإصلاحه وتوسيعه، فضلاً عن أن الشكل الجديد من الحكومات الذي أدخله، نشأ نتيجة الضرورات التي فرضها هذا النظام الاقتصادي. فحين عمل محمد علي باشا على تحويل مصر إلى دولة عصرية، فإنه لم يبدأ من صفحة بيضاء، ولكن كانت هناك سوابق أرشدته إلى الطريق الذي يجب عليه أن يسلكه كتجربة حكم علي بك الكبير عام ١٧٦٨، الذي سبق محمد علي بنحو ثلث قرن، وكانت محاولته في الاستقلال بمصر أشبه بتجربة للمسعى الذي قاده الأخير خلال القرن التاسع عشر.

فقد شهدت مصر عند منتصف مصر القرن الثامن عشر حركة علي بك الكبير، التي تحولت من منافسة معتادة بين أمراء المماليك على منصب مشيخة البلد إلى حرب انفصالية شنها شيخ البلد المنتصر على السلطان، واتجه أثناءها اتجاهًا دوليًا – لا عهد للبلاد به منذ أمد بعيد – فاتصل بروسيا وتعاون مع حكومة البندقية وفتح الثغور المصرية للتجارة الغربية. وهو ما ردت عليه السلطنة العثمانية بحملة عسكرية قصدت بها التخلص من أصدقاء الروس في مصر، ورد نظم الحكم إلى ما كانت عليه وأنهت بذلك تجربة علي بك الكبير، التي قام فيها بتغيير هيكل الجيش واستبعد الفرق العثمانية من القوة المحاربة الرئيسية، واستأجر بدلا منها جيشًا من المرتزقة مسلحًا بالأسلحة النارية. كما عمل على تثبيت مفهوم الحكومة المركزية وإقرار القانون والنظام وما يتبع ذلك من أمن واستقرار داخلي، وهو ما استلزم منه مزيداً من الأموال وبالتالي فرض مزيد من الضرائب، ونهب الأهالي وفرض الحكم المطلق حتى ينجح في هذا، الأمر الذي دعم الحكم المركزي بصورة أكبر حتى يتم له القضاء على كل القوى أو الأفراد المنافسين للسيطرة على ثروات البلاد وطرق التجارة وفرض هيبة القانون. كان هذا تقريبًا هو الإطار العام الذي حكم الإصلاحات الاقتصادية التي قام بها محمد علي، والذي تكمن عبقريته في تحويل الإجراءات

والخبرات والمحاولات السابقة إلى برنامج مترابط كانت له آثاره الإيجابية في البنية الأساسية للمجتمع المصري والاستفادة من أخطاء سابقيه اعتماداً على حسن استيعاب دروس التاريخ.

وقد حكمه حركته في ذلك طبيعة مصادر الدخل والثروة في مصر، التي تقوم بشكل أساسي على الضرائب التي تقوم الدولة بتحصيلها من قطاعات الزراعة بشكل جوهري، ثم التجارة، وأخيرًا بعض الصناعات الحرفية. ولقد اعتمدت الإصلاحات الاقتصادية التي قام بها محمد علي على زيادة موارد تلك القطاعات الاقتصادية وتركيز الفائض الاجتماعي الناتج عنها (ضرائب /عمل عن طريق السخرة) في يد الدولة، التي تنبري لإعادة استخدام هذا الفائض بشكل أساسي في بناء قوتها العسكرية وفي توسيع قاعدة الإنتاج، ويشير تتبع الإصلاحات التي قام بها محمد علي في القطاعات الاقتصادية الثلاثة إلى أنه تبنى هذه السياسة.

وقد بدأ محمد علي بقطاع الإنتاج الزراعي، ففي ظل الحكم العثماني المملوكي عانى قطاع الإنتاج الزراعي على أواخر القرن الثامن عشر من التدهور والتخلف، واعتمد الإنتاج فيه على استخدام وسائل بدائية قديمة، بجانب تزايد مشكلة نقص المساحة المزروعة في بعض السنوات نتيجة انخفاض مياه الفيضان، حيث اعتمدت الزراعة بشكل أساسي على ري الحياض الذي يفرض زراعة الأرض مرة واحدة في العام، بتقسيمها إلى أحواض صغيرة تترك إلى أن تغمرها مياه الفيضان فترة الصيف، وعندما تنحسر عنها المياه يتم زراعتها بالمحاصيل الشتوية. كذلك عانت شبكة الري التي تعود إلى زمن الفراعنة من إهمال شديد، نتيجة عدم تقوية الجسور والسدود وتطهير الترع والمجاري المائية، مما أدى إلى نقص إنتاج الغلال وانتشار المجاعات. وتشير تقديرات علماء الحملة الفرنسية إلى أن مساحة الأراضي الزراعية كانت تتراوح بين خمسة ملايين فدان حتى تصل إلى ٢–٣ مليون فدان، وكان يتم بشكل أساسي زراعة المحاصيل الغذائية لسد احتياجات الاستهلاك المحلى المباشر، وكان المحصول الرئيسي هو القمح وتزرع بجانبه الذرة والشعير والأرز والبقول والبصل.

وعلى الرغم من أن الإنتاج كان بشكل عام يغطي احتياجات الفلاحين للاستهلاك أو يكفي عملية الاستزراع في العام التالي، بجانب وجود قدر من الفائض خاصة من القمح والأرز

للتصدير إلى عدد من بلدان الإمبراطورية العثمانية، إلا أن السلطة المركزية عانت من انخفاض الضرائب المفروضة على الأراضي الزراعية، نتيجة النهب وأشكال الجباية التي فرضها الملتزمون، لهذا اعتمد محمد علي حزمة من الإصلاحات للنهوض بهذا القطاع وزيادة موارد الدولة منه، وهى الإصلاحات التي استندت إلى:

١- إصلاح نظام الملكية وحيازة الأراضي الزراعية

فمع نهاية القرن الثامن عشر كان النظام العثماني في مصر يواجه أزمة في معظم جوانبه، ذلك أن نظام الالتزام الذي كان يمنح كامتياز لجباية الضرائب على منطقة من الأراضي الزراعية (المصدر الرئيسي للإنتاج والدخل) كان يمنح في بدايته لمدة عام أو بضعة أعوام، فأصبح يمنح للملتزمين مدى الحياة. ومع استمرار تدهور السلطة العثمانية وضعفها، بات هذا الامتياز يورث ويباع ويمكن التنازل عنه للغير. وتشير المصادر إلى أنه ابتداء من عام ١٧٢٨ أصبح هذا الوضع معترفًا به من قبل الإدارة المالية في مصر. ومن ثم بدأت هذه الإدارة تحتفظ بسجلات إثبات للقرى والالتزامات، وهو ما كان يعني تزايد ميزات الملتزمين وحقوقهم على ما هم يهيمنون عليه من أراض زراعية، وبالتالي أصبحت سلطة الدولة عليها شكلية، وأصبح معظم الفائض في قطاع الزراعة يذهب إلى طبقة الوسطاء من الملتزمين في شكل مجموعة من الضرائب الإضافية، التي أصبحت في كثير من الأحيان أعلى من الضريبة الأصلية التي تذهب لصالح السلطة المركزية. وكانت كل هذه الضرائب تذهب إلى جيوب حوالي ٦٠٠ ملتزم منهم ٣٠٠ ينتمون إلى طائفة المماليك قادة الأوجاقات (أو الفرق العسكرية)، الذين سيطروا على أكثر من ثلثي الأراضي الزراعية في مصر، بينما كان الثلث الباقي من نصيب ملتزمين من كبار التجار والمشايخ. وكان الملتزمون يمارسون أقسى درجات النهب والعنف مع الفلاحين، وفي ذلك يقول الجبرتي في بعض وصف حالة الفلاح وعلاقته بالملتزم وما لحق به من عنت وظلم قائلاً لقد كان الفلاحون مع الملتزمين أذل من العبد المشترى، فربما كان العبد يهرب من سيده إذا كلفه فوق طاقته أو أهانه أو ضربه، أما الفلاح فلا يمكنه ولا يسهل عليه أن يترك وطنه وأولاده ويهرب؛ وإذا هرب إلى بلدة أخرى واستعلم عنه الملتزم أحضره قهرًا وازداد ذلاً وإهانة. وكان من طرائقهم أنه إذا آن وقت

الحصاد طلب الملتزم الفلاحين إلى الشغل، فمن تخلف أحضره الغفير أو المشد وسحبه من شنبه وأشبعه سباً وشتماً.

واتسعت في ظل نظام الالتزام مساحة الأراضي المعفية من الضرائب بشكل واضح، إذ كانت هناك أراضى مخصصة للأوقاف يخصص ريعها للصرف على المؤسسات الخيرية، سواء كانت مساجد أو أشخاصًا، وكانت هذه الأراضي إحدى وسائل التهرب من دفع الضرائب وضمان عدم المصادرة، وقد بلغت مساحتها عام ١٨١٢ حوالي ٦٠٠٠٠ فدان، وشكلت عام ١٨٠٠حوالي ٢٠٪ من إجمالي الأرض الزراعية في مصر. وكانت هناك أيضاً أراضى الوسية التي بلغت مساحتها ١٠٠٠٠٠ فدان، وأراضى مسموح المشايخ التي بلغت مساحتها ١٤٥٠٠٠ فدان، وهو ما قلل إلى درجة كبيرة من حجم الضرائب المفروضة على الأراضي الزراعية برمتها، التي كانت تسدد إما بصورة عينية عند زراعة محاصيل مثل القمح والفول، أو في صورة نقدية عند زراعة بعض المحاصيل الأخرى مثل الدخان، وكانت معظم الضرائب العينية ترسل عن طريق النيل إلى القاهرة، حيث تخزن في صوامع عملاقة، وبعد ذلك تباع أو ترسل مباشرة كجزية إلى اسطنبول أو الأماكن المقدسة في الجزيرة العربية، وكان بعضها يستهلك في القاهرة أو يصدر.

وهكذا، أصبح نظام الحيازة السابق عائقا حقيقيا أمام التطور الاقتصادي وأصاب البلاد بحالة من التدهور والفقر، ساعد على تفاقمها الصراع بين الفرق المملوكية التي تلقت ضربة قاسية على يد الجيش الفرنسي، حيث شكلت فترة الحملة ما يشبه الفترة الانتقالية لقيام محمد علي بإصلاحاته الكبرى في مجال إصلاح نظام الملكية والحيازة.

لهذا كان في طليعة الإصلاحات الكبرى التي قام بها محمد علي في قطاع الزراعة لزيادة عائدات الدولة من هذا القطاع، إلغاء نظام الامتياز والقضاء على طبقة الملتزمين واستعادة الدولة لحق الرقبة (الملكية) لكل الأراضي الزراعية، ثم إعادة توزيع حق الانتفاع بها مقابل الضرائب التي تدفع عليها، ويقال إن محمد علي استفاد في هذا من مسودة الإصلاحات التي أعدت في عهد الجنرال مينو.

ولقد اعتمد محمد علي في إصلاحه لنظام الملكية على خطوات متدرجة ارتبطت بتثبيت أركان حكمه الداخلي، ففي البداية قام بمسح شامل لمساحات الأراضي الزراعية ومراتب جودتها وضبط تسجيلها، وهى الخطوة التي تمت عام ١٨٠٨. ومنذ عام ١٨٠٩ بدأ محمد علي في اتخاذ إجراءاته لإلغاء نظام الالتزام: فخلال عام ١٨١١ تمت مصادرة التزامات المماليك بعد القضاء عليهم في مذبحة القلعة، وخلال عام ١٨١٢ فرضت الضرائب على أراضي الوقف التي كان يشرف عليها علماء الأزهر وغيرهم ممن اختصتهم حجج الوقف بنظارته، ثم انتقل الإشراف على جميع الأوقاف الخيرية إلى الدولة، بما في ذلك أوقاف الكنيسة التي صادرها، وبالتالي أصبحت أراضي الأوقاف تحت السيطرة المباشرة للدولة، بعد أن تعهد محمد علي بتولي الدولة الإنفاق على كل المؤسسات الدينية والخيرية، ومنح الأشخاص المستفيدين من ريع أراضي الوقف معاشاً مدى الحياة. وخلال عام ١٨١٣ أصدر محمد علي مرسومه بإلغاء الالتزام في أنحاء البلاد كافة، وأعلن عام ١٨١٤ - بعد أن تم مسح كل الأراضي الزراعية وتسجيلها - أن الأرض كلها ملك لبيت المال (الروزنامة) الذي أعاد توزيع حق الانتفاع بها. فمنح الفلاحين مساحات في حدود ٣-٥ أفدنة وأتاح لهم حق الانتفاع بها فحسب، طالما يدفعون عنها الضرائب المقررة، وسميت باسم أراضى الفلاحين. أما الأراضي غير المزروعة فقد أنعم بها محمد علي على عدد من الأعيان ورجال دولته من كبار رجال الجيش والموظفين، للقيام بإصلاحها وزراعتها مقابل إعفائهم من الضرائب، وقد أوقف حق الانتفاع بها عليهم وعلى ذريتهم دون حق الرقبة أو التصرف بالبيع والشراء والهبة، وسميت بإسم أراضى الأبعاديات. ولمزيد من التشجيع على التنمية والاستثمار منح محمد علي للحاصلين على أراضى الأبعاديات حقوق الملكية الكاملة عام ١٨٤٢، وقد قدرت بعض الدراسات مساحة أراضى الأبعاديات التي منحها محمد علي بـ ١٦٤٩٦٠ فداناً.

وبجانب هذا أقطع محمد علي مساحات ضخمة من الأراضي لأفراد أسرته سميت أراضى الجفالك، وكان بها أجزاء من الأراضي التي تحتاج إلى إصلاح لزراعتها، أو أراضٍ صالحة للزراعة لكن أهل قراها هجروها تحت ثقل عبء الضرائب المتزايدة، فنقلت ملكيتها لأفراد الأسرة العلوية، وبلغت مساحتها في عهد محمد علي ٣٣٤٢٨٦ فداناً.

أما شيوخ القرى الذين كانوا بمثابة ممثلي السلطة في قراهم فقد منحوا مساحات من الأراضي تسمى أراضي مسموح المشايخ، بواقع خمسة أفدنة عن كل ١٠٠ فدان مزروع في زمام القرية، وتمنح لمشايخ القرى للقيام بخدماتهم للحكومة والتي تتطلب بعض النفقات مثل إيواء جباة الضرائب، وكانت أراضي مسموح المشايخ معفاة من الضرائب.

وبالإضافة لذلك – من أجل دعم عملية استقرار البدو وإخضاعهم للسلطة المركزية، والسعي لتغيير نمط حياتهم القائم على سلب قرى الفلاحين ونهبها والإغارة عليها – قام محمد علي بمنح شيوخ القبائل مساحات كبيرة من الأراضي لزراعتها سميت بأراضي العربان.

وحتى عام ١٨١٣ – عندما قام محمد علي بعمل مسح شامل للأراضي الزراعية – لم يكن هناك نظام مقنن أو ثابت للضرائب، وكانت القاعدة أنه كلما احتاجت الحكومة إلى مال فرضت ضرائب أو إتاوات جديدة، أو زادت مقدار الضرائب أو الإتاوات القديمة، أو قامت بتحصيل ضرائب العام التالي مقدمًا. ولكن بعد مسح الأراضي الزراعية وتوزيعها، تم وضع نظام ثابت وواضح للضرائب، حيث فرضت ضريبة ثابتة على الأرض الزراعية حددت قيمتها حسب درجة خصوبة الأرض وجودتها، وهي القيمة التي كانت تعدل على فترات بوضع تقسيمات جديدة للأراضي ومراتبها. وبمجيء عام ١٨٢٠ أصبحت الدولة تحصل ضرائب منتظمة على مساحة ٣,٢١٨,٧١٥ فدانًا.

٢- تطوير شبكة الري

ارتبطت زيادة موارد الدولة من قطاع الإنتاج الزراعي بتحسين إنتاجية هذا القطاع، وهو ما ارتبط تاريخيا بتحسين نظم الري وتطوير شبكة الري وصيانتها، وهي الشبكة التي تعد من أقدم شبكات الري في العالم، حيث تعتمد الزراعة على تنظيم استخدام مياه نهر النيل. وقد اهتم محمد علي بهذا الجانب لزيادة الإنتاج الزراعي وتوفير مياه الري لأكبر مساحة ممكنة من الأراضي الزراعية، فقام من خلال المشروعات العامة التي تم فيها تعبئة الآلاف من الفلاحين من خلال السخرة، بغرض إنشاء العديد من السدود والجسور القناطر وصيانتها، وكذا من أجل حفر العديد من الترع والمصارف وتطهيرها.

وإنجازات دولة محمد علي في هذا المجال أكثر من أن تحصى، فقد تم إنشاء العديد من السدود مثل سد الفرعونية (١٨٠٦-١٨٠٩)، حيث تم ردم الترعة التي تصل بين فرعي النيل رشيد ودمياط، وكانت تتسبب في أضرار كبيرة للأراضي القائمة على فرع دمياط، وتحول دون زراعة الأرز في أراضي تلك الجهات. ولقد تم أيضا في عهده إنشاء سد أشتوم ببحيرة المنزلة.

كذلك اهتم محمد علي بحفر الترع والرياحات وتطهيرها، لتيسير حركة النقل النهري ولتوصيل مياه الري إلى مساحات أخرى من الأراضي القابلة للزراعة، فقام بتطهير ترعة المحمودية وتعميقها (١٨١٧/١٨٢٠)، بعد إن سدت الرمال الترعة القديمة، وهو ما أسهم في إحياء زراعة الأراضي بمديرية البحيرة، وإيجاد طريق للملاحة النهرية يصل الإسكندرية بمداخل بلاد القطر المصري. وقد امتد حفر الترع إلى كل مديريات القطر المصري، مثل ترعة النعناعية في المنوفية، والمنصورية في الدقهلية، وبردين في الشرقية، والزعفرانية في القليوبية، والفشن في المنيا، والمرعشلي في جرجا، والشنهورية في قنا.

ولضبط مياه الفيضان وتقليل حجم الخسائر الناتجة عنه، اهتمت الأشغال العامة في عهد محمد علي بإنشاء الجسور على شاطئ النيل، وذلك لمنع طغيان مياه الفيضان على الأراضي الزراعية، وقد أقيم لهذا الغرض عشرات الجسور مثل جسر الرقة في بني سويف، والبرانقة في المنيا، وفرشوط في قنا وغيرها. وإلى جانب الجسور تم إنشاء القناطر لضبط مياه النيل تيسيرا للانتفاع بها في ري المزروعات، مثل قناطر بحر مويس بالزقازيق، والقناطر الخيرية التي بدأ العمل بها عام ١٨٣٤ في عرض النيل عند رأس الدلتا لتخزين مياه الفيضان، وذلك وفقًا لتصميم وضعه مجموعة من المهندسين برئاسة المهندس الفرنسي لينان دي بلفون، ثم توقف العمل بها نتيجة حروب محمد علي، ولكنه عاد لتنفيذ المشروع مرة أخرى عام ١٨٤٧، حيث تم الانتهاء منها في عهد سعيد باشا عام ١٨٦١.

وتعود أهمية القناطر الخيرية إلى أنها ساهمت في توفير مياه الري لحوالي ٣٨٠٠٠٠٠ فدان في الوجه البحري دون استخدام آلات رفع المياه، وإمكانية الري الدائم بصرف النظر عن حجم مياه الفيضان وطبيعتها، إلى جانب تحسين الملاحة في الترع، وانخفاض تكاليف النقل، وحصول ترعة المحمودية على مزيد من المياه، وتزويد سكان القاهرة بكميات أوفر من مياه الشرب.

وساعدت جهود محمد علي في تطوير شبكة الري وتحديثها على التوسع في إدخال نظام الري الدائم لتشجيع زراعة المحاصيل الصيفية، وخاصة القطن وقصب السكر منذ عام ١٨١٦، حيث كانت النسبة الغالبة من الأراضي الزراعية تروى بطريقة الحياض المستخدمة منذ أيام الفراعنة، حيث تقسم الأرض إلى أحواض بواسطة جسور يقام بعضها متعامدًا على النيل والآخر موازيا له. وكانت القنوات التي تشق على ضفتي النيل تسمح بتدفق ماء الفيضان إلى هذه الأحواض، حيث يسمح لها بالبقاء في الأرض بما تحمله من طمي حملته مياه الفيضان من مرتفعات الحبشة، وبعد أربعين يوما يتم صرف الماء أو تحويله إلى الأراضي الأكثر انخفاضا، حيث يتم بعد ذلك تجهيز الأرض للزراعة وتنثر فيها البذور.

وقد اعتمدت جهود محمد علي لتطوير شبكة الري وصيانتها بغية التحول إلى نظام الري الدائم - من أجل مضاعفة المساحة المحصولية - على أعمال السخرة التي فقد فيها الشعب المصري تحت وطأة الجوع وضربات السياط آلاف الضحايا في إقامة الجسور والسدود وشق الترع والقنوات التي وصل طولها إلى ٢٤٠ ميلا حتى عام ١٨٣٣. وتقدر هلين ريفلين اعتمادًا على مصادر مختلفة - إجمالي الأعمال الترابية للمشاريع الرئيسية لحفر الترع في الوجه البحري فقط مابين ٧١,٨٧٩,٣٩٠ مترًا مكعبًا، وبين ٧٩,١١٥,٣٠٠ متر مكعب من الأتربة. وتقدر بعض الدراسات أن حفر ترعة المحمودية - التي تصل فرع رشيد بالإسكندرية والتي سخر للعمل بها ٣٠٠ ألف فلاح مات منهم ما يقرب من ١٢٠٠٠ عامل - تقدر عدد العاملين في حفرها عن طريق السخرة بحوالي ٤٠٠ ألف سنويا، حيث كانت أعمال السخرة تستمر لمدة تسعة أشهر كان كل فلاح يساهم فيها بالعمل لمدة شهرين. وكان على الفلاحين أن يعملوا فيها بعيدًا عن ديارهم، دون أن يتقاضوا أجورًا أو لا يحصلون في بعض الأحيان سوى على أجور ضئيلة جدا، وكان عليهم في الغالب الأعم تدبير ما يلزمهم من طعام وماء وأدوات عمل يحتاجونها.وأدت سياسات محمد علي في هذا المجال إلى ارتفاع المساحة التي تروى بالري الدائم من ٢٥٠٠٠ فدان عام ١٧٩٨ إلى ٦٠٠٠٠٠ فدان في بداية الثلاثينيات من القرن التاسع عشر.

٣- زيادة الرقعة الزراعية

في هذا الإطار قام محمد علي بتوزيع الأراضي البور على مشايخ البدو لاستصلاحها وزراعتها لتشجيعهم على الاستقرار، كما وزع مساحات واسعة من تلك الأراضي المعفية من الضرائب على رجال الدولة والجيش من الأتراك والشركس. وبلغت مساحات تلك الأراضي عام ١٨٣٧ حوالي ١٠٣١٧ فدان وارتفعت عام ١٨٤٧ إلى حوالي ١٥٩٧٠٧ فدان. ومنذ عام ١٨١٣ وحتى عام ١٨٥٢ زادت المساحة المنزرعة بمقدار ٦٠٠٠٠٠ فدان، ويضاف إلى هذا أن التوسع في إدخال أساليب الري الدائم نتيجة إنشاء السدود والقناطر وتطوير عمليات تنظيم إدارة المياه، قد ساعد على إمكانية زراعة مساحات واسعة من الرقعة الزراعية أكثر من مرة في العام، وهو ما أسهم في مضاعفة المساحة المحصولية.

٤- التوسع في زراعة المحاصيل النقدية والتصديرية

اهتم محمد علي بشئون الزراعة ورسم للبلاد سياسة زراعية جديدة قوامها تغيير أساليب الزراعة البالية، والتوسع في زراعة المحاصيل ذات العائد النقدي الكبير. لذلك قامت الحكومة بنشر التعليم الزراعي، حيث استعان محمد علي بعدد من الخبراء الأوروبيين لنشر أساليب الزراعة الحديثة. وفي عام ١٨٣٣ أنشأ محمد علي أول مدرسة متخصصة في أساليب الزراعة وطرائقها، إلى جانب التوسع في زراعة بعض الحاصلات خاصة الصيفية منها، وإدخال حاصلات جديدة تزرع في مصر لأول مرة. وفي هذا الصدد جلب الباشا بذور بعض الفواكه وقصب السكر والأرز لزراعتها، كما توسع في زراعة نبات النيلة المستخدم في عمليات الصباغة، فقد كانت زراعة نبات النيلة معروفة في مصر ولكن لارتفاع تكلفة زراعتها كانت محدودة جدا ومقصورة على الأغنياء، حيث إن محصول نبات النيلة كان يحتاج إلى أربع سنوات كي يكتمل نمو النبات؛ وكان الفدان الواحد يحتاج إلى حوالي تسعة عمال للعمل على امتداد ثمانية أشهر سنويا. لهذا استحضر محمد علي بعض الأخصائيين الهنود لزراعته، كما اهتم بالإكثار من زراعات أخرى، مثل الزيتون لكونه غذاء صالحا للجنود خاصة البحارة، وأشجار التوت لتغذية دودة القز للتوسع في صناعة الحرير وتصديره، وخصص لها في البداية ٣٠٠٠ فدان بالشرقية ووفر لها الفلاحين والمواشي والسواقي اللازمة للري، ثم توسع في المحافظات الأخرى حتى بلغ عدد أشجار التوت

٣ مليون شجرة؛ وبلغ محصول الحرير عام ١٨٣٣ حوالي ١٢٠٠٠ أقة. كما قام بزراعة الغابات والأشجار الخشبية لسد حاجة البلاد من الأخشاب بدلاً من الاستيراد، وذلك لاستخدامها في بناء السفن وأعمال العمران وعمل السواقي وعربات جر المدافع.

وقد أولى محمد علي محصول القطن عناية خاصة نتيجة ارتفاع أسعاره وإقبال الدول الأوربية عليه خاصة إنجلترا، نظرا لأن صناعة المنسوجات القطنية بها كانت في أوج نهضتها، خاصة بعد تحطيم صناعة النسيج في الولايات المتحدة بعد حرب الإغراق التي شنتها عليها إنجلترا لحماية صناعة النسيج في لانكشاير.

وكانت أصناف القطن التي تزرع في مصر رديئة فحرص محمد علي على وضع سياسة للاهتمام بهذا المحصول، حيث أدخل نوعًا جديداً منه على يد المهندس الفرنسي جوميل الذي استقدمه الباشا من فرنسا لتنظيم مصانع النسيج؛ وأصبح القطن طويل التيلة يعرف باسمه في الأسواق العالمية. وقد عمل محمد علي بصورة جادة على زيادة المساحة المزروعة قطنا، وأجرى تجارب على أنواع جديدة من البذور جلبها من أمريكا والهند والسودان، وقام بمحاربة الآفات مما أدى إلى حدوث زيادة كبيرة في إنتاج القطن. ففي عام ١٨٢١ كانت الكمية المنتجة منه لا تتعدى ٩٤٤ قنطار، ارتفعت عام ١٨٤٩ إلى ما يقرب من ٣٥٧٥١٠ قنطار، مما أدى إلى زيادة إيرادات الدولة وأصبح القطن هو المصدر الأول لتلك الإيرادات. لكن يلاحظ أن الاهتمام بالتوسع في زراعة محصول القطن كان على حساب المحاصيل الشتوية الأخرى التي فقدت أهميتها النسبية في التجارة الخارجية نتيجة انخفاض المنتج منها، فتم منع تصديرها خاصة القمح لتغطية الاستهلاك المحلى، ثم لجأت مصر إلى الاستيراد خاصة عامي ١٨٢٤و١٨٢٥، نتيجة عجز الكميات المنتجة عن توفير احتياجات الاستهلاك مع الانخفاض الشديد في منسوب مياه النيل. وقد استطاعت حزمة الإجراءات والإصلاحات التي قام بها محمد علي في قطاع الإنتاج الزراعي أن ترفع مساحة الأرض المنزرعة من مليوني فدان عام ١٨٢١ إلى ٣٫٨٥٦٫٠٠٠ فدان عام ١٨٤٠.

قطاع الإنتاج الصناعي

عانت الصناعة في العصر المملوكي العثماني من تدهور واضح، فبعد احتلال السلطان سليم الأول لمصر عام ١٥١٧، قام بترحيل العديد منأ الصناع إلى الأستانة، وهو ما أثر بالسالب في الحرفيين والصناعة معا، حتى قيل إن هذا النزح للخبرات والمهارات الحرفية أدى إلى القضاء على أكثر من خمسين مهنة. كما أدت القلاقل والصراعات الداخلية التي شهدتها مصر طوال فترة الحكم المملوكي العثماني إلى مزيد من التدهور. لهذا حرص الفرنسيون أثناء فترة احتلالهم لمصر – عندما اهتموا بتنشيط بعض الصناعات مثل النسيج والجوخ والصابون والبيرة لتلبية احتياجات جيش الحملة – على حرمان المصريين من الاشتغال بهذه الصناعات خشية أن يتعرفوا على أسرار الصناعة الفرنسية. لهذا استقدموا من فرنسا عددًا من النساجين وصانعي الأقمشة والساعات وحروف الطباعة والدباغة، ولهذا السبب اندثرت هذه الصناعات بمجرد خروج الفرنسيين من مصر. وعندما تولى محمد علي الحكم لم يكن الطريق أمامه سهلاً ميسورًا، فقد قابلته مشكلة عدم وجود الخبراء أو العمالة المدربة، بجانب انعدام التكنولوجيا التي كانت سائدة في الصناعة الحديثة إبان تلك الحقبة، فضلاً عن انتشار أشكال من الصناعات الحرفية البسيطة ذات المستوى المتدني والجودة القليلة، مثل النسيج والحصر والفخار وطحن الغلال وصناعة السكر..إلخ. وكانت هذه الصناعات الحرفية تمارس على امتداد قرى مصر ومدنها، وتميز إنتاجها الحرفي باعتماده على الخامات التي تنتجها الأرض المصرية، كما كانت كل الحرف التي يمارسها المصريون تعاني حالة من البدائية، وكان جل اعتمادها على إنتاج المواد الضرورية اللازمة للغذاء أو الكساء أو سكنى البشر.

ولقد سعى محمد علي منذ البداية إلى مواجهة مشكلة غياب العمالة الفنية المدربة عن طريق عدة وسائل، أهمها استقدام الفنيين والخبراء من أوروبا لتعليم العمال المصريين وتدريبهم مباشرة في المصانع، كما قام عام ١٨٣٧ بإنشاء مدرسة للفنون والصناعات كانت تدرس فيها كثير من الصناعات والحرف مثل الخراطة والبرادة والحدادة والنجارة وأشغال البواخر وغيرها وبعض العلوم كالكيمياء والميكانيكا. وإلى جانب هذا قام بإرسال البعثات للتعلم والتدرب على بعض الصناعات، مثل السكر في الولايات المتحدة، والنسيج وسبك الحديد في إنجلترا، وصناعة

الأحذية في فرنسا. وكان اهتمام محمد علي الرامي إلى إدخال الكثير من الصناعات الحديثة، يرتبط بسعيه لاستخدام الفائض الذي تمت تعبئته من قطاع الزراعة ومن احتكار التجارة في إقامة قاعدة صناعية لخلق نمو اقتصادي متوازن، إلا أنه اعتمد في الأساس على إقامة صناعات عسكرية أو مغذية لاحتياجات قواته العسكرية. ولهذا السبب يمكن التمييز في عهد محمد علي بين نوعين من الصناعات:

أولاً: الصناعات الكبرى التي أنشئت من أجلها المصانع التي تدار بالبخار، والتي ارتبط معظمها بالصناعات العسكرية واحتياجات الجيش، والتي شهدت تطورًا ونهضة كبيرة.

ثانيا: الصناعات الصغرى أو غير العسكرية التي أصيبت بأضرار كبيرة وتدهورت نتيجة نظام الاحتكار الذي أقامه الباشا، وهو النظام الذي كانت الدولة تقوم بموجبه بشراء المواد الأولية خاصة الزراعية من أصحابها بأثمان محددة في ظل وضع احتكاري، ثم تبيعها بأثمان منصوص عليها للصناع لاستخدامها في إنتاج السلع المختلفة، ثم يتم من بعد ذلك تسليمها للحكومة وفقا لمواصفات معينة وبأثمان معينة، ثم تقوم الحكومة بعد ذلك ببيعها لتجار التجزئة لبيعها لحسابها وبالأسعار التي تحددها هي؛ ومن فروق الأسعار بين أثمان شراء الخامات من المنتجين وإعادة بيعها للصناع، وشراء المنتجات المصنعة من الحرفيين وإعادة بيعها في السوق كانت دولة الباشا تعظم أرباحها. وفي ظل هذا النظام الاحتكاري كانت أية سلعة لا تحمل طابع الحكومة عرضة للمصادرة، خاصة أن محمد علي وضع نظاما دقيقا للرقابة على عمليات الإنتاج والتبادل السلعي ضمانًا لمنع التهريب.

وقد ألحق هذا النظام — رغم إحكامه – أضراراً كبيرة بأصحاب الصناعات والحرفيين إذ ضيق عليهم فرص الربح وأضعف عندهم روح الابتكار والمبادرة، مما اضطر الكثير منهم إلى هجر الصناعة على نحو ما فعل الفلاحون بسبب التعسف معهم. كذلك تعرض المستهلك للضرر بسبب ارتفاع أسعار المنتجات الصناعية، كما تكبد الوالي نفقات ضخمة بسبب الحاجة إلى جيش من الموظفين لتطبيق هذا النظام ومنع عمليات التهرب من الاحتكار.

ورغم هذا فلا يمكن إنكار جهود محمد علي في هذا المجال، ولا تجاهل النقلة النوعية التي أحدثها في مستوى الصناعة المصرية، فحتى تلك الحقبة لم تكن مصر تعرف الصناعة بمعناها الحديث، وكان دخولها إليها يكتنفه الكثير من الصعاب والمشكلات التي استطاع محمد علي التغلب على معظمها. إذ قام باستيراد الآلات والمعدات الحديثة من دول أوروبا التي عرفت الثورة الصناعية، وجلب المهندسين والفنيين والخبراء وأغراهم بالمرتبات العالية والامتيازات ليستقروا في البلاد، بالإضافة إلى أنه جمع الآلاف من الصبيان وقام بإلحاقهم بالمصانع ليتعلموا فنون الصناعة الحديثة على أيدي الخبراء الأجانب لتكوين طبقة جديدة من العمال والفنيين المهرة لتحل محل الخبراء الأجانب فيما بعد. لهذا لم تكن المصانع التي أنشأها محمد علي مجرد مؤسسات إنتاجية فقط، بل كانت أيضا مدارس صناعية يتعلم فيها المصريون أساليب الصناعة الحديثة وأسرارها.

وبخلاف الصناعات العسكرية التي اعتمد عليها الباشا في تسليح الجيش المصري، كانت صناعة النسيج بمختلف مراحلها من أهم الصناعات التي أولاها محمد علي اهتمامه المباشر.

فعلى امتداد العصر العثماني المملوكي، لم تكن المواد التي تنهض عليها حرفة النسيج في مصر متوافرة بنفس درجة الوفرة في كل أنحاء البلاد، وكان السكان تبعا لظروفهم المحلية يقومون بتصنيع القطن أو الكتان أو الحرير، وكانت المنسوجات القطنية هي النوع الوحيد من الأقمشة التي ينتجها المصريون فيما بين أسوان وجرجا. وكان القطن يزرع في الدلتا وتجلب كميات أخرى منه من سوريا، في حين تغلب صناعة الأقمشة الكتانية فيما بين جرجا وحتى شمال الدلتا والفيوم. وقد أدى القرب من سوريا التي يستورد منها الحرير إلى تركز صناعته في مدن القاهرة ودمياط والمحلة الكبرى، أما الأقمشة الصوفية فقد كانت تصنع في كل القرى من الصوف الناتج عن جز الخراف التي تربى فيها.

وعلى الرغم من أن حرفة النسيج واحدة من أقدم الحرف التي عرفتها مصر، إلا أنها لم تعرف أي تطوير أو تحديث يذكر، إذ يشير علماء الحملة الفرنسية في كتابهم وصف مصر إلى أن كل شيء يدعو للاعتقاد بأن الطرق المستخدمة في هذه الصناعة قد ظلت على وجه التقريب على

نفس ما كانت عليه منذ العصور الضاربة في القدم، وأنها بقيت على نفس الدرجة من البساطة، حيث لم تكن ممارستها تتطلب أي تدريب أو تلمذة على الإطلاق. وحينما كان أي عامل يريد أن يمارس حرفة النسيج، فإنه كان يصنع قطعة من القماش، ويتفنن في إتقانها، ليضعها كأفضل ما يستطيع إنجازه تحت فحص أسطوات الطائفة، الذين يجتمعون لهذا الغرض؛ وحين يحكمون بأن هذا العامل ماهر بما فيه الكفاية فإنهم يقبلونه بينهم.

وقد بدأ اهتمام محمد علي بصناعة النسيج مبكرًا منذ عام ١٨١٦، وكانت صناعة غزل القطن ونسجه تحديدًا من أهم الصناعات المدنية، من حيث مقدار الإنتاج ومدى استعمال الآلات وعدد العمال والمصانع، فاستورد الباشا مكابس آلية من النوع المستعمل في أمريكا لكبس القطن وصنع آلات على نسقها، وانشأ في بولاق وحدها ستة مكابس، كما استورد آلات حديثة للحلج من الولايات المتحدة. كذلك اهتم بإقامة عدد من مصانع الغزل والنسيج، منها مصنعاً للغزل والنسيج بالخرنفش عام ١٨١٦، واستدعى له عمالاً وفنيين من فلورنسا بإيطاليا. وكان هذا المصنع يقوم بغزل الأقمشة القطنية المتنوعة ونسجها، مثل البفتة والموسلين والشاش والباتسته، وكان به ٢١٦ مغزلاً و٣٠٠ نولاً للنسيج. ثم أقام محمد علي بعد ذلك سلسلة من المصانع، مثل مصنع مالطة الذي عمل به عدد كبير من العمال والفنيين المالطيين لإنتاج الأقمشة القطنية على اختلاف أنواعها، وكان به ٢٨ مغزلاً و٢٠٠ نولاً للنسيج؛ ومصنع إبراهيم أغا الذي كان به ٩٠ مغزلاً؛ ومصنع السبتية الذي كان به ٦٠ مغزلاً، ومصنع نسيج البركال في بولاق الذي كان به ١٥٠ نولاً للنسيج تعمل بالبخار وكان يعمل به خبراء إنجليز؛ ومصنع قليوب لغزل القطن الذي كان به ٧٠ دولاباً و٣٠ محلجاً؛ ومصنع شبين الكوم لغزل القطن الذي كان به٧٠ دولاباً و٣٠ محلجاً لتغذية مصانع القاهرة للنسيج؛ ومصنع المحلة الكبرى لغزل ونسج القطن الذي كان به ١٢٠ دولاباً و٢٠٠ نولاً للنسيج، ومصنع زفتى لغزل القطن الذي كان به ٧٥ دولاباً و٥٠ محلجاً؛ ومصنع ميت غمر الذي كان به ٧٥ دولاباً و٥٠ محلجاً؛ ومصنع المنصورة للغزل والنسيج الذي كان به ١٢٠ دولاباً و٨٠ محلجاً و١٦٠ نولاً؛ ومصنع غزل ونسيج دمياط الذي كان به ١٢٠ دولاباً و٨٠ محلجاً و١٦٠ نولاً؛ ومصنع غزل دمنهور الذي كان به ١٠٠ دولاباً و٨٠ محلجاً؛ ومصنع فوه لغزل القطن الذي كان به ٧٥ دولاباً و٤٠ مغزلاً؛ ومصنع غزل بني سويف الذي كان به ١٢٠

دولاباً و٨٠ محلجاً؛ ومصنع أسيوط للغزل الذي كان به ١٢٠ دولاباً و٨٠ محلجاً؛ ومصانع غزل القطن في المنيا وفرشوط وطهطا وجرجا وقنا، بجانب مصنع إنتاج أمشاط الغزل والتي كانت تورد لمصانع الغزل لاستبدال التالف، وكان به أيضا قسم للنسيج يحتوي ٣٠٠ نولاً.

أما بالنسبة عمليات الصباغة، فقد أقام محمد علي لها مصنع المبيضة لصباغة الأقمشة وطباعتها في بولاق، ومصانع أخرى في شبرا شهاب وشبين والمحلة الكبرى والمنصورة، وكان بكل مصنع من هذه المصانع ورش صغيرة لإصلاح الآلات واستبدال التالف منها. وقد بلغ عدد هذه المصانع عام ١٨٣٧ حوالي ٢٩ مصنعا للغزل والنسج يعمل بها ٣٠٠٠٠ عاملاً، و٢٠٠٠ ثوراً، يعملون على ١٤٥٩ دولاباً للغزل منها ١٤٥ للغزل السميك و١٣١٤ للغزل الدقيق. واستطاعت هذه المصانع أن تصنع ربع محصول القطن المصري بعد سنة ١٨٢٨، وكان إنتاجها من الضخامة بحيث كان يكفي لسد احتياجات الجيش. فقد بلغ حجم ما تم صنعه عام ١٨٣٧ لسد حاجات الجيش فقط ٦٧٤٥٢٦٩ ثوبا من الأقمشة القطنية، أما الباقي فقد كان يتم تصديره إلى ايطاليا وألمانيا وسوريا والأناضول. واستطاع محمد علي أن يجني من وراء هذه الصناعة أرباحا ضخمة، فبينما كانت تكلفة قطعة القماش تصل إلى أربعين قرشا كانت تباع بمبلغ يتراوح بين ١٠٥ قرشا و١١٠ قرشا.

وامتد اهتمام محمد علي إلى صناعات نسيجية أخرى بخلاف القطن، مثل صناعة غزل الصوف ونسجه التي أقام لها مصنعًا في بولاق عام ١٨١٨. ورغم عدم ملاءمة آلاتها إلا أن جهوده استمرت، وبدأ المصنع في العمل بمائة آلة للغزل بدواليبها عام ١٨٢٠. كما أقام مصنعاً آخر في دمنهور عام ١٨١٩ تحت إدارة بوكتى لسد احتياجات الجنود من الملابس الصوفية، ومصنعاً آخر لنسج أغطية النوم الصوفية للجنود وملابس البحارة كان به ٤٠٠٠ نولاً. إلا أن إنتاج الصوف المصري لم يكن جيدًا على وجه العموم، ولذا فقد تم استخدامه واستخدم فقط في صناعة الأغطية وملابس الجند فقط، كما أقيم مصنع آخر بالمنيا كان إنتاجه أكثر جودة.

كما أقام محمد علي مصنعاً للجوخ ببولاق لسد حاجة الجنود من الملبس، وكان يعمل به فنيون من فرنسا لتدريب العمال المصريين، أما إنتاج الحرير فقد بدأ في عام ١٨١٦ بمصنع في

الخرنفش وآخر في بركة الفيل، وكان المصنع يستهلك ٦٠٠٠٠ أوقية سنويا. وخلال عام ١٨٢٨ جرت محاولة للنهوض بصناعة الحرير، فأعفي عمال الحرير من التجنيد، كما أعفيت النساء العاملات في غزل الحرير من العمل في الأقمشة الكتانية، وأحضر لهذا الغرض عمالاً متخصصين من الأستانة وسوريا لتدريب العمال المصريين. ويذكر أنه استقدم لإنجاز هذا الهدف من سوريا ولبنان خمسمائة شخص أسسوا ما يشبه المستعمرة السورية عام ١٨١٧، لتربية دودة القز وإنتاج الحرير؛ واتفق معهم محمد علي على أن يعطيهم أول محصول ثم نسبة الربع بعد ذلك؛ وكان هناك ٢٠٠ نولاً تعمل في نسج الحرير وخيوط الذهب. وتشير المصادر الأوروبية المعاصرة إلى دقة المنتج المصري من الحرير خلال تلك الفترة، حيث حققت صناعته إيرادا وصل إلى ١٢٠٠٠٠٠ فرنك عام ١٨٣٣ من إجمالي استثمارات في إنتاج الحرير بلغت أكثر من ٨ ملايين فرنك، حتى أن محمد علي أنشأ لذلك ما يعرف بديوان الحرير للإشراف على إنتاجه.

وأقيم مصنع لصناعة الطرابيش في فوه عام ١٨٤٢، واسُتدعِيَ له فنيون وصناع مهرة من تونس لتدريب العمال المصريين لسد احتياجات الجيش والأهالي، وكان ينتج ٧٢٠ طربوشاً كل يوم، وكان إنتاج هذا المصنع يضاهى في جودته إنتاج مصانع تونس التي اشتهرت بإنتاج الطرابيش وكان يعمل به عدد من العمال التونسيين المهرة بخلاف المصريين.أما الكتان فقد جرى تنظيم صناعته عام ١٨٣٠ حيث أعدت سجلات خاصة بغزالي الكتان الذين كان عليهم تسليم كمية محددة منه يوميا، ثم يتم نسج خيوط الكتان في سلسلة المصانع التي أقامها محمد علي موزعة في عدة مديريات، كان يعمل بها ٣٠٠٠٠ نولاً لنسج الأقمشة الكتانية، وكان إنتاج هذه المصانع يلبي احتياجات الاستهلاك الداخلي للبلاد ويتم تصدير الفائض. وخلال عام ١٨٣٣ استطاعت هذه المصانع أن تنتج مليون قطعة من القماش الضيق، حيث كان نصفها يستهلك داخل البلاد والنصف الأخر يتم تصديره، كما أن نفس تلك المصانع نفسها أنتجت ٣٠٠٠٠ قطعة من القماش العريض، بجانب إنتاج أشرعة السفن.

وقد اهتم محمد علي بإقامة العديد من الصناعات التحويلية الأخرى، مثل صناعة قصب السكر التي أقام لها ثلاثة مصانع، وكانت صناعة السكر قبل ذلك صناعة بدائية. وكان أول مصنع أقامه محمد علي لصناعة السكر قد أنشئ عام ١٨١٨ في بلدة الريرمون، وكانت آلاته تدار

بواسطة الثيران ويعمل به مائة عامل، وكان يشرف عليه مستر برام وهو مهندس إنجليزي في بداية الأمر، ثم المسيو تونينا الايطالي بعد وفاته؛ وكان إنتاج المصنع يصل إلى ٣٠ قنطاراً في اليوم. وكذا صناعة الجلود حيث أقيم مصنع لدباغة الجلود عام ١٨٢٧، لإمداد الجيش بالأحذية والسروج والحقائب، وكان إنتاجه يضاهي المنتجات الأوروبية وقد تلقى نفر من العمال من المصريين تدريبهم في فرنسا بجانب استقدام عدد من الخبراء والمساعدين من النمسا، وتولى الإشراف عليه رجل فرنسي يدعى روسي. أما بالنسبة لصناعة الزجاج، فلم تكن صناعة متقدمة، لهذا أنشأ محمد علي مصنعًا للزجاج بالإسكندرية، كما أقام معملاً لصناعة الورق في بولاق عام ١٨٣٤، وكان يستخدم الكُهنَة والملبوسات المستعملة التي تورد له من الجيش في تصنيع الورق، وكانت آلاته تدار بالثيران ثم استورد له آلات بخارية عام ١٨٤٦؛ وكان هذا المعمل ينتج نوعًا من الورق الجيد والمتين اللامع. وبالنسبة لصناعة الصابون، فقد أنشأ محمد علي مصنعًا للصابون عام ١٨٢٦، وكانت منتجاته تعادل تلك التي تنتج في الشام. كما أقام محمد علي معامل للتفريخ، وقد تطورت هذه الصناعة التي احتكرها محمد علي، ووصل عدد معامل التفريخ عام ١٨٣١ في الوجه القبلي إلى ١٠٥ معملاً وفي الوجه البحري إلى ٥٩ معملاً، كانت تستعمل حوالي ٢٦ مليون بيضة وتنتج حوالي ٥و١٥ مليون فروجاً. واحتكر الباشا أيضا صناعة الزيوت وأنشأ نوعاً من التخصص الإقليمي في إنتاجها، حيث تخصص الوجه البحري في إنتاج زيوت بذور الكتان والسمسم، والوجه القبلي في إنتاج الزيوت من بذرة الخس. وكان يوجد بالوجه البحري ١٢٠ معصرة لبذور الكتان وبالقاهرة ٤٠ معصرة لعصر بذور القرطم. ومن الصناعات التحويلية التي اهتم بها محمد علي صناعة تبييض الأرز، وكانت مضارب الأرز في رشيد ودمياط. وقوة تدار بالثيران، ثم أدخلت المضارب التي تدار بالبخار، وأقيم أول مصنع لضرب الأرز برشيد عام ١٨٣٣وكان يديره أحد الأمريكيين.

وبجانب صناعات النسيج والصناعات التحويلية اهتم محمد علي أيضا بالصناعات المعدنية أو الثقيلة بلغة العصر، حيث أقام مصنعاً لسبك الحديد على نموذج مكابس انجلترا، ووضع تصميمه المهندس الإنجليزي جالويه، وعمل به عدد من الفنيين والعمال المهرة من إنجلترا ومالطا كمدربين ورؤساء لـ ٤٠ عاملاً مصرياً. وقد استخدم إنتاج هذا المصنع لسد احتياجات الجيش

والمصانع الأخرى، وهو المصنع الذي استطاع عماله تقليد بعض الآلات المستوردة فصنعوا آلات كبس القطن، وآلات بخارية لأحد المصانع، وآلات لعصر قصب السكر وتكريره، وأقام كذلك مصنعاً لصناعة ألواح النحاس التي تستخدم لتبطين السفن، أداره إنجليزي يعاونه أربعة من رؤساء العمال ويعمل معهم ٢٠ عاملا مصرياً. وكان ينتج يوميا من ٧٠-١٠٠ لوحاً من النحاس.

كما اهتم محمد علي كذلك بإقامة العديد من الصناعات الأخرى التي كانت مصدرًا لعمليات التصدير والتبادل التجاري، مثل صناعة صبغة النيلة التي أقام ١٦ مصنعاً لإنتاج صبغتها موزعة على كل المديريات، في شبرا وشبين ومديرية قليوب وفي العزيزية والشرقية ومنوف واشمون والمحلة الكبرى وبركة السبع والفيوم. وكان إنتاج صبغة النيلة على درجة عالية من الجودة واستخدم في صباغة أقمشة الحرير، وهي المصانع التي استخدمت النساء للعمل، وكانت تستهلك سدس إنتاج محصول نبات النيلة، وكان فائض هذه المصانع يصدر إلى الخارج.

وتشير العديد من الدراسات التاريخية إلى اتساع نطاق العمالة الفنية المدربة بدرجة كبيرة في هذه الصناعات الكبرى، كما يشير الجدول التالي:

الصناعة	عدد العمال
صناعة نسيج القطن	١٥٠٠
صناعة نسيج الكتان	٣٠٠٠٠
صناعة إنتاج صبغة النيلة	٩٠٠٠
صناعة إنتاج الطرابيش والشبلان والسجاد	١٢٠٠٠
الترسانة والمصانع الحربية	١٥٠٠٠
صناعة الزيوت والصابون	٨٠٠٠
صناعة الحرير	٧٠٠٠
صناعة دباغة الجلود والحبال	٢٠٠٠
صناعة الورق والزجاج	١٠٠٠
صناعة السكر ومعامل التكرير	٥٠٠٠
صناعة ضرب الأرز وطحن الغلال	٦٠٠٠
مهن البناء	٤٠٠٠٠
النساجون	٨٠٠٠٠

الصناعة	عدد العمال
المجمــوع	٢١٦٥٠٠

وقد تزايد حجم الاستثمار في الصناعة إلى درجة كبيرة، حيث بلغ سنة ١٨٣٨ حوالي ١٢ مليون جنيه إسترليني، وكان يعمل بها من ١٨٠٠٠٠ إلى ٢٠٠٠٠٠ عامل يشكلون حوالي ٤٪ من السكان الذين لم يتجاوز عددهم آنذاك ٣ مليون نسمة، إذا استبعدنا الذين يعملون في صناعة ضرب الأرز وطحن الغلال وعمال البناء، أي أن حوالي ٢٠-٢٥٪ من الرجال فوق سن الخامسة عشر كانوا مستخدمين في مؤسسات صناعية ليس من بينها الصناعات الريفية والصناعات الحرفية والعاملون في الخدمات وهي نسبة عالية. ولهذا السبب استطاع قطاع الصناعة والزراعة في ظل احتكار الدولة أن يشكلا قاعدة لدعم عمليات التجارة الخارجية التي حققت مزيدًا من العوائد والأرباح لدولة محمد علي.

التجارة الخارجية والداخلية

كانت مصر على الدوام مركزا تجاريًا مهمًا، وهى تدين بذلك إلى موقعها الجغرافي فهي تقع على بحرين هما البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط، ويشكل موقعها نقطة التقاء بين ثلاث قارات كبرى هي آسيا وإفريقيا وأوروبا. لهذا كانت مصر سوقا كبيرا لمختلف الأمم، ولعبت دورًا أساسيًا في التجارة الدولية كوسيط تجارى بين بلاد الشرق وأوروبا حتى أواخر القرن الثامن عشر، وكانت هذه الوضعية الجغرافية لمصر أحد أهم عوامل استمرار التبادل التجاري مع الخارج، رغم ما عانته البلاد من استبداد وفوضى تحت الحكم العثماني المملوكي. فلقد استمرت تجارة استيراد البن القادم من الجزيرة العربية وتصديره، وتجارة الأقمشة والتوابل والبخور القادمة من الهند، وكانت مصر تستورد الأصواف وصبغة النيلة والأسلحة ومختلف المواد اللازمة لصناعة الحديد والنحاس من فرنسا، والعملات الذهبية والخرز والمرايا من البندقية، والبورسلين والأواني الزجاجية من الأراضي الألمانية، أما الصادرات المصرية فلم تخرج عن الأرز والبن وجلود الماعز والسكر والقمح والعقاقير الطبية والحنة.

وشهدت التجارة الخارجية تطورا نوعيا في ظل حكم محمد علي، بعد التدهور الذي أصابها إبان الربع الأخير من القرن الثامن عشر، نتيجة تعرض طرق التجارة لمخاطر عديدة وعدم توفر الأمن بها، فالقوافل البحرية التي كانت تمر بالبحرين الأحمر أو الأبيض المتوسط كانت غالبًا ما تتعرض للاعتداء والنهب، وكانت تجارة العبور (الترانزيت) تمثل نصيب الأسد من التجارة الخارجية، يضاف إلى هذا تأثر التجارة الخارجية بتقلبات الأسواق الخارجية ومنافسة منتجات العالم الجديد وخاصة تجارة البن والسكر. وإلى جانب هذا، أدى تأخر الزراعة والصناعة والاعتماد على سياسة الإنتاج من أجل الاستهلاك المباشر إلى قلة المنتجات المطروحة للتبادل التجاري الخارجي من جهة، وضعف القوة الشرائية في السوق الداخلي من جهة أخرى. يضاف إلى هذا ما عانى منه التجار الأجانب من فرض للإتاوات والغرامات وتعرضهم للسلب والنهب، وأخيرا سوء حالة المواني المصرية وإهمالها. وقد استطاع الباشا – على امتداد فترة حكمه – التغلب على هذه الصعاب من خلال سياسات التوسع في الإنتاج الزراعي، خاصة المحاصيل الجديدة التي لها أسواق خارجية متسعة مثل القطن، بجانب ما فرضه التوسع الصناعي من ضرورة استيراد الكثير من العدد والآلات والتجهيزات، وما أدت إليه زيادة مطالب الجيش نتيجة زيادة عدد أفراده والحاجة لتموينهم بالأسلحة والملابس والمهمات الحديثة. ولقد أدى هذا كله بشكل مباشر إلى تزايد حجم التبادل التجاري الذي سانده اتساع الأسواق الخارجية نتيجة الحروب والفتوحات التي خاضها محمد علي، واشتداد قبضة الدولة التي استطاعت القضاء على أعمال القرصنة التي كانت تهدد قوافل التجارة، خاصة في البحر الأحمر أو على طريق القاهرة السويس، وأخيرا تحسن طرق المواصلات البرية والمائية، والاهتمام بصناعة السفن واستخدام السفن الحديثة التي تعمل بالبخار، فضلا عن إنشاء محمد علي أسطولا نهريًا للنقل.

وتولت الحكومة مهمة الإشراف على عمليات النقل الداخلي وحركته، وأنشأت مصلحة المرور خصيصا لهذا الغرض، كما اتجه اهتمام محمد علي صوب تنظيم النشاط التجاري نفسه، فأصدر قانونا ينظم تحصيل الديون المستحقة على التجار، كما أنشأ أول مجلس للتجار في القاهرة عام ١٨٢٦، ثم تلا ذلك إقامة مجالس أخرى في الإسكندرية ودمياط، وذلك لفض المنازعات بين التجار وإصدار الأحكام المتعلقة بالقضايا التجارية. ولقد واكب هذا تبنى محمد علي لسياسة

إصلاح النظام النقدي، حيث تعددت العملات المستخدمة قبل عهد محمد علي، فكانت هناك عملات عثمانية وانجليزية وفرنسية، وكان بعضها من الذهب والبعض الآخر من الفضة. وقد استمر استخدام هذه العملات لفترة طويلة حتى حل عام ١٨٣٤، حينما حاول محمد علي إصلاح النظام النقدي لمنع المضاربة على أسعار العملة، وهو الأمر الذي يؤثر في عدم استقرار الأسعار، فأصبحت البلاد تسير على نظام المعدنين الذي يتم بمقتضاه تداول العملات الفضية بجانب الذهبية. ولقد كان ذلك الإجراء يهدف إلى مواجهة فوضى النقد التي سادت منذ نهاية العصر العثماني المملوكي، حيث تم تحديد وحدة النقد المصري بأنها الريال الفضي الذي يزن ١٢ قيراطا، والريال الذهبي الذي يزن ٧,٧٣٢ قيراطا، وبذلك أصبحت العلاقة بين العملة الذهبية والعملة الفضية ١:٢و١٥، وهي نفس العلاقة بين النقود الذهبية والنقود الفضية الفرنسية، حيث كان محمد علي متأثرا في ذلك الإصلاح بنظام النقد الفرنسي، كما أصدر سلسلة من التشريعات التي تجرم غش العملة أو التلاعب بها، وكان ذلك ضروريًا للنهوض بالاقتصاد. وخلال عام ١٨٣٦ بدأ سك الجنيهات المصرية الذهبية على أساس أن الجنيه يساوى مائة قرش، وتمت مراقبة أسواق العمل، ومنع محمد علي التعامل بأي عملة أجنبية يشك أنها تسبب أي اضطراب في سوق النقد.

ولقد أدى مجمل تلك السياسات إلى توفير مناخ موات لنمو التجارة الخارجية بشكل ملحوظ في عهد محمد علي، مقارنة بالحقبة العثمانية المملوكية. ففي عام ١٨٠٠ بلغت قيمة الصادرات حوالي ٢٨٨٠٠٠ جنيه، وقيمة الواردات ٢٦٩٠٠٠ جنيه، بينما بلغت الصادرات في أواخر حكم محمد علي عام ١٨٤٨ حوالي ١٥٧٤٠٠٠ جنيه والواردات ١٤٨٠٠٠٠ جنيه.

وقد تمثلت أهم الصادرات حتى عام ١٨٢١ في الأرز والذرة والفول، ولكن بعد عام ١٨٢١ أصبح القطن هو أهم الصادرات نتيجة التوسع في زراعته. ورغم انخفاض أسعار القطن المصري في الأسواق العالمية منذ عام ١٨٤٢ إلا أن كمية صادرات القطن لم تنخفض بل أخذت في التزايد، فبعد أن كانت حوالي ٢١١٠٣٠ قنطارا عام ١٨٤٢ بلغت ٣٤٤٩٥٥ قنطاراً عام ١٨٤٥، وذلك على الرغم من انخفاض أسعار القطن من ١٠ إلى ٦ ريالات للقنطار. ويرجع تناقص استهلاك

القطن في الداخل إلى تدهور صناعة الغزل والنسيج، على الرغم من استمرار المزارعين في زراعة القطن لما يدره عليهم من أرباح. أما بالنسبة للواردات، فقد كان أهمها المنسوجات والساعات والمواد الزجاجية والمعدنية ومواد الصباغة والأسلحة. ومن أهم ما يميز التجارة الخارجية لمصر في عهد محمد علي أن انجلترا كانت اكبر شريك تجاري لمصر، ويرجع ذلك إلى أنها كانت أكثر البلاد تقدمًا في صناعة النسيج وأكثرها استيرادًا للقطن المصري.

ولقد ساعد على تحقيق هذه القفزة النوعية في حجم التجارة الخارجية التوسع في زراعة محصول القطن وغيره من المحاصيل النقدية، وإصلاح ميناء الإسكندرية، وامتلاك مصر لأسطول مهاب في البحرين المتوسط والأحمر، إلى جانب اعتماد محمد علي على نظام الاحتكار شبه التام للتجارة الخارجية، وهو النظام الذي تدرج في نموه مع سنوات حكمه. ففي البداية كان الباشا يبيع إلى التجار الأجانب المقيمين بمصر، وكان عددهم قليلاً ثم أخذوا في التزايد مع التوسع في الزراعة وزيادة حجم التجارة الخارجية، حتى بلغ عددهم حوالي ٤٠ تاجراً عام ١٨٤٠. وفي ظل هذا النظام كان محمد علي يتسلم المحاصيل من المزارعين ثم يتم تخزينها في شون الحكومة الرئيسية،حيث يتم بيعها للتجار الأجانب، إلا أن هذا النظام كان يعطي لهؤلاء التجار الفرصة للحصول على جزء لا بأس به من الأرباح عن طريق تحكمهم في تحديد أسعارها بالخارج. لهذا قام الباشا بتطوير نظام التسويق الخارجي لمنتجاته عن طريق قيام الحكومة بالبيع في الأسواق الخارجية مباشرة من خلال وكلاء، كانوا في البداية بعض التجار، ثم بعد هذا أقام منذ عام ١٨٢٨ وكالات تجارية تابعة للحكومة في الدول الكبرى، تتولى بيع المنتجات المصرية للمستهلكين الأجانب مباشرة. إلا أن عدم أمانة بعض العاملين في هذه الوكالات التجارية استنزف كثيرًا من الأرباح، لهذا لجأ الباشا منذ عام ١٨٣٥ إلى البيع عن طريق المزايدات العامة، وهي طريقة لجأ إليها محمد علي للحصول على أفضل سعر عن طريق المنافسة بين التجار الأجانب، ولتجنب سرقات العاملين بالوكالات التجارية.

عبر هذه السياسات، أصبحت دولة الباشا شبه محتكرة للتجارة الداخلية والخارجية في السلع والمنتجات الأساسية، ووصلت سيطرة دولة الباشا إلى احتكار ٩٥٪ من الصادرات،

عن طريق سيطرتها على أدوات الإنتاج وكذلك مستلزماته الأساسية سواء في قطاع الإنتاج الزراعي أو الصناعي. ففي الريف - على سبيل المثال — منح الباشا الفلاحين أدوات الزراعة والماشية والبذور في صورة قروض تسدد مع الضرائب على المحصول، وكانت الضرائب نظرًا لفقر الفلاحين تدفع عيناً من المحاصيل التي يزرعها الفلاح، وأنشأ محمد علي لذلك الغرض شون لحفظ الحاصلات. وترتب على ذلك أن أصبحت الدولة مالكة لمعظم حاصلات القطن المصري، وكانت تتولى بعد ذلك بيعه للأهالي والتجار الأجانب للتصدير للخارج، أو تصديره بمعرفتها وبيعه في الخارج لحسابها، حيث كانت الأرباح التي جنتها الدولة من وراء هذا دافعًا لمحمد علي لفرض نظام الاحتكار، بحيث أصبح هناك حظر على قيام الفلاحين ببيع محاصيلهم للتجار، وفرض عليهم البيع للحكومة بالأسعار التي تحددها. وبالتالي أصبحت الدولة تحتكر ملكية الأرض، وجمع الضرائب، والإمداد بوسائل الإنتاج، والاتجار في الحاصلات الزراعية، وكانت تدفع للفلاح ثمن محاصيله نقداً بعد خصم الضرائب والديون المستحقة عليه، ليقوم هو مرة أخرى بشراء احتياجاته من السوق بالأسعار العليا التي حددتها الحكومة. واستطاعت دولة محمد علي أن تجني أرباحا هائلة من الفارق بين أسعار شراء المحاصيل الزراعية من السوق الداخلي وإعادة تصديرها وبيعها في الخارج أو في السوق الداخلي. ويشير الجدول التالي إلى حجم فروق أسعار الشراء والبيع في بعض المحاصيل، وهو الأمر الذي مكّن دولة محمد علي من الحصول على موارد ضخمة:

السلعة	الثمن الذي يشترى به محمد علي من الفلاح	الثمن الذي يبيع به محمد علي في السوق الداخلية	الثمن الذي يتم به التصدير
القمح	٢٧ قرش	٥٦ قرش	٩٠ قرش
الذرة	١٦	٢٧	٦١
الفول	١٨	٣٢	٤٦
الشعير	١٨	٣٥	٤٦
الأرز	٦٠	–	٢٧٠

كذلك احتكرت الدولة تجارة الغلال والسكر والكتان والسمسم والقطن والنيلة والأرز وغيرها من المحاصيل الزراعية، أما المصانع وإنتاجها فقد كان مملوكا بالكامل تقريبا لدولة الباشا، حيث احتكر صناعة وتجارة النسيج والحصر والجلود والصبغة واستقطار ماء الورد والصابون والعسل والخيش والسكر والكتان وغيرها، وأصبح الحرفيون يعملون لديه كعمال مأجورين، ومن رفض منهم هذا تحول للعمل الزراعي هرباً من سوء معاملة الموظفين والنظام العسكري الذي أديرت به المصانع.

ولكي تكتمل حلقات إعادة هيكلة الاقتصاد المصري في ظل حكم دولة الباشا ولتعزيز أرباحه وعوائده، قام محمد علي بإصلاح النظام الضرائبي، حيث بدأ بإعادة مسح الأراضي وتقدير ضرائبها وألغى كثيراً من الإعفاءات، بجانب فرضه العديد من الضرائب الأخرى مثل ضريبة الرءوس المفروضة على الذكور متى بلغوا الثانية عشر من عمرهم. وتتحدد هذه الضريبة تبعا للثروة، الضرائب على الدواب، الضرائب على النخل والقوارب، بخلاف الرسوم الأخرى مثل رسوم الجمارك والتركات وغيرها. وإذا كانت الضرائب قد قننت وتم إصلاح النظام الضرائبي في عهد محمد علي، إلا أن هذا لم يكن يعنى بالمرة انخفاض حجم الضرائب التي يدفعها المصريون، بل زادت أعباؤها عما كانت عليه إبان الحقبة العثمانية المملوكية، ففي حين بلغ إجمالي الضرائب إبان زمن الاحتلال الفرنسي ٦,٨٥٥,٧٠٠ قرش ارتفع إلى ٦٦,٠٥٤,٦٥ قرشًا وذلك عام ١٨٢١، وتواصل التزايد إلى ٢٣٠,٠٠٠,٠٠٠ قرش عام ١٨٤٤.

واستطاع محمد علي في فترة صراعه للانفراد بالسلطة إيقاف تعيين القبودانات الثلاثة الذين كان عليهم تولى مسؤولية النيابة عن السلطان العثماني في المواني المصرية الرئيسية. الإسكندرية ودمياط والسويس، والذين تمتعت إدارتهم لهذه المواني وتحصيل جماركها بنوع من الاستقلالية عن سلطة والى القاهرة، وهو ما جعل عائد جمارك هذه المواني النشطة في يد سلطة دولة محمد علي المركزية التي أصبحت مسيطرة تماما على أراضي مصر وموانيها.

وأدت مجمل الإجراءات والسياسات التي اتبعها محمد علي إلى زيادة دخل الدولة بل مضاعفته كما تشير الإحصائيات التالية:

السنة	الإيرادات (جنيه)	المصروفات (جنيه)
١٨٢١	١٩٩,٧٠٠	٩٤٧,٠٩٠
١٨٣٣	٢,٥٢٥,٢٧٥	١,٩٩٩,٠٧٠
١٨٤٢	٢,٩٢٦,٦٢٥	٢,١٧٦,٨٦٠

وكانت هذه الزيادة في ميزانية الدولة تعود إلى تعدد مصادر دخلها التي تنوعت بين:

١- الضرائب العقارية التي كانت تفرض على الأراضي الزراعية.

٢- أرباح الحكومة من احتكار الاتجار في المنتجات الزراعية وبعض المعادن.

٣- عائد رسوم الجمارك.

٥- عوائد الغلال (رسوم تدفع مقابل نقل الحبوب من بلد لأخر).

٦- ضرائب متنوعة (على الصيد / الراقصين والموسيقيين / النخيل / الرءوس / الملح / التركات).

٧- أرباح الحكومة من احتكار إنتاج وتجارة بعض السلع الجلود/الحصير /الذهب والفضة /النسيج).

٨- عوائد تشغيل بعض الممتلكات الحكومية (مثل السفن/الوكالات والأسواق).

٩- أرباح سك العملة.

أما مصروفات الدولة فقد دارت كلها حول:

١- احتياجات الجيش من مرتبات/ ومهمات حربية/ ومؤسسات تعليم عسكرية/ وعلف للحيوانات/ ترسانة بناء السفن/ وتجهيزات المصانع العسكرية/ نفقات السفن الحربية.

٢- نفقات القصور من حيث البناء والصيانة والتغذية والتجهيز.

٣- نفقات العاملين والموظفين بالدولة (الدواوين والمصانع) أجور ومرتبات/ تكاليف تغذية.

٤- نفقات قافلة الحج.

٥- نفقات الأستانة.

٦- نفقات المطبعة.

ورغم تعدد مصادر الإنفاق الحكومي إلا أن تزايد الموارد الحكومية رغم هذا وفر فائضًا متزايدًا لدولة الباشا مكنه من دعم طموحاته في بناء مزيد من المشروعات، أو دعم بناء قوته العسكرية والصرف على حروبه، كما يبين الجدول التالي الذي يوضح الوضع المالي للحكومة المصرية ١٧٩٨-١٨٤٢ (لأقرب جنيه) طبقا لما جاء في تقويم النيل لـ أمين سامي باشا:

السنة	العوائد	المصروفات	الفرق
١٧٩٨	١٥٨,٧٢٤	١٣٥,٨٨٧	٢٢,٨٣٦
١٨١٨	١,٥٠٢,١٣٤	٣٥٥,١٤٩	١,١٤٨,٩٤٨
١٨٢٢	١,٨٨١,٤٤٩	٢٦٦,١٢٢	١,٦١٥,٣٧٠
١٨٣٣	٢,٤٢١,٦٧٠	١,٩٢٧,٠٧٩	٤٩٤,٥٩١
١٨٤٢	٢,٩٢٦,٦٢٥	٢,١٧٦,٨٦٠	٧٤٩,٧٦٥

وكما يشير الجدول لم تتمكن دولة محمد علي فحسب من مضاعفة موارد الدولة عدة مرات بل استطاعت أيضا مضاعفة حجم الإنفاق على عملية التحديث، فضلاً عن مضاعفة الفائض أضعافاً مضاعفة، وهو ما يعنى بشكل أو بآخر نجاح دولة محمد علي في تركيز فائض الإنتاج الاجتماعي وإعادة استخدامه لتوسيع قاعدة الإنتاج، وهو الشيء الذي لو قيض له الاستمرار بدون اضطرار محمد علي لتبديد هذا الفائض في نفقات الحروب التي خاضها، أو نجاح مسعاه في مواجهة الضغوط الأوربية التي فتحت أسواقه أمام المنتج الأجنبي، وأنهت احتكار الدولة للسوق الداخلي، وأدت إلى تدمير المشروعات الصناعية كما سوف يتضح فيما بعد – لتغير مسار التجربة تغيراً جوهرياً.

محمد علي وتحديث التعليم في مصر



تعد العلاقة بين التعليم والمتغيرات المجتمعية علاقة جدلية متشابكة وأبعد ما تكون عن العلاقة أحادية الاتجاه، فالتعليم يلعب دوره في تغيير المجتمع والنهوض به عبر توفير أحد أركان هذه النهضة. وكلما ارتقى المجتمع وتأثر بفعل عوامل النهضة انعكس هذا على التعليم أيضا، فيصبح أكثر تجاوبا وتفاعلا مع متطلبات التغيير الاجتماعي وطموحات المجتمع للنهوض. في إطار هذا الفهم يمكن رؤية الدور الذي لعبه توجه محمد علي لتحديث مؤسسات التعليم في مصر كأحد آليات بناء مشروع دولته ومشروعه الاستقلالي، فمفهوم النهضة حينما يتبناه مجتمع راغب في تجديد نفسه في كل مناحي الحياة، من حيث أساليب الفكر والتعبير والفعل واستعادة القدرة على إنتاج المعرفة، يعنى بشكل مباشر اعتماد التعليم بوصفه أهم آلية من آليات النهضة التي تقوم على تحقيق التعامل الواسع والعميق مع الثقافة العلمية المرتبطة بعلوم الطبيعة والحياة والرياضيات، إلى جانب الارتفاع بمستوى التدريس والبحث العلمي ونشر المعرفة العلمية بين الناس. وقد اعتمد محمد علي في مشروعه لبناء دولته الحديثة على التعليم بالدرجة الأولى، حيث سعى إلى إنشاء نظام تعليمي مدني حديث على النمط الأوروبي المعروف آنذاك، لتوفير القوى البشرية القادرة على تحويل مشروعات النهضة إلى واقع ملموس.

لهذا، كان ظهور محمد علي إيذانا بأفول ثلاثة قرون من الجهل والضعف والتخلف عاشتها مصر تحت حكم العثمانيين، وبزوغ نهضة جديدة أخرجت مصر من كبوتها ودفعت بها إلى مستوى الدول القوية. وقد أرسى محمد علي الأساس المتين لمصر الحديثة معتمدًا على التعليم كنقطة بداية، فقبل حكم محمد علي كان التعليم بالأساس تعليما دينيا يقوم على تعليم مبادئ اللغة وحفظ القران الكريم في الكتاتيب الحرة، التي كانت بمثابة مؤسسات التعليم الأولى. وكان خريجو هذه الكتاتيب يتجهون إلى الحياة العملية مباشرة، أو إلى استكمال دراستهم الدينية في الأزهر أو أحد المساجد الكبرى التي كانت تعد آنذاك بمثابة مؤسسات التعليم العالي. وقد قسمت الدراسة بالأزهر إلى ثلاث مراحل، الأولى تمهيدية تحت إشراف صغار المدرسين، والثانية متوسطة على يد أساتذة أكثر خبرة ومقدرة، والثالثة هي المرحلة النهائية التي يدرس فيها الطالب أمهات الكتب على يد كبار علماء الدين. وكان الانتقال من مرحلة إلى أخرى يعتمد على قدرة الطالب على الاستيعاب وهى القدرة التي يستأ نسها الطالب في نفسه، أما الهدف النهائي

لهذه الدراسة، فهو إعداد أئمة المساجد ورجال الفتوى والقضاء أو التدريس في الأزهر وغيره من المساجد. ولم يكن ثمة شهادات رسمية من الدولة تشير إلى استكمال الطالب لدراسته، بل كانت هناك إجازات يمنحها الشيخ لطلابه بعد امتحانهم فيما تلقوه من علوم، وذلك في أحد المجالات التالية: الأمالي أي ما يمليه الشيخ على طلابه، أو الكتب المعروفة التي يقرؤها الشيخ على طلابه ويقوم بشرحها، أو العلم الكامل في الحديث أو غيرها من العلوم، ثم علوم النحو والصرف والتفسير؛ وتتنوع الإجازات التي تمنح للطلاب بين إجازة تدريس أو تجويد القران أو إجازات الصوفية المشفوعة بارتداء خرقة الصوفية.

وقد انقسمت العلوم التي تدرس في الأزهر أو المساجد الكبرى إلى ثلاثة أقسام هي العلوم العقلية والدينية واللغوية، وقد استأثرت دراسات اللغة والدين بمعظم الوقت المخصص للدراسة، لدرجة أنه من النادر أن تجد بين علماء ذلك العصر شخصا له إلمام بالرياضيات أو الفلسفة أو الجغرافيا أو علوم الكيمياء أو الطب وغيرها من العلوم العقلية.، ولعل ما عبر عنه الجبرتي مؤرخ ذلك العصر من دهشته وصدمته إزاء ما عاينه في المجمع العلمي الفرنسي عندما شاهد بعض التجارب العلمية، يعد أبلغ دليل على حجم التأخر العلمي الذي كان يعاني منه المجتمع المصري في تلك الحقبة، حيث يقول في وصفه وتعليقه على تجربة لتوليد الطاقة الكهربية مثل الفلكة المستديرة التي يديرون بها الزجاجة، فيتولد من حركتها شرر يطير بملاقاة أدنى شيء كثيف، ويظهر له صوت وطقطقة؛ وإذا أمسك علاقتها شخص، ولو خيطا لطيفا متصلا بها، ولمس آخر الزجاجة الدائرة، أو ما قرب منها يده الأخرى ارتج بدنه وارتعد جسمه وطقطقت عظام أكتافه وسواعده في الحال برجة سريعة...ولهم فيه أمور وأحوال وتراكيب غريبة ينتج منها نتائج لا تسعها عقول أمثالنا[١١]. ويشير اندهاش الجبرتي وتعجبه وإدراكه لحجم الفجوة في المعارف والعلوم بين المجتمع المصري وما هو موجود في بلد مثل فرنسا في تلك الفترة، إلى الدور الذي لعبته الحملة الفرنسية في هز القيم والمفاهيم السائدة في المجتمع المصري في نهاية القرن الثامن عشر، وكذا إلى أهمية تجربة التحديث التي قادها محمد علي في مصر وفق مفاهيم الحضارة الغربية وقيمها، وإلى

[١١] نقلا عن د. يونان لبيب رزق مصر: المدنية، فصول في النشأة والتطور، طيبة للدراسات والنشر، القاهرة (١٩٩٢).

مدى عمق الأزمة التي كان يعاني منها النظام العثماني المملوكي ليس فقط في جوانبها المادية ولكن أيضا في جوانبها الفكرية والثقافية.

ففي معرض تناول الجبرتي للحياة الفكرية والدينية في مصر، تجده يتعرض لظاهرتين رئيسيتين: أولهما تدهور الحياة الفكرية بشقيها من العلوم الدينية والعلوم العقلية، أما الظاهرة الثانية فهي الانحرافات التي ظهرت في الحياة الدينية وممارسة العقيدة، وهي الانحرافات التي تناولها الجبرتي من خلال حديثه عن الحركة الصوفية المتأخرة، وما لحق بها من بدع وخرافات.

وفيما يخص الظاهرة الأولى المتعلقة بتدهور الحياة الفكرية، يشير الجبرتي إلى عدة أسباب أهمها اختفاء الكثير من الكتب التي كانت معروفة، وذلك بتأثير كثرة الفتن والقلاقل التي كثيرًا ما كانت تنتهي بعمليات السلب والنهب، بالإضافة إلى تكالب العلماء على الدنيا وطمعهم فيها وتركيزهم وانشغالهم في أنشطتهم الاقتصادية وتنمية ثرواتهم، وعدم اهتمامهم بشئون العلم أو متابعته. وفي هذا الصدد يشير الجبرتي إلى أن المشايخ من أهل العلم افتتنوا بالدنيا، وهجروا مذاكرة المسائل ومدارسة العلم إلا بمقدار حفظ الناموس، مع ترك العمل بالكلية وصار بيت أحدهم مثل بيت احد أمراء الألوف الأقدمين، واتخذوا الخدم والمقدمين والأعوان، وأجروا الحبس والتعذيب والضرب بالفلكة والكرابيج، وقرروا حق طرق لأتباعهم وصارت لهم استعجالات وتحذيرات وإنذارات عند تأخر المطلوب مع عدم سماع شكاوى الفلاحين.

أضيف إلى هذا أنه مع تدهور المجتمع برزت ظاهرة توريث الوظائف العلمية من الآباء للأبناء، حتى لو لم تكن لهم القدرات العلمية التي تؤهلهم لذلك، وأخيرا موقف كبار العلماء الرسميين المحافظ والمناهض لأصحاب الأفكار الجديدة المطالبة بالإصلاح. وقد انعكس هذا كله على فساد الأخلاق العامة وتدهور الحياة الفكرية وتصدى الجهلة للفتوى والوعظ، ويشير الجبرتي إلى أن التخلف في العلوم العقلية كان أكثر وضوحا.

وقد عبر عن هذه الحقيقة في ذلك الحوار الذي أورده بين علماء الأزهر وبين أحمد باشا الذي عين واليا على مصر عام ١٧٤٨، وكان من المهتمين بالعلوم الرياضية. فعندما وصل إلى مصر، حضرت جمهرة من علماء الأزهر على رأسهم الشيخ عبد الله الشبراوي شيخ الأزهر للترحيب به، فسألهم الوالي عن العلوم الرياضية لكنهم أحجموا عن الإجابة، وفي جلسة تالية اجتمع الوالي بالشيخ الشبراوى وقال له: المسموع عندنا بالديار الرومية أن مصر منبع الفضائل والعلوم، وكنت في غاية الشوق إلى المجيء إليها فلما جئتها وجدتها كما قيل تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، فقال الشيخ الشبراوى: هي يا مولانا كما سمعتم معدن العلوم والمعارف. فقال الوالي: وأين هي وأنتم أعظم علمائها وقد سألتكم عن مطلوبي من العلوم فلم أجد عندكم شيئا، وغاية تحصيلكم الفقه والمعقول والوسائل ونبذتم المقاصد. فقال الشيخ الشبراوى: نحن لسنا أعظم علمائها وإنما نحن المتصدرون لخدمتهم وقضاء حوائجهم عند أرباب الدولة والحكام، وغالب أهل الأزهر لا يشتغلون بشيء من العلوم الرياضية، إلا بقدر الحاجة الموصلة إلى علم الفرائض والمواريث كعلم الحساب. فقال له الوالي: وعلم الوقت كذلك من العلوم الشرعية بل هو من شروط صحة العبادة، كالعلم بدخول الوقت واستقبال القبلة في أوقات الصوم والأهلة وغير ذلك. فقال الشيخ الشبراوى: نعم معرفة ذلك من فروض الكفاية إذا قام بها البعض سقط عن الباقين، وهذه العلوم تحتاج إلى لوازم وشروط وآلات وصناعات وأمور ذوقية، كرقة الطبيعة وحسن الوضع والخط والرسم والتشكيل والأمور العطاردية، وأهل الأزهر بخلاف ذلك غالبهم فقراء وأخلاط مجتمعة من القرى والآفاق فيندر فيهم القابلية لذلك.[١٢]

أما الظاهرة الثانية التي تناولها الجبرتي في معرض حديثه عن تدهور الحياة الفكرية والدينية في العصر العثماني المملوك، فهي تتمثل في الانحراف عن ممارسة العقيدة، وقد أشار الجبرتي إلى الخطر الذي يتهدد الحياة الدينية في تلك الحقبة من الدور الذي لعبه أدعياء التصوف، الذين اتخذوا من التصوف مبررًا للهرب من الحياة الجادة، ووجدوا فيه وسيلة للتغرير بالعامة فكثر الأدعياء الذين لبسوا مسوح الصوفية، واندسوا بين الناس يروجون الأباطيل ويستخدمون

[١٢] المرجع السابق.

مصطلحات يعجز الرجل العادي عن فهمها بدعوى أنها أسرار لا يرقى إليها إلا الخاصة ولا دخل للعقل بإدراكها.

ويشير الجبرتي إلى أن اخطر ما في هذه الظاهرة المرضية هو كونها لم تكن موضع استنكار علماء عصره، بل على العكس من ذلك كانت موضع رضاهم ومشاركتهم.

كان استمرار هذا الوضع المتردي لأوضاع التعليم والحالة الفكرية والثقافية بشكل عام كفيلاً بتقويض مشروع محمد علي، الذي تشير بعض مأثوراته المشهورة والتي تحمل قدرا من المبالغة إلى انه عندما تولى حكم مصر، لم يكن بها أكثر من مائتين يعرفون القراءة والكتابة، لهذا نقل عنه أيضا نيته في تعليم العباد لعمار البلاد، وهذه الصلة والربط بين العباد(المصريون) والبلاد(مصر) والعمار(النهضة والتحديث) هي التي صنعت شكل التعليم المدني الحديث الذي عرفته مصر في تلك الحقبة، حيث عنى محمد علي بنشر التعليم على اختلاف درجاته من عالٍ وثانوي وابتدائي. ويتبين من مقارنة تاريخ المنشآت العلمية أنه عنى أولا بتأسيس المدارس العالية، وإيفاد البعثات، ثم وجه نظره إلى التعليم الابتدائي وذلك بهدف تكوين طبقة من المتعلمين تعليما عاليا يستعين بهم في القيام بأعمال الحكومة والعمران في البلاد وفي نشر التعليم بين باقي طبقات الشعب.

كما ارتبط توالى تأسيس هذه المدارس بنمو مشروعه وتطوره وتزايد احتياجاته للخبراء والفنيين من جهة، وعودة الذين استكملوا بعثاتهم العلمية للعمل بهذه المؤسسات التعليمية أو تأسيسها من جهة أخرى، فكانت أول مدرسة عالية هي مدرسة الهندسة عام ١٨١٦في القلعة، لحاجته إلى مهندسين لتعهد أعمال العمران والإنشاءات الضخمة، ثم تلتها مدرسة أخرى للهندسة، عام ١٨٣٤ في بولاق، وهي التي تولاها فيما بعد عدد من الذين أرسلهم محمد علي في البعثات العلمية، وكان من أبرزهم على باشا مبارك.ثم تأسست مدرسة الطب عام ١٨٢٧ في أبى زعبل لوجود المستشفي العسكري في نفس المنطقة، وذلك لتخريج أطباء للعمل بالجيش المصري وأدارها كلوت بك، وأرسل ٢٠ من المتفوقين من خريجي هذه المدرسة لاستكمال تأهيلهم في باريس، حيث عادوا للعمل كمدرسين بها بعد انتهاء بعثتهم. وقد ألحق بها مدرسة لدراسة الصيدلة، وأخرى للقابلات افتتحت

عام ١٨٣٢. ومع عودة رفاعة الطهطاوي من بعثته التعليمية في فرنسا أسند إليه محمد علي تأسيس مدرسة الألسن عام ١٨٣٦ بالأزبكية، حيث تولى نظارتها.

ثم توالى تأسيس المدارس العليا: مدرسة الصيدلة عام ١٨٢٩ بالقلعة، مدرسة المعادن عام ١٨٣٤ بمصر القديمة، مدرسة الزراعة عام ١٨٣٦ بنبروه، وهي المدرسة التي نقلت فيما بعد إلى شبرا، مدرسة المحاسبة عام ١٨٣٧ بالسيدة زينب، مدرسة الفنون والصنائع عام ١٨٣٩، مدرسة الطب البيطري برشيد التي نقلت فيما بعد إلى أبي زعبل ثم إلى شبرا، ومدرستان تجهيزيتان (ثانوية) واحدة بأبي زعبل، والأخرى بالإسكندرية.

وقد استعان محمد علي في بداية تأسيسه لهذه المدارس العليا بالعديد من الخبراء الأجانب، وهو ما شكل وسيلة سريعة للحصول على الخبرة والمعرفة اللازمة لإقامة مشروع الدولة الحديثة، لحين إعداد الكوادر المحلية التي تحل محل أولئك الأجانب في النهاية. وتعد جهود جماعة العلماء والخبراء التي احتضنت فكر سان سيمون مؤسس الاشتراكية الفرنسية من أبرز الإسهامات في هذا المجال، لدرجة أن لامبير اعتقد أن حملة السانسيمونيين على مصر سنة ١٨٣٣ كانت هي الحملة الفرنسية الثانية بعد حملة بونابرت، وإن كانت الأولى قد فشلت فإن الثانية قد نجحت. ولعل من أبرز مجالات تفوق السانسيمونيين في مصر كانت جهودهم في مجال بناء التعليم الحديث، وكان أبرزها الاقتراح الذي قدمه انفانتان بإنشاء مجلس للتعليم العام، ولجنة استشارية للعلوم والفنون. وقد تحقق الاقتراح الأول، إذ انشأ محمد علي مجلسًا عامًا للنظر في تنظيم المدارس برئاسة مصطفى مختار بك وعضوية لامبير وكلوت بك وحكيكيان أفندى ورفاعة الطهطاوي وغيرهم، وهو المجلس الذي اقترح عام ١٨٣٦ تقسيم التعليم إلى ثلاث مراحل: ابتدائية وتجهيزية وخصوصية ووضع لوائح لكل مرحلة. كذلك ساهم لامبير في إدارة مدرسة المعادن عام ١٨٣٤، وقام بالتدريس في مدرسة المهندسخانة، وأشرف على تدريس الطبيعة والكيمياء والخرائط. وتولى بيرو نظارة مدرسة الطب البشرى من عام ١٨٤١حتى عام ١٨٤٦، كما تولى برونو إدارة مدرسة الطوبجية بطرة من مارس عام ١٨٤٠ حتى عام ١٨٤٧، وأقامها على النموذج الذي تسير عليه مدرسة المهندسخانة العسكرية بباريس. ووضع أوليفيهوتوشيهوبوفورمشروعا لتنظيم مزرعة

نموذجية لكي تكون نواة لمدرسة زراعية، هدفها تعليم الزراعة لمائة من الفتيان سنويا والعمل على إدخال الآلات الزراعية الحديثة وتحسين السلالات الحيوانية وأقلمة دودة الحرير.

وتشير العديد من الدراسات إلى أن آراء السان سيمونيين في مصر كانت وراء العديد من الإجراءات التي قام بها محمد علي في مجال التعليم، مثل إنشاء المدارس الصناعية كمدرسة المعادن،الهندسة، والمحاسبة والصنائع وغيرها، كما يعتقد أنهم كانوا أيضا وراء صدور أول لائحة للتعليم الابتدائي عام ١٨٣٦.

وإذا كان الاعتماد على استقدام الخبراء الأجانب قد شكل المرحلة الأولى في عملية تأسس مؤسسات التعليم الحديثة في مصر، فقد كانت المرحلة التالية هي الاعتماد على الطلاب الذين تم إرسالهم للتعليم في الخارج من خلال برنامج البعثات العملية لبلدان أوروبا (فرنسا، النمسا، إنجلترا، إيطاليا) الذي استهدف تكوين جيل جديد من العلماء والمعلمين، للحلول محل الأوربيين عند عودتهم بالعمل كمدرسين في المدارس التجهيزية أو مؤسسين للمدارس العليا، وبناء أداة صالحة لنقل علوم الغرب خاصة من خلال الترجمة لأحدث الكتب العلمية وضخها في النظام التعليمي، وترجمة اللوائح والقوانين المنظمة لمؤسسات الدولة الحديثة (خاصة في مجال القانون المدني والعسكري)، بالإضافة إلى الاعتماد عليهم كضباط وقادة في الجيش والأسطول، في مواجهة خطورة الاعتماد على المرتزقة الأجانب، وبالتالي الاعتماد عليهم كخبراء في تطوير أجهزة الدولة الحديثة ومؤسساتها الاقتصادية والعسكرية والإدارية.

لهذا ركزت البعثات في البداية على إعداد المعلمين والصناع والأطباء والضباط البريين والبحريين ورجال الإدارة، ثم تنوعت دراسات الأعضاء لتشمل الطباعة والصناعة وصناعة الفخار والزجاج والتقطير وتكرير السكر، وصناعة النسيج وتبييض الثياب، وبناء السفن والميكانيكا والهيدروليكا وهندسة الري وتركيب الآلات وفنون الزراعة والطبيعة، والفنون الحربية والإدارة العسكرية وعلم الهندسة والمدفعية، واللغات الحية والحقوق والعلوم السياسية، والملاحة والفنون البحرية، وعلوم الطب والجراحة، وعلوم التاريخ الطبيعي والمعادن، وصناعة الأدوات والآلات الجراحية والعدد الفلكية.

وكانت أول بعثة عام ١٨١٣الى المدن الإيطالية ليفورنو، وميلانو، وفلورنسا، وروما لدراسة الفنون العسكرية وبناء السفن والعلوم الهندسية، وكذلك إلى إنجلترا لتلقى فن بناء السفن والملاحة ومناسيب المياه وصرفه وعلوم الميكانيكا، ولم يتجاوز عدد هؤلاء ٢٨مبعوثا، ثم توالت بعد ذلك البعثات الكبرى التي كان مقصدها فرنسا والنمسا. وقد بلغ عدد طلاب البعثات الذين أرسلهم محمد علي ٣١٩ طالبا طوال الفترة من ١٨١٣/١٨٤٧، كان بيانها كالتالي:

تاريخ الابتعاث	الجهة	عدد المبعوثين
١٨١٣/١٨٢٥	إيطاليا/فرنسا/إنجلترا	٢٨
١٨٢٦/١٨٣٣	فرنسا/النمسا/إنجلترا	١٣٨
١٨٣٣/١٨٤٣	إنجلترا/فرنسا	٤٠
١٨٤٤	فرنسا	٨٠
١٨٤٥	النمسا	٢
١٨٤٧	فرنسا	٥
١٨٤٧	إنجلترا	٢٥
١٨٤٨	إنجلترا	٢١
الجملة		٣٣٩

وقد تحملت الدولة نفقاتهم بالكامل. ورغم أن البعثات بدأت بغير المصريين إلا أن نسبة الطلاب المصريين الذين شاركوا في البعثات وصلت إلى ٩٥٪.

وقد فرض التوسع في تأسيس المدارس العليا والتجهيزية والابتدائية بجانب إرسال البعثات التعليمية، وحركة الترجمة والنشر التي كانت أحد أهم آليات نقل العلوم الحديثة ونشرها، البدء في تنظيم إشراف الدولة ودعمها للمؤسسات التعليمية لتنفيذ خطة نشر التعليم بين المصريين. لهذا أنشأ محمد علي إدارة خاصة سميت بديوان المدارس عام ١٨٣٧، وكان هذا الديوان يحمل من قبل اسم مجلس شورى المدارس، وأسندت رئاسته إلى أحد خريجي البعثة الأولى أمير اللواء مصطفي مختار بك. وقد كان لهذا الديوان مجلس مؤلف من عدد من كبار رجال دولة محمد علي وبعض العائدين من بعثاتهم العلمية، وقام هذا المجلس بوضع لائحة تنظم التعليم بالمدارس

للمساعدة في نشر التعليم الابتدائي في أنحاء القطر المصري بين جميع طبقات الأمة. وفي إطار تحقيق هذا الهدف، قام بإنشاء ٥٠ مدرسة ابتدائية موزعة على كل أنحاء مصر، حيث كان التعليم بكل أنواع المدارس مجانيا، فضلا عن حصول الطلاب على المسكن والغذاء والملابس وتقاضى كل واحد منهم مرتبات ضئيلة. وقد بلغ عدد التلاميذ وفق إحصاء كلوت بك في عهد محمد علي بكل مدارس القطر حوالي ٩٠٠٠ تلميذ، وكانت مدة الدراسة بالمدارس الابتدائية ثلاث سنوات يبدأها التلميذ أميا، ويتعلم خلالها القراءة والكتابة ومبادئ الحساب والدين، ثم ينتقل التلاميذ بعدها إلى المدارس التجهيزية والتي تؤهلهم للدراسة بالمدارس الخصوصية والعالية، ومدة الدراسة بها أربع سنوات ينتقل الطالب بعد ذلك إلى إحدى مدارس التعليم العالي.

وكان ديوان المدارس في مصر هو الجهة الوحيدة التي تشرف وتوجه وتهيمن على مؤسسات التعليم الحديث على اختلافها وتفرض عليها سلطانها، فالديوان هو الذي يضع اللوائح والقوانين، ومنه تصدر الأوامر والنشرات إلى المدارس التابعة له، ويعين موظفي المدارس ويعزلهم ويعاقبهم، كما يضع الخطط والمناهج ويقر قبول التلاميذ ونقلهم من فرقة إلى أخرى، أو من مدرسة إلى أخرى، إلى جانب إعداد الامتحانات.

وكانت هيمنة الدولة على مؤسسات التعليم الحديث في تلك الحقبة وسيلة فعالة لنمو التعليم وإصلاحه والامتداد به إلى المناطق البعيدة عن سلطان الحكومة، كما كانت وسيلة لنشر التعليم في أوساط الشعب المختلفة، إذ لم يكن لهيئات أخرى غير الحكومة من الكفاءة والقدرة ما يمكنها أن تقوم بنجاح بقسط وافر في شئون التعليم، وهذا ما يؤكد عليه رفاعة الطهطاوي ويبرره عندما يرى أن العلوم لا تنتشر في عصر إلا بإعانة صاحب الدولة لأهله، وفي الأمثال الحكيمة الناس على دين ملوكهم؛ فالأولاد في الحكومة إنما هم أبناء الحكومة والوطن، ففيهم للوطن الأمل والرجاء على العموم، لهذا فأمر تربيتهم وطرق تأديبهم إلى الحكومة موكول وعلى كاهل الحكومة محمول.

ولم يتوقف أثر جهود محمد علي في بناء مؤسسات التعليم المدني الحديث عند مجرد توفير الخبراء والفنيين والضباط. وبناء المؤسسات التعليمية الحديثة أو إرسال الطلاب في بعثات

تعليمية للخارج – وهم الطلاب الذين أقام على أكتافهم مشروع دولته المستقلة – ولكن امتد أثر نشر التعليم والاهتمام بعملية الترجمة إلى نهضة ثقافية بدت ملامحها في ظهور الصحافة المصرية، التي بدأت بإنشاء جريدة الوقائع لتوثيق الحوادث التي تقع في القطر المصري ونشر أنباء الجيش والدولة ومؤسساتها، وأحكام المحاكم، والأحداث الخارجية، والإعلان عن نتائج إصلاحات محمد علي ومشروعاته. وقد أسندت إدارتها إلى الشيخ رفاعة الطهطاوي العائد من بعثته التعليمية في فرنسا، وكانت تصدر بالعربية والتركية ثم أصبحت هناك طبعة منفصلة لكل لغة، تبعها أثناء حملة الشام صدور الجريدة العسكرية التي اهتمت بمتابعة أخبار الجيش، كما أنشأ إبراهيم باشا عام ١٨٣٤ جريدة اقتصادية تصدر أسبوعيا تهتم بشئون التجارة والزراعة والإعلانات الملكية وتوزع على المديريات. كما ازدهرت أيضا صناعة طباعة الكتب ونشرها وتوزيعها،حيث أنشأ محمد علي مطبعة بولاق عام ١٨٢٠ التي تحملت العبء الأعظم في طبع الكتب في مصر خلال النصف الأول من القرن الـ١٩، وكانت تعاونها مطابع حكومية أخرى أصغر مثل مطبعة مدرسة الطب، ومدرسة الطوبجية، وديوان الجهادية، ومطبعة القلعة التي خصصت لطباعة الوقائع المصرية وغيرها. كما ساهمت الجمعيات العلمية المصرية في حركة الطباعة والنشر مثل الجمعية المصرية التي تأسست عام ١٨٣٥ لطباعة الكتب المتصلة بالشرق ونشرها، والجمعية الأدبية المصرية التي تأسست عام ١٨٤٢ لطبع النصوص الهيروغليفية ونشرها، وتم طبع حوالي ٨٦٧ كتابا خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر.

وتنامت أيضا حركة الترجمة تحت الاهتمام المباشر الذي أولاه لها محمد علي، ولذا وصفه القنصل الإنجليزي جون جورنج بالشغف في تحصيل العلم، فقد أمر بترجمة عدد كبير من المؤلفات. وكان اهتمام محمد علي بالترجمة مفهوما حيث اعتبرها معبرًا مهمًا وحيويا لنقل الثقافة والمعارف الأوروبية الحديثة إلى مصر، فاستعان في البداية بالوافدين الأجانب مثل كلوت بك الذي ترجم ١٥٢ مؤلفا عن عدة لغات، ثم تطور الأمر في أوائل عام ١٨٣٥ إلى تأسيس مدرسة الألسن في القاهرة، التي عرفت باسم مدرسة الترجمة وكان يرأسها الشيخ رفاعة الطهطاوي. وقد ساهمت المدرسة في دعم حركة الترجمة من الإيطالية والفرنسية والإنجليزية في مجالات: الطب والرياضيات والهندسة والعلوم العسكرية والعلوم الاجتماعية والأدب والتاريخ والفكر السياسي.

وقد مهدت حركة الترجمة لرقي حركة التأليف والإبداع وازدهارها، وكذلك في ذيوع الفكر العلمي والثقافة العلمية وانتشارهما في مقابل الفكر والثقافة الدينية، وهو ما مهد السبيل لظهور طائفة من الأدباء والمثقفين المنتمين إلى الأفندية بعد أن كانت الكتابة محصورة في شيوخ الأزهر وعلمائه. ولقد أثر عن محمد علي أنه كان يهتم أبلغ الاهتمام بأمرين يحرص عليها في كل إصلاح يقدم عليه:

أولهما مدى جدوى الإصلاح من حيث الحاجة إليه، وثانيهما ما يعود من ورائه على الدولة بالنفع، فقد اتبع الباشا نفس القاعدة في إصلاحه التعليمي، إذ أن حجر الزاوية عنده كان حاجة الدولة إلى الكوادر التي تدير جهاز الدولة ومشروعاتها. ومن هنا كانت البداية بمدرسة الهندسة كما أشرنا عندما احتاج إلى متخصصين، ويمكن ملاحظة الأمر ذاته في الاتساع والانكماش في عدد المدارس بمختلف درجاتها وأعداد التلاميذ بها، بما يتناسب مع طلب الدولة للكوادر اللازمة لها في مختلف دواوين الإدارة المدنية والعسكرية.

ولأن محمد علي كان في عجلة من أمره بغية إحلال المصريين محل الكوادر الأجنبية، فقد حرص على أن تكون اللغة العربية هي لغة التعليم في مختلف مراحله، لكنه في نفس الوقت كان يدرك أهمية وقوف التلاميذ على آخر ما وصل إليه الغرب من علم ومعرفة، لهذا اهتم بتكوين خبراء الترجمة بمدرسة الألسن، وبقلم الترجمة، وبنقل أمهات الكتب إلى اللغة العربية خاصة كتب العلوم الحديثة. وجدير بالذكر أن الكثير من الترجمات التي تمت في عهد محمد علي قد أعيدت ترجمتها إلى الفارسية والتركية، مما يعد معه مشروع الترجمة في عهد محمد علي بمثابة منار للمعرفة في الشرق الإسلامي كله دون مبالغة.

تطوير النظام السياسي وإصلاح نظم الإدارة والقضاء



"روح انظر غيري .. أنا مشغول في شغلي .. أنتم ايش بقالكم في البلاد، لقد انقضت أيامكم..إحنا صرنا فلاحين الباشا" كانت هذه هي الإجابة التي رد بها الفلاحون المصريون على طلب الملتزمين تشغيلهم في أراضيهم سخرة، وهى الإجابة التي سجلها الجبرتي شيخ المؤرخين المصريين في يوميات شهر مايو عام ١٨١٤ في كتابه عجائب الآثار في التراجم والأخبار، أي بعد أقل من عشر سنوات من تولية محمد علي حكم البلاد. وهى إجابة لها مدلولها السياسي والإداري الذي يشير إلى أن السلطة المركزية في القاهرة ممثلة في الباشا، قد وصلت إلى أعماق الريف في غضون سنوات قليلة من تولى محمد علي لمنصبه، وهو أمر يشير إلى تحول نوعي في طبيعة النظام السياسي الإداري في مصر، في ضوء ما هو معروف عن العزلة التي باعدت قرونا طويلة بين الريف المصري وبين السلطة المركزية، التي لم يعرف منها سوى ممثلي الملتزمين الذين كانوا في الغالب الأعم من أبناء القرية التي يعيشون فيها.

وإذا كانت السلطة المركزية قد وصلت الريف على هذا النحو ذي الدلالة، فمن الطبيعي أن تكون تلك السلطة قد أحكمت قبضتها من قبل على المدينة، وهو الأمر الذي الخطوة الأولى لإقامة مشروع الدولة الحديثة في مصر، حيث شهدت مصر على عهد محمد علي باشا تغيرا بارزًا في دور سلطة الحكم في البلاد. إذ لم تعد مهمة تلك السلطة قاصرة على الجباية وحفظ الأمن وإقامة العدل فحسب، بل أصبحت جهازا معقد التركيب، أعاد تنظيم الموارد الاقتصادية للبلاد، وأقام قطاعا إنتاجيا جديدا هو القطاع الصناعي، وإلى جانبه قطاع خدمي ارتبط ارتباطا وثيقا بالجيش المصري الحديث، الذي كان حجر الزاوية في مشروع محمد علي السياسي. والحق إن الفضل يعزى إلى محمد علي، لأنه حوّل طبيعة الدولة من مجرد جهاز للجباية إلى سلطة مسئولة عن الأمن، وتقديم الخدمات والنهوض بثروة البلاد، وإقامة الصلات مع الدول الأوربية على الصعيدين التجاري والسياسي، فعرفت مصر لأول مرة أمثال هذه المؤسسات الخدمية والإدارية التي أقيمت بمعرفة الدولة وتحت رعايتها.

فإلى جانب المدارس العليا والتجهيزية والابتدائية التي كان التعليم فيها مجانيا، تم إنشاء المستشفيات والمحاجر الصحية على النظام الأوروبي ووضع نظام للوقاية الصحية لمواجهة انتشار

الأوبئة، خاصة الطاعون والكوليرا والتيفود والجدري، بعد أن أصبحت القاهرة والإسكندرية والسويس ممرا إجباريا متزايد الأهمية لعبور التجارة والحجاج، وهو الأمر الذي يزيد من خطورة دخول الأوبئة لمصر وتأثيرها في العمالة المنتجة أو الجنود المقاتلة، بناة مشروع محمد علي الأساسيين. لهذا أنشأ الباشا مجلس الصحة في الإسكندرية عام ١٨٢٧، وأتبعه في العام التالي بتحويل مخازن كبيرة في منطقة عزبة البرج بالقرب من دمياط إلى مراكز للحجر الصحي، تطبق شريطة وفقا للمتبع في البلاد الأوربية. كما أنشأ محمد عل سلسلة من العيادات والمستشفيات والمدارس الطبية، وأدخل نظام التطعيم منذ عام ١٨١٩، وأصبح التطعيم إجباريًا منذ عام ١٨٣٧. وقد استعان محمد علي في هذا بجهود كلوت بك، عضو كلية الطب في مونبيليه الذي تولى مسئولية تنظيم التعليم الطبي والخدمات الصحية، وهو ما ساعد على مواجهة ظهور حالات الطاعون عام ١٨٣١ وحصارها، ثم اختفاء هذا المرض من مصر تماما مع حلول عام ١٨٤٤.

وبجانب الخدمات الصحية بشكل عام وخدمات الصحة الوقائية على وجه الخصوص، اهتمت دولة الباشا بتنظيم أعمال البريد التلغراف، حيث تم إنشاء الخدمات البريدية في الإسكندرية عام ١٨٢٠ وفي القاهرة عام ١٨٤٠. كما تم تأسيس الدفترخانة بالقلعة لحفظ الوثائق والسجلات الحكومية، وكذا دار الآثار، حيث لم يقف محمد علي مكتوف الأيدي أمام العبث بالآثار المصرية القديمة. فعلى أثر هدم سلوت Slot (القنصل الإنجليزي الذي اشتهر بنهبه للآثار المصرية، والذي شكلت مجموعته نواة مجموعة الآثار المصرية بمتحف اللوفر بفرنسا) لجزء من معبد الكرنك، اتخذ الوالي من الإجراءات والضوابط مما جعل كاييو المهتم بالآثار يحيي قرارات الباشا قائلا: لا نستطيع إلا التصفيق لهذه الضوابط الشديدة التي اتخذها محمد علي منذ فترة قصيرة، والتي أعلن من خلالها عن نفسه كحامي لآثار مصر، إذ إن رعايا أمم أكثر تحضرا لم تعرف احترام الآثار بما فيه الكفاية. واصدر محمد علي قرارا بإنشاء متحف الآثار المصرية في ١٥ أغسطس عام ١٨٣٥، وتضمن هذا القرار منع تصدير أو إخراج الآثار خارج مصر، أو هدم الأبنية القديمة والأثرية والسهر على حمايتها وصيانتها. ولم يقتصر الأمر على هذا فحسب، بل إن حكم الباشا وفر الاستقرار والأمن الداخلي، وهو ما أتاح الفرصة لجهود الرحالة والباحثين لبدء سلسلة من الاكتشافات الأثرية المهمة، التي وفرت الكثير من المعارف

التاريخية عن الحضارة المصرية القديمة. ففي خلال السنوات الأولى لحكمه، استطاع عدد كبير من علماء الآثار والجغرافيا والتاريخ الطبيعي أن يجوبوا البلاد في جميع الاتجاهات بحرية، فوصلوا حتى النوبة والسودان جنوبا، وواحة سيوه غربا، بل إن الكثير من الاكتشافات العلمية حظيت بتشجيع محمد على ومساندته وبوجه خاص حملاته العسكرية في السودان والبعثات الثلاث التي أرسلت لاستكشاف النيل الأبيض، في هذا المجال ظهر على سبيل المثال عمل الإيطاليين: درفيتى، وبيليتسونى، وريتشى، وبروكي، وكافيليا، وطسيجاتو، الذين بدأت أبحاثهم المتنوعة منذ السنوات الأولى لحكم محمد علي.

هذه الوظائف والمهام وغيرها التي قامت بها مؤسسات وأجهزتها الدولة التي قدمت خدمات مختلفة للمصريين، أدت إلى تغيير نوعي في وظيفة جهاز الدولة التي عرفها المجتمع المصري، هذا التغيير الذي صحبه مواز في بنية مؤسسات الدولة وشكلها وتنظيمها الإداري.

فقبل أن يتولى محمد علي الحكم، كان هناك جهاز من الموظفين الحكوميين يمتد تاريخه إلى مئات السنين، له تقاليده الراسخة التي حافظ عليها.وقد تمكن هذا الجهاز من تحقيق مكانة متميزة لسببين، أولهما ارتباطه الوثيق بالحكومة التي كانت تقوم بالدور الأساسي في الاقتصاد الإدارة، وثانيهما انتماء غالبية أفراد هذا الجهاز إلى الطبقات الاجتماعية العليا. وقد حافظت هذه الفئة على مكانتها الراسخة عبر القرون، من خلال نوع من تقسيم العمل الواضح، حيث ظلت المهام الخاصة بأعمال المحاسبة وإمساك الدفاتر مقصورة على اليهود، وظلت مهام جامعي الضرائب والصيارفة حكرا على الأقباط. ولم تتغير هذه المهام في القرن الثامن عشر من الوجهة العملية على ما كانت عليه في القرن العاشر، وقد احترمت السلطات المتعاقبة هذا النوع من تقسيم العمل بداخل جهاز الدولة وهذه التقاليد في تولى الوظائف، خاصة أن العاملين بهذا الجهاز قبل بداية عصر محمد علي كانوا محدودي العدد، ويتميزون بكفاءات معينة مثل الكتابة والتدوين وجباية الأموال، ومسك دفاتر الحسابات الخاصة بالضرائب، وهى المهام التي كانت حكرا على اليهود والأقباط كما أشرنا من قبل، حيث كان يتم توريثها لما تحتاجه من تدريب وتأهيل على القيام بها كان يتم في إطار الأسرة. وكان نظام عملها يستند إلى النظام المالي الإداري

السائد في الإمبراطورية العثمانية، الذي كان ينظمه قانون نامة الذي وضعه سليمان القانوني (١٥٢٩-١٥٦٦)، أما معظم الوظائف العليا في الجهاز الإداري مثل حكام الأقاليم، فقد كان يشغلها الأتراك والجراكسة والأرمن والأكراد والذين كان ينتمي معظمهم لطائفة لمماليك.

وفي عهد محمد علي تم تقسيم مصر إلى مديريات، وقسمت كل مديرية إلى ٢٤ قسما أو وحدة إدارية على رأس كل منها مأمور، وشكلت وظائف المدير والمأمور والناظر الوظائف الإدارية العليا، التي تحملت مسئوليات إدارية ومالية وبوليسية ورقابية. إذ غدا المدير أو حاكم الإقليم مسئولاً ليس فقط عن الجباية وجمع الضرائب وتحصيلها، ولكن أيضًا عن الإشراف على المصانع والمحافظة على الجسور وتطهير الترع، والرقابة على الشون وغيرها من المهام. وقد أتيحت الفرصة لعدد من الموظفين المصريين، من المسلمين والأقباط، لاحتلال الوظائف الإدارية العليا، ونضرب مثالا على ذلك بالمعلم غالى الذي أصبح مستشارًا لـ محمد علي في إدارة الشئون المالية بجانب مسئولية مسح الأراضي الزراعية، إلا أن الأمر في غالبه الأعم ظل مقصورًا على العناصر التركية، رغم أن معيار الكفاءة والقدرة أصبح معيارا له أهمية كبرى في شغل الوظائف الحكومية، حيث وضعت شروط خاصة بالتعيين في كل وظيفة ينبغي توفرها في المتقدم لشغلها، أهمها إجادة اللغة العربية والتركية وقواعد الحساب. ولضخامة حجم المشروعات الاقتصادية والعسكرية والتعليمية، وكذلك لتلبية الاحتياج المتزايد إلى الخبراء والفنيين، ظهر رافد جديد في تكوين موظفي جهاز الدولة هم الأوروبيون، الذين شغلوا العديد من الوظائف الهامة خاصة الوظائف التي تحتاج لتأهيل وخبرات تقنية. ولقد عمل الأوروبيون خبراء وفنيين في مؤسسات الدولة المختلفة العسكرية والصناعية والتعليمية، بجانب صعود واضح للمصريين العائدين من البعثات العلمية الذين كان من أبرزهم محمود حمدي باشا الذي أصبح مدرسا بالمهندسخانة، وعلى باشا مبارك الذي تولى فيما بعد نظارة الأوقاف والمعارف والأشغال، والشيخ رفاعة الطهطاوي الذي أسس وأدار مدرسة الألسن وأدارها، ودرس في العديد من المدارس العليا إلى جانب عمله في جريدة الوقائع المصرية لسان حال الدولة، ومصطفي مختار الذي أصبح رئيسا لمجلس شورى المدارس، وعلى باشا إبراهيم الذي أصبح ناظرا للمعارف العمومية وغيرهم. وقد أخذ عدد المصريين الشاغلين للوظائف العليا والوسطى في النمو بعد أن ثبت بالتجربة لـ محمد علي انخفاض كفاءة العديد من العناصر التركية

التي شغلت الوظائف الإدارية العليا وفسادهم؛ لذا بدأ محمد علي منذ عام ١٨٣٣ في التوسع في إتاحة الفرصة للمصريين في شغل هذه الوظائف. ويذكر الكونت دوهاميل أن الباشا كان يختار هذه العناصر من بين مشايخ القرى الذين تولوا في البداية بعض الوظائف الإدارية الصغرى، مثل حاكم خط أو ناظر قسم، وهي وظائف كانت فيما سبق وقفا على الأتراك، ويذكر أن على باشا مبارك كان أول من شغل من المصريين وظيفة ناظر قسم عام ١٨٣٣.

ورغم ميل محمد علي للحكم المطلق، إلا أنه مع ذلك عمل على تنظيم أجهزة الحكم وإصلاحها، حيث ألف سبعة دواوين يرأسها الديوان العالي الذي يشبه حاليا مجلس الوزراء، بعد أن تطور عام ١٨٣٤ وأصبح اسمه المجلس العالي. وكان الديوان العالي يضم نظار الدواوين ورؤساء المصالح واثنين من العلماء يختارهم شيخ الأزهر، واثنين من التجار يختارهم كبير تجار العاصمة، واثنين من ذوى المعرفة بالحسابات، واثنين من الأعيان عن كل مديرية. وكان محمد علي يتداول مع أعضاء الديوان العالي الشئون المتعلقة بالحكومة قبل الشروع في تنفيذها، ثم وضع عام ١٨٣٧ القانون الأساسي المعروف بسياستنامة، والذي أحاط بنظام الحكومة واختصاص كل مصلحة من مصالحها العامة وحصر السلطة في سبعة دواوين (أو وزارات)، هي:

ديوان الخديوي (وزارة الداخلية)

وكان مسئولاً عن الشرطة والشئون القضائية التي لا تدخل في اختصاص المحاكم الشرعية أو التجارية، إلى أن أنشئت جمعية الحقانية عام ١٨٤٢ لمحاكمة كبار الموظفين على ما يقومون به في أعمالهم، كما كان يشرف على الأسواق، وتموين الباشا وقصوره بالإمدادات، والبريد، ودار سك النقود، وترعة المحمودية.

ديوان الإيرادات (وزارة المالية)

وقد انقسم إلى قسمين، أولهما يختص بحسابات إيرادات كل المديريات المصرية وجزيرة كريت والحجاز والسودان، وثانيهما مسئول عن الحسابات الخاصة بإيرادات مدينتي القاهرة والإسكندرية والجمارك والمقاطعات والزمامات.

ديوان الجهادية (وزارة الحربية)

وكان يختص بواجبات التجنيد وتدريب القوات العسكرية ونظامها وتوزيعها والإنفاق عليها، وكذا بإدارة الخدمة الطبية للجيش والمستشفيات العسكرية، وصيانة أبنية الجيش وتحصيناته، والإشراف على إمدادات الجيش ومخازنه وورش السلاح والبارود.

ديوان البحر (وزارة البحرية)

كانت كل الشئون البحرية تحت سلطة وزير البحرية ومن بينها الإشراف على قوات الأسطول وأفراده وحوض السفن، والمخازن، ومستشفيات البحرية وخدماتها الطبية، وخزانة الأسطول والترسانات البحرية.

ديوان التجارة المصرية والأمور الافرنكية (وزارة التجارة والشئون الخارجية)

وكان يتولى العلاقات الدبلوماسية، وإدارة الشون وحراستها، وجباية الالتزامات والجمارك ومبيعات ومزادات الحكومة.

ديوان المدارس (وزارة التعليم)

وكان يتولى أمر المدارس الابتدائية والثانوية والفنية، والمكتبات ومخازن الأدوات والمتاحف، وقناطر الدلتا، ومطبعة بولاق وجريدة الوقائع، والهندسة، ومزارع الاسطبلات في شبرا.

ديوان الفاوريقات (وزارة الصناعة)

وكانت تخضع له مختلف المصانع في القاهرة والأقاليم.

وكانت المجالس السابقة مجالس حكومية تنفيذية، ثم ألف مجلس المشورة من ١٥٦ عضوا، ٣٣من كبار الموظفين والعلماء، ٢٤من مأموري الأقاليم، و٩٩ من كبار الأعيان؛ وهو مجلس استشاري يعد أول إرهاصات للنظام البرلماني في مصر. وكان الهدف من إنشاء هذا المجلس تقديم النصح للحكومة والنظر في إدارة شئون البلاد، ولم تكن له سلطة تشريعية، بل

كان له وضع استشاري صرف، إلا أن هذا المجلس أصدر سلسلة من التوصيات تم تنفيذها وأصبحت إجراءات متبعة. وخلال عام ١٨٤٨ شكل محمد علي ثلاثة مجالس جديدة، هي: المجلس الخصوصي للنظر في شئون الحكومة الكبرى وسن اللوائح والقوانين وإصدار التعليمات لجميع المصالح الحكومية؛ والمجلس العمومي وينظر في شئون الحكومة العمومية التي تحال إليه؛ بالإضافة إلى مجلس عمومي بالقاهرة وآخر بالإسكندرية. وقد غلب على هذه المجالس الطابع الإداري الحكومي، إذ كان هدفها الأساسي تقنين سياسات محمد علي وإعطاءها طابع المشروعية وملاحقة من يخرج عليها.

وكان الموظفون الذين تزود بهم الدواوين يختارون من المدارس الحكومية، وكان عليهم أن يؤدوا امتحانا للتعيين، لهذا فإنه بنهاية القرن حلت اللغة العربية محل اللغة التركية تماما في أجهزة الحكومة، وقد ساعد هذا على التقدم خطوة إلى الأمام في طريق تمصير البلاد.

ولم يقتصر الإصلاح الإداري الذي قام به محمد علي باشا على إنشاء الدواوين والمجالس فقط، بل قام أيضا بإعادة التقسيم الإداري لمصر، فقبل محمد علي كانت مصر مقسمة إلى أربعة عشر إقليماً أو ولاية، سبع منها في الوجه البحري وسبع في الوجه القبلي. وقد اعتمد التقسيم الإداري المالي على القرية باعتبارها وحدة تنظيم المجتمع الريفي الذي يرتكز على الزراعة، وكانت كل مجموعة قرى تمثل وحدة إدارية أكبر تسمى الناحية، وكان لكل قرية ملتزم موكلا بإدارتها وتنظيم شئونها يعمل تحت إمرته قائمقام يمثله هو وموظفون يختارهم؛ وكانت هذه الوظائف قد أنشئت وحددت اختصاصاتها من قبل السلطات العثمانية. ويتكون الجهاز الإداري في القرية من شيخ القرية، الشاهد، الصراف، الخولى، المشد، الخفراء، الوكيل، الكلاف، وكان الشاهد والخولى يختاران من بين أبناء القرية.

إلا أن محمد علي – وفقا لما جاء في لائحة الفلاح عام ١٨٢٩ – قام بتقسيم البلاد إلى سبع مديريات وكل مديرية إلى مأموريات، وكل مأمورية إلى أقسام، وكل قسم إلى أخطاط، وكل خط إلى نواح، وكل ناحية إلى قرى، وكل قرية إلى حصص.

ويقوم على رأس هذه التقسيمات الإدارية سلم من الموظفين ينتهي بشيخ الحصة الذي يتولى شئون جزء من القرية، بجانب عدد آخر من الموظفين الذين يقومون على الضبط والربط وضمان وصول الفائض إلى خزينة الدول؛ فهناك الصراف لجمع أموال الميرى، والمشد لعقاب المتهربين، والخفير والبصاصون لحفظ الأمن، وناظر الشونة مع موظفيه ومع الوزان لاستلام المحاصيل، وخولي القرية لمسح الأطيان، والشاهد (المأذون).

كما عمل محمد علي جاهدًا على تطوير الجهاز القضائي وتنظيمه ووضع الأساس للبنية التشريعية والقانونية لدولته كأحد أهم سمات التحديث. ويجمع كل الذين تصدوا لدراسة تاريخ القانون الجنائي المصري على أن محمد علي اهتم بإصدار سلسلة من التشريعات والقوانين العقابية، التي تحولت من مجرد لوائح خاصة لمعالجة جرائم بعينها إلى قوانين عامة شاملة تعالج كافة الجرائم والمخالفات، والتي استهدفت بالأساس وقف التجاوزات والعقوبات المبالغ فيها، وضمان تعبئة الفائض من الريف إلى المدينة، بجانب إحكام الرقابة على القرية وإرهاب الريف ومواجهة التمردات أو العنف الجماعي من قبل الفلاحين.

ولعل أشهر هذه اللوائح العقابية التي أصدرها محمد علي كانت لائحة الفلاح وتدبير أحكام السياسة بقصد النجاح، التي صدرت في يناير عام ١٨٣٠. وكانت هذه اللائحة دليلاً لكيفية زراعة المحاصيل بالطريقة الصحيحة، وكيفية قيام المستويات المختلفة من الموظفين بتصريف شئونهم في البيئة الريفية من أجل تحقيق النجاح، لهذا تضمنت اللائحة مزيجاً من وسائل تحسين الزراعة. وكان معها بعض قواعد الإجراءات الجنائية والمدنية، حيث تضمنت تعليمات تفصيلية بخصوص كل العمليات والخطوات الواجب اتباعها عند زراعة المحاصيل من لحظة الزرع حتى تسليمه للشون التابعة للباشا، وكذا مهام الموظفين بداية من القرية وحتى نظار الأقسام، وبيانًا بالجرائم والمخالفات التي يعاقب عليها القانون، وقامت اللائحة بمهمة توجيه رجال الإدارة في الريف وضمان سير عملهم بالكفاءة المطلوبة دون ظلم، فقد تضمنت كل أشكال المراجعة والموازنة لمنع الإهمال سواء جاء من جانب الفلاحين أو الموظفين، كما اشتملت على إجراءات وقائية للفلاحين الذين منحوا حق الشكوى والتعويض، كما حرمت العقوبات المطلقة التي تطبق بدون ضابط. وكان

لكل مخالف لأي بند من بنود اللائحة عقوبة محددة، حيث اشتملت اللائحة على حوالي ٧٠ مخالفة يعاقب مرتكبوها بالمد أو الغرامة أو السجن أو بالعقوبات الثلاث معا. وكانت المخالفات تشمل الإهمال من جانب الفلاح أو الموظف، السرقة، قطع الجسور، الهرب من الأرض، الهرب من التجنيد، وكذا المنازعات بين الفلاحين، والقتل أو الإصابات الناتجة عن استخدام العنف، والاختلاس بأنواعه، وكسر السواقي وسرقة الفاكهة والغلال والطيور والأغنام، واستعمال ماشية الغير دون رضاه، وذبح إناث الحيوانات دون سن الثالثة، وهى كلها مخالفات ترتبط بالحياة في الريف والإنتاج الزراعي. كذلك اشتملت اللائحة على بعض العقوبات لمخالفات مشايخ القرى مثل ارتكاب أي ظلم عند جمع أموال الضرائب أو اغتصاب العذارى أو الامتناع عن إرسال الأنفار إلى الجهادية.

واستكمالاً للائحة الفلاح التي استهدفت تنظيم علاقة الفلاح بالدولة، أصدر الباشا عام ١٨٤٧ لائحة تنص على عدم جواز إبعاد الفلاح عن أرضه التي في حيازته طالما يوفي بالتزاماته الضريبية، كما نظمت كيفية استرداد الفلاح لحيازته التي رهنها أو هجرها، أو التي صودرت منه لعدم دفع الضرائب.أما التشريعات الإدارية والعقابية فقد استكملت تطورها في هذا العصر بصدور قانون السياسة الملكية عام ١٨٣٧، وهو القانون الشهير بسياسة نامة الذي تضمن اللائحة التأديبية الخاصة بجرائم الرشوة والاختلاس والتزوير التي يقترفها الموظفون.

وبجانب سلسلة التشريعات جعل الباشا للديوان الخديوي اختصاصًا قضائيًا، وأنشأ عام ١٨٤٢(جمعية الحقانية) لمحاكمة الموظفين أو للحكم في الجرائم التي تحال إليها من الدواوين، وكانت بمثابة محكمة جنايات وجنح، كما أنشأ محكمة تجارية تسمى (مجلس التجارة) للفصل في المنازعات التجارية.

وقد راعى الخبراء الذين صاغوا اللوائح الأساسية سالفة الذكر أن يجمعوا بين الإطار القانوني الحديث لهذه اللوائح والعقوبات المتعارف عليها في الشريعة الإسلامية.فإلى جانب عقوبة السجن المؤبد مع الأشغال الشاقة، والسجن مع الشغل لمدد تحددها نوعية الجرم، وعقوبة الغرامات في حالة المخالفات – وجميعها عقوبات نجدها في القانون الجنائي الحديث –، نجد أيضا عقوبات

الجلد والنفي ماثلة في تلك اللوائح تعبيرا عن الشريعة الإسلامية، بما يحقق المزج بين الموروث والمكتسب.

وكان لجهود محمد علي في إعادة تنظيم مؤسسات الدولة وأجهزتها وتطويرها، أثرها الواضح في فرض سلطته وهيبة دولته على أرجاء البلاد التي أصبحت تتمتع في عهده بحكومة قوية، قضت على الفوضى التي كانت أطنابها ضاربة في أرجاء القطر، طوال الحقبة المملوكية العثمانية، وبهذه الحكومة أمكنه أن يكمل تنفيذ الإصلاحات التي فكر فيها بعد أن تميز عصر المماليك بفقدان الضبط والربط، فلم وبعد أن كان المزارعون والتجار والملاك لا يأمنون على أموالهم وأملاكهم بل كانت تتخطفها المناسر وقطاع الطرق.

التحضر والنهضة العمرانية والثقافية



كانت مصر حين نزلها الفرنسيون في نهاية القرن الثامن عشر تتكون من بضعة مدن يشبهها مؤرخو الحملة بالقرى الكبيرة، لا يزيد عدد سكانها جميعا عن ٣٣٩٨٠٠ نسمة، تعيش في ٣٦٠٠ قرية، لا يزيد متوسط عدد سكان كل منها على ٥٣٤ ساكنا. ولم تكن القاهرة التي لقبت بعروس الشرق وثاني مدينة في السلطنة العثمانية ومركز الحياة المصرية الوحيد في ذلك الحين سوى أكثر من مدينة نصف خربة، لا يزيد عدد سكانها على ٢٦٠ ألف نسمة منهم ١٢ ألف مملوك وجندي، ٣٠ ألف خادم، و٣ آلاف حفار، و٢٥ ألف صانع، و١٥ ألف عامل أجير، و٥ آلاف بائع، وألفا قهوجي، و٦ آلاف مالك، وألف تاجر. بينما كانت الإسكندرية عاصمة البحر المتوسط لقرون عديدة ومركز التجارة الدولية في العصور الوسطى،قرية كبيرة لا يزيد عدد سكانها على ثمانية آلاف نسمة يشتغلون بالصيد والنسيج وصناعة الصابون. وعند مجيء الحملة الفرنسية وعلى حد وصف علمائها لم تخط الإسكندرية بوجود أي مبنى له أهمية تذكر، وكان التوزيع الداخلي لمنازلها بالغ السوء وشوارعها ضيقة غير مرصوفة، لا يوجد بها أي مجرى لتصريف مياه المطر فتظل متربة أو موحلة حسب الطقس، وكان كل شيء يساهم في إعطاء المدينة مظهرا حزينا وطابعا رتيبا، وهى محرومة من المياه العذبة وتعتمد على مياه الآبار. وكانت الإسكندرية تأتى في الأهمية بعد مدينة رشيد التي جاء عنها في كتاب وصف مصر أنها تتميز بالشوارع الضيقة المتعرجة غير المرصوفة، التي تمتلئ بعدد هائل من الكلاب الضالة ومقاهي بالغة القذارة؛ وكانت المسافة بين الإسكندرية ورشيد صحراء يبابا وما بين القاهرة والإسكندرية قرى متناثرة وأكواخا قذرة. أما الصعيد فقد كان منفي لبكوات المماليك وميدانا لحروبهم وصراعاتهم الداخلية، يذهب إليه من يضطر من الأمراء المماليك لمغادرة القاهرة فرارا من شر زبانيتها.

كان هذا هو وضع حالة العمران والتحضر في المجتمع المصري عشية مجيء الحملة الفرنسية، وهو الوضع الذي ازداد تدهورا بتأثير الاحتلال الفرنسي وما صاحبه من عمليات تخريب ومقاومة وثورات داخل المدن. ولو أننا قارنا هذا الوضع بما كان عليه الحال في مصر بعد أقل من ثلاثة عقود، سندرك حجم الجهد والأثر الذي أحدثته مجمل إصلاحات محمد علي، سواء في مجالات الاقتصاد أو التعليم أو بناء المؤسسة العسكرية، الأمر الذي كان له الأثر الأعظم في حالة العمران والتحضر في البلاد.

ورغم هذا لم يشهد تنظيم القاهرة سوى تغيرات طفيفة في بداية عهد محمد علي، حيث انتقلت سلطات الشرطة إلى أيدي الضبطية، التي أنشئت عام ١٨٣٤ وتم تكليفها بالتحقيق في الجرائم الصغيرة، وكذا إلى مراكز الشرطة التي أقيمت في جميع أنحاء المدينة. كما تم إنشاء إدارة للمباني ومكتب للهندسة المدنية عام ١٨٢٩، وتقلصت وظائف الوالي التي اقتصرت على الوظائف الشرفية، كما تقلص دور القاضي. وكان التجديد الأكبر يتعلق بتقسيم المدينة إلى أقسام (أثمان)، وهو نظام مأخوذ عن النظام الإداري الفرنسي، حيث كان شيخ الثمن يتولى كتابة التقارير التي يعالج فيها المسائل الأكثر أهمية وذات العلاقة المباشرة بالشرطة وبالسلطات. ولم تقتصر جهود الباشا على إعادة التنظيم الإداري للقاهرة، وهى العملية التي كانت تتم في إطار تحديث جهاز الدولة لتجاوز فكرة الدولة الجابية التي عانى منها المصريون لقرون، بل اهتم أيضا بأن يكون هذا مصحوبا بنهضة عمرانية بارزة المعالم تواكب عملية التحديث التي بدأها. وجدير بالذكر أن نقطة التحول الكبرى في التطور العمراني والحضري للقاهرة الحديثة بدأت تتكون في عهد محمد علي لتأخذ ملامح المدينة الحديثة وهيئتها لاحقا، فبعد أن وطد حكمه ومكانته بعد مذبحة المماليك الشهيرة عام ١٨١١، بدأ نوعا من الخدمات البلدية التي تمثلت في تنظيف الشوارع وإنارتها، ويذكر الرحالة سان جون في عام ١٨٣٢ أن شوارع القاهرة فيما مضى كانت قذرة ومقززة، لكنها الآن في الأغلب الأعم نظيفة بطريقة لافتة للنظر، إذ يتم كنسها ثلاث مرات يوميا، ويتم تجميع القمامة في أكوام، وتقوم ٤٠٠ عربة تجرها الثيران الصغيرة بنقل القمامة خارج المدينة. أما المصاطب فقد تمت إزالتها من الشوارع المزدحمة، وأمر التجار بدهان حوانيتهم وبإزالة الأسقف المصنوعة من الحصير التي تظلل بعض الأسواق ولم يسمح بإحلالها إلا بأسقف من الخشب، كما أمر الباشا السكان بدهان واجهات المنازل باللون الأبيض، كما شرع محمد علي في تطوير طبوغرافية القاهرة، عن طريق تنظيم الحارات والشوارع القديمة وفتح شوارع وحارات جديدة وجعلها مستقيمة ومفتوحة وليس بها حارات أو دروب مسدودة طبقا لتخطيط هندسي على النمط الغربي؛ كذلك أنشئت أيضا الميادين الواسعة بحيث أصبح في القاهرة وخارجها ستة عشر ميدانا. وفي إطار الخدمات ذاتها أمر محمد علي سنة ١٨١٦ بهدم الدور والمساكن التي يخشى تهدمها وانهيارها، وأمر بإعادة تعميرها خاصة تلك الواقعة عند بركة الفيل وجهة الحبانية وبولاق على النيل. كما أمر في السنة

التالية بالمواظبة على تنظيف الأسواق وإيقاد القناديل بالشكل الملائم لكل حي، بحيث يخصص لكل ثلاثة حوانيت (دكاكين) قنديل. وكان المحتسب (مسئول القاهرة) يتابع تنفيذ هذه الأوامر بنفسه، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الاهتمام بأعمال النظافة أدى إلى تحسن أوضاع الصحة العامة. وخلال عام ١٨٤٥ تم وضع خطة تستهدف توسيع الشوارع أو فتحها، فتمت تسوية تلال الأنقاض المحيطة بالقاهرة وتمهيدها من طرفها الشمالي والغربي، كما قام إبراهيم باشا بعمليات التجهيز والإعداد لزراعة حوالي ٤٠٠ فدان في المناطق الواقعة بين حد القاهرة والنيل، مع إحاطتها بخندق عميق يحميها من فيضانات النيل، كما قام بردم المنخفضات التي كانت تتحول إلى برك أثناء الفيضان، مثل بركة الفيل وبركة الرطلى وبركة قاسم وبركة الأزبكية التي أقيمت عليها حديقة على الطريقة الأوروبية هي حديقة الأزبكية تطل عليها قصور وفنادق مستحدثة. كما تمت إزالة العديد من المدافن الحضرية التي تتوسط المدينة مثل مدافن الأزبكية وذلك للحفاظ على الصحة العامة ولتسهيل عمليات إقامة شبكة الطرق. وشيئا فشيئا اتخذت المدينة، القديمة مظهرا جديدا بعد إنشاء العمارات المشيدة على الطرز الأجنبية بأنماط وامتداد الطرق المعبدة، وامتداد خطوط المياه للعديد من المباني؛ وخلال عام ١٨٤٧ بدأ ترقيم شوارع القاهرة تحت إشراف أربعة من ضباط المدفعية.

وقد تركز التغيير والنهوض العمراني الذي شهدته القاهرة في مواقع عدة، منها القلعة التي رأى محمد علي أنها يجب أن تكون ثكنة عسكرية، فأعاد تحصينها من الجهة الشرقية، وأزال أغلب منشآت المماليك الموجودة بها مثل الإيوان الكبير والقصر الأبلق، وبني لنفسه في موضعها قصرا هو قصر الجوهرة ومسجده الجامع الذي شيد على طراز مساجد اسطنبول، ومقار واسعة للجيش، ومصنعا للأسلحة والبارود. كذلك أقيمت ببولاق دار لصناعة السفن ومنطقة صناعية ضخمة وأصبحت أكبر ميناء بالقاهرة، إلى أن أنشىء خط السكة الحديد الذي ربط القاهرة بالإسكندرية عام ١٨٥٤. وكان الاهتمام الضمني لـ محمد علي بالفنون والعمارة سببا في إنشائه لمدرسة العمليات بالقلعة عام ١٨٣٠، وألحق بها أقساما مهنية انفصلت فيما بعد لتتبع مدرسة الفنون والصنائع بالعباسية ثم استقلت وعرفت باسم مدرسة الفنون والزخارف المصرية. وقد انعكس الاهتمام المتسارع بالعمران والتشييد على أنماط العمارة الإسلامية في القاهرة، التي

تأثرت نتيجة هذا التغير الفجائي الذي ألم بها نتيجة انتقالها من مجرد مدينة تابعة لإحدى ولايات الإمبراطورية العثمانية، إلى أن أصبحت عاصمة لدولة كبيرة مستقلة. وبرز هذا التحول والتغير في أنماط العمارة بظهور طرز جديدة وافدة، نظرا لاستقدام العديد من المهندسين والعمال الأجانب لبناء العديد من العمائر سواء الدينية أو المدنية أو الحربية. وكان أغلب هؤلاء المهندسين من الدولة العثمانية وأوروبا، لهذا بدأت تظهر الأنماط المعمارية الوافدة من تركيا وألبانيا وأوروبا منذ القرن التاسع عشر، فظهر ما يعرف بالطراز الرومي المنتمى ذلك أنه عندما للعمارة التركية العثمانية بوجه خاص، نتيجة استعانة محمد علي بالمهندسين الأتراك. ذلك.أنه عندما شرع في بناء مسجده بالقلعة استدعى مهندسا تركيا هو يوسف بوشناق الذي بناه على نمط مسجد السلطان أحمد بالأستانة، وعهد بزخارف الخط فيه للخطاط التركي المشهور أمين أزميرى. وقد اقتبس المهندس قبة المسجد وزخارفه من العناصر الزخرفية التي شاعت في تركيا إبان القرن الـ ١٨، مثل الزهور الملونة والمركبة وعناقيد العنب في وحدات زخرفيه مكررة. كذلك دخل على فن العمارة طراز الروكوكو المنتمى للطرز المعمارية الأوروبية السائدة خلال القرن السابع عشر. ومن أهم العمائر الذي تظهر فيها هذه الطرز المعمارية الوافدة مسجد محمد علي بالقلعة كما أشرنا من قبل، ومسجد الرفاعى بميدان صلاح الدين،إضافة إلى الأسبلة والقصور كقصر الجوهرة الذي كان مقرا لحكم محمد علي، وقصر محمد علي بشبرا، وقصر رأس التين بالإسكندرية، وقصر أثر النبي بمصر القديمة على شاطئ النيل. وهنا يجب الإشارة إلى أن محمد علي كان يفضل الإقامة في الريف، لهذا شيد لنفسه العديد من القصور الريفية والتي كانت ذات فائدة غير مباشرة في انتشار حركة العمران، خاصة في المناطق القريبة منها أو المحيطة بها، إذ أنها ساهمت أحيانا في تحقيق تنمية عمرانية لاحقة وتكوين ضواحي ذات مستقبل باهر. ومن نماذج ذلك قصره الذي شيد بشبرا شمال القاهرة فقد بدأت أعمال التشييد في هذا القصر عام ١٨٠٩ على ضفة النيل، وفي العام التالي انتقل إليه الباشا وجعله مقر إقامته الرئيسي؛ ومن أجل الوصول إلى القصر شيد الباشا طريقًا جميلاً مزروعًا على الجانبين بأشجار السنط والجميز؛ ولقد وصف الرحالة جيرار دى نرفال هذا الطريق بأنه أجمل طريق في العالم. وفي عام ١٨٢٩ قام المهندس البريطاني جالواى بإدخال الإنارة بالغاز في المنطقة التي افتتحت عام ١٨٢٩. ولم تقتصر النهضة المعمارية في عصر

محمد علي باشا على القصور، بل امتدت أيضا للمباني الإدارية حيث شيد مبنى الدفتر خانة (دار المحفوظات)، ودار الرصد خانة (الرصد)، ودار الآثار، التي كانت تمثل البداية للعناية بآثار مصر وكنوزها. وأدت هذه النهضة المعمارية والنمو الحضري إلى اهتمام الباشا بتخطيط المدن، فامتدت المدن القديمة واتسعت وتزايدت أعداد سكانها. ولقد أصبح سكان القاهرة ٢٥٠ ألف نسمة، ومع بناء الميناء الغربي بالإسكندرية التي أصبحت العاصمة البحرية للبلاد زاد عدد سكانها من ٥-٨ آلاف نسمة عام ١٧٥٠ إلى ٦٠ ألف نسمة عام ١٨٣٥، وارتفع في عام ١٨٥٥ إلى ١٥٠ ألف نسمة. ولقد ازداد عدد السفن التي تمر بالإسكندرية، خاصة في مواسم الازدحام التي تعقب الحصاد، كل إمكانيات الميناء الذي أصبح يشبه غابة من الأشرعة والمداخن وخليطاً من المراكب الشراعية والمراكب الصغيرة والكبيرة ذات الصواري العالية، التي أتت من كل المراكز التجارية في حوض البحر الأبيض: من جنوا إلى تريستا ومن ليفربول إلى مرسيليا. وكانت أرصفة الميناء مكتظة إلى درجة كبيرة بأكوام من بالات القطن، وصناديق الآلات وعفش المهاجرين، وصناديق الشاي، وأكياس التوابل وجوالات الحبوب. وغدت كل منتجات الشرق والغرب تلتقي وتفترق عند ميناء الإسكندرية الذي أصبح في مفترق طرق التجارة العالمية. وكمؤشر على حيوية واتساع النشاط الاقتصادي في المدينة، أصبحت الإسكندرية عام ١٨٣٧ تضم أكثر من سبعين شركة تجارية أجنبية، أغلبها من اليونان وفرنسا وانجلترا والنمسا وايطاليا.

ولم تتوقف النهضة المعمارية والنمو الحضري عند حد تطوير المدن القديمة وتوسيعها، مثل القاهرة أو الإسكندرية التي أدرك محمد علي منذ البداية أهمية أن تصبح ميناءً بحرياً حديثاً ومتطورا، فشرع في الاهتمام بالمدينة والميناء، وشق لها ترعة المحمودية التي تمدها بالماء العذب، وكان اتساعها بطول ٣٠ متراً وتمتد بطول ٧٨ كيلومتراً؛ ولقد أهسمت هذه الترعة في إنعاش المدينة بشكل كبير. ولقد امتد اهتمام محمد علي في التوسع العمراني وإعادة تنظيم المدن القديمة إلى تأسيس مدن جديدة مثل الزقازيق.

وإن الناظر إلى التطور الديموغرافي لمصر في عصر محمد علي - من خلال التقديرات المتاحة التي قام بها أوروبيون، أو قامت بها الدولة ذاتها - ليدرك أن هناك مرحلتين متميزتين لهذا التطور:

إحداهما في الفترة من عام ١٨٠٥/١٨٢١، والثانية من عام ١٨٢١/١٨٤٨. ففي الفترة الأولى تراوح حجم سكان مصر حول ٢و٥ مليون نسمة، وتمثل هذه المرحلة في الواقع امتدادا لمصر ما قبل محمد علي، أي مرحلة الجمود والتوقف في نمو السكان، مما يعنى أن معدلات المواليد كانت تقترب من معدلات الوفيات، وتلك علامة ما يسمى في مراحل النمو السكاني بالمرحلة البدائية، والتي يصل فيها معدل النمو السكاني السنوي إلى قرابة الصفر.

أما المرحلة الثانية فبدأت فيها إرهاصات النمو السكاني المتزايد، واستمرت قرابة ربع قرن واصل فيها منحنى السكان تزايده بعد ذلك بقدر من الثبات ليصل إلى ٤و٥ مليون في نهايتها، مما يعنى تضاعف حجم السكان بمعدل يصل إلى ٣٪ سنويا. ويعد هذا التزايد في عدد السكان انعكاسا مباشرا للتحسن النسبي في الأوضاع الاقتصادية لعموم المصريين، نتيجة الثورة الاقتصادية بشكل عام والزراعية على وجه الخصوص، إثر تحول جزء من أراضى الدلتا إلى الري الدائم، وهو ما أسهم في زيادة المساحة المحصولية بالإضافة للاهتمام بالصحة العامة والتحكم في العديد من الأمراض والأوبئة الفتاكة، مثل الجدري والطاعون. ولقد أسفر إدخال التطعيم عن خفض عدد الوفيات بدرجة كبيرة، في الوقت الذي تزايد فيه معدل المواليد نتيجة تزايد الطلب على اليد العاملة، بل إن الفلاحين كانوا يستحثون حثا على الزواج المبكر والإنجاب بلا حدود.

ولقد انعكست النهضة التعليمية وعمليات التحضر - التي صاحبت عمليات إنشاء المصانع والاهتمام بالتجارة والمواني وغيرها - على الأوضاع الثقافية والفكرية في عصر محمد علي، خاصة أن الأوضاع الثقافية والفكرية قبل توليه السلطة اتسمت بالعديد من مظاهر التخلف والجمود، كرد فعل للضعف العام الذي أصاب البلاد. والحق إن أسباب هذا الضعف أو الشلل العقلي لا تعود إلى الحكم المملوكي فقط، بل حدثت أيضا نتيجة تعطل مبدأ الاجتهاد وهو الجانب المشرق في الفكر الإسلامي حيث انحصر الفكر في نطاق ضيق تمثل في الاجترار والترديد والاشتقاق، الأمر الذي طبع الأنشطة الفكرية كافة بطابع المحافظة والتخلف. لهذا كان أمرا طبيعيا أن يكون التيار الفكري الرئيسي تيارا سلفيا جامدا، فشاع التصوف وتحول من ظاهرة فردية إلى ظاهرة اجتماعية، داخلها الدجل والشعوذة والإيمان الساذج بالخرافات والخوارق في

ظل تفكير غيبي رسخ مناخ الجهل والتخلف، وهى الحالة التي دعمتها العزلة التي فرضت على مصر وقطعت أواصر صلتها بالخارج وعلاقتها بمنابع الحضارة البازغة في الغرب، وهو الوضع الذي وضعت الحملة الفرنسية نهاية له. لهذا ارتبط استقرار حكم محمد علي ببداية بزوغ نهضة ثقافية، ارتبطت بشكل خاص باتساع حركة الطباعة والترجمة وإرسال البعثات الدراسية لأوروبا ونشر التعليم الحديث.

ولقد لعبت حركة الترجمة دورًا رائدًا في هذا المجال، حيث كانت تسعى بالأساس لمحاولة الإجابة على سؤال هام، هو: لماذا تقدموا هم (أي الأوروبيين) وتأخرنا نحن؟ وهو السؤال الذي يبدو في ثنايا العديد من كتابات ذلك العصر، ولعل أبرزها كتاب الشيخ رفاعة الطهطاوي "تخليص الإبريز في تلخيص باريز"، الذي سرد فيه يومياته ومشاهداته وانطباعاته أثناء فترة بعثته لفرنسا، والذي رصد فيه الفروق الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية بين المجتمع المصري والمجتمع الفرنسي، حيث يؤكد في مقدمة كتابه: وقد أشهدت الله سبحانه وتعالى على أن لا أحيد في جميع ما أقوله عن طريق الحق، وأن أفشى ما سمح به خاطري من الحكم باستحسان بعض أمور هذه البلاد وعوا يدها على حسب ما يقتضيه الحال، وليست هذه الرحلة مقتصرة على ذكر السفر ووقائعه بل هي مشتملة أيضا على ثمرته وغرضه، وفيها إيجاز العلوم والصنائع المطلوبة والتكلم عليها على طريق تدوين الإفرنج لها واعتقادهم فيها وتأسيسهم لها، ولذلك نسبت في غالب الأوقات الأشياء التي هي محل للنظر أو للاختلاف مشيرا إلى أن قصدي مجرد حكايتها.

وهنا يجب التوقف قليلاً عند الدور الذي لعبه الشيخ رفاعة الطهطاوي، من خلال ما قدم من ترجمات ومؤلفات، وهو الدور الذي يتجاوز نقل المعارف أو العلوم الحديثة إلى وضع البذور الأولى للفكر الدستوري والليبرالي، الذي ظهرت آثاره في عهد الخديوي إسماعيل ابن محمد علي باشا، الذي شهد عصره ظهور أول برلمان مصري بمعناه الحديث، وهو البرلمان المعروف بمجلس شورى النواب عام ١٨٧٦. ولقد علق الشيخ رفاعة في مقدمته لترجمة دستور ١٨١٨ الفرنسي الذي نشره ضمن كتابه "تخليص الإبريز في تلخيص باريز" على ما جاء به قائلا: إن سائر

الفرنسيين مستوون قدام الشريعة (أي متساوون أمام القانون)، وإن سائر من يوجد في بلاد فرنسا من رفيع ووضيع لا يختلفون في إجراء الأحكام المذكورة في القانون، حتى أن الدعوى الشرعية تقام على الملك (أي مقاضاة الملك) وينفذ عليه الحكم كغيره. ويشير أيضا إلى أن هذا من الأدلة الواضحة على وصول الشرع عندهم إلى درجة عالية، وتقدمهم في الآداب الحاضرة، وما يسمونه الحرية، وذلك لأن معنى الحكم بالحرية هو إقامة التساوي في الأحكام والقوانين، بحيث لا يجور الحاكم على إنسان، بل القوانين هي المحكمة والمعتبرة، والملك إنما هو منفذ للأحكام على طبق ما فيها من قوانين فكأنه آلة. ثم يستكمل التبشير بنظريته الاجتماعية من خلال سلسلة مؤلفاته، ففي "تخليص الإبريز" يعرض لمشاهداته في فرنسا أثناء البعثة، مؤكدا على أن موقفه من الحضارة الحديثة يقوم على مبدأ أن الحق أحق أن يتبع، وأنه لا غضاضة في الأخذ عن الغرب.

وفي مناهج الألباب يعرض رؤاه الاجتماعية القائمة على الإيمان بالعقل المستمد من الإيمان بالله، وأن العقل هو الفيصل في الرؤية والتحليل والتقويم والتركيب في العلوم النظرية والتطبيقية على السواء، بجانب التأكيد على حرية العقيدة الدينية كعمود فقرى للوحدة الوطنية، حيث يشير إلى أن الملوك إذا تعصبوا لدينهم وتداخلوا في قضايا الأديان وأرادوا قلب عقائد رعاياهم المخالفين لهم، فإنهم يحملون رعاياهم على النفاق ويستعبدون من يكرهونهم على تبديل عقيدته وينزعون الحرية منه فلا يوافق الباطن الظاهر. كما دعا في الكتاب تنفسه إلى الفصل بين السلطات، حيث يشير إلى أن هناك قوتين أولاهما محكومة والثانية حاكمة، القوة المحكومة هي الشعب ولابد أن تكون محرزة لكمال الحرية، متمتعة بالمنافع العمومية فيما يحتاج إليه الإنسان في معاشه ووجود كسبه وتحصيل سعادته. أما القوة الحاكمة فتشتمل عند الشيخ رفاعة الطهطاوي على ثلاثة أشعة قوية، هي تقنين القوانين وتنظيمها أي السلطة التشريعية، وقوة القضاء وفصل الحكم أي السلطة القضائية، وقوة التنفيذ للأحكام بعد حكم القضاء بها أي السلطة التنفيذية، ويرى الطهطاوي أن هذه القوى الثلاث ترجع في النهاية إلى القوة الملوكية أي قوة الحاكم ولكنها مشروطة بالقوانين. وفي كتابه "أنوار توفيق الجليل في أخبار مصر" يعرض الشيخ رفاعة الطهطاوي فلسفته التاريخية التي يرى وفقا لها التاريخ كسلسلة متصلة الحلقات، لا سبيل إلى تفسيرها بالتاريخ الشخصي للملوك والقادة، وإنما بما تم انجازه في رفاه الناس والعمران. أما في كتابه "القول السديد في الاجتهاد

والتجديد" فيعرض فيه معنى الاجتهاد في الإسلام كما يراه. ويؤكد في كتابه "المرشد الأمين في تربية البنات والبنين" على شرح مفهوم الوطنية والمواطنة، حيث يؤكد على أن الوطنية أو الملة في عرف السياسة كالجنس، فهم جماعة من الناس السكان في بلد واحد وأخلاقها واحدة وعوائدها متحدة، ومنقادة غالبا لأحكام واحدة ودولة واحدة، وتسمى الأهالي والرعية والجنس وأبناء الوطن. ويرى الطهطاوي أن تمدن الوطن عبارة عن تحصيل ما يلزم لأهل العمران من الأدوات اللازمة لتحسين أحوالهم حسا ومعنى. ويشير الشيخ الطهطاوي في كتابه هذا إلى حقوق الموطنة، ويعددها في ألا يجبر إنسان على أن ينفي من بلده أو يعاقب فيها إلا بحكم شرعي أو سياسي مناسب لأصول مملكته، وألا يكتم رأيه في شيء شرط ألا يخل بما يقوله أو يكتبه بقوانين بلده.

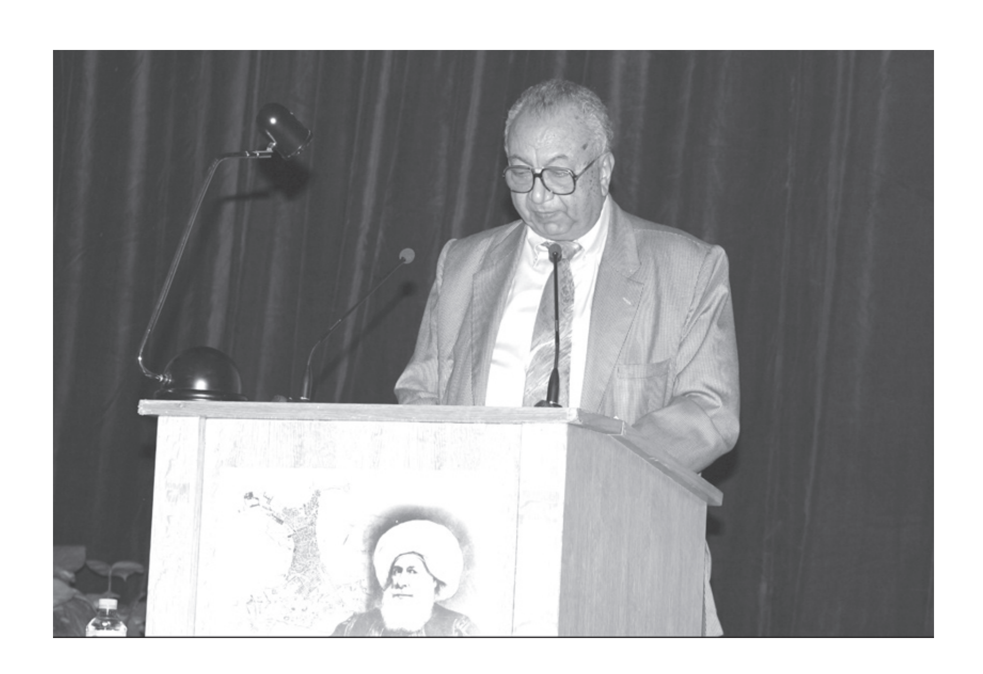
هكذا لعبت مؤلفات والترجمات التي قام بها الشيخ رفاعة بنفسه أو من خلال مدرسة الألسن دورها كأداة في نقل الأفكار التحررية والليبرالية بجانب نقل أفكار برنامج النهضة. فلقد اضطلعت مدرسة الألسن بترجمة ألف كتاب في مختلف العلوم تحت رعاية الطهطاوي، حيث استهدفت نقل علوم الغرب الحديثة في مجالات النظم والقوانين للجيش والأسطول والمستشفيات والإدارات الحكومية، وذلك نقلا عن مختلف اللغات أوربية إلى اللغة العربية، كما مهدت حركة الترجمة لانتشار الفكر والثقافة العلمية، في مقابل الفكر والثقافة الدينية، وهو ما مهد للأفندية أن يحلوا محل المشايخ في الزعامة الفكرية في مصر خلال القرن الـ١٩.

كما اتجهت بعض الكتب المترجمة إلى تثقيف الشعب الذي أقبل عليها لدرجة إعادة طبع بعضها عدة مرات، مثل كتاب "كنوز الصحة ويواقيت المنحة"، وكتاب "الدرر الغوال في معالجة أمراض الأطفال"، وهو ما دفع مدرسة الألسن فيما بعد للاهتمام بترجمة كتب الأدب والتاريخ والرحلات وحتى كتب الأطفال ونشرها، مثل كتاب "حسن الاختراع في شخص قدر الصباع" وهو من ترجمة الشيخ رفاعة الطهطاوي وطبعته مطبعة بولاق عام ١٨٤٥. ويذكر لحركة الترجمة أثرها في إثراء اللغة العربية بمصطلحات لم تكن تعرفها قبل ذلك، مثل الميكانيكا والبوليتيكا والتلغراف والفسيلوجي..إلخ. كما أدى ازدهار حركة الترجمة إلى زيادة وضع القواميس للغات المختلفة، وظهور مترجمين مصريين على درجة عالية من الحرفية والثقافة.

هكذا مهدت حركة الترجمة لرقى حركة التأليف والإبداع وازدهارها، فألف الشيخ رفاعة "المرشد الأمين"، و"أنوار توفيق الجليل"، و"التحفة المكتبية"، و"تلخيص الإبريز" وغيرها من الكتب، وكذلك كان الأمر مع علي باشا مبارك وغيره من طلاب البعثات العلمية، وهو ما أدى إلى نهضة أخرى في مجال الطباعة والنشر. فمنذ أن أنشأ محمد علي مطبعة بولاق سنة ١٨٢٠، وهي المطبعة والتي تحملت العبء الأكبر في طبع الكتب في مصر طوال النصف الأول من القرن ال١٩، ظهر فيما بعد العديد من المطابع الحكومية الأخرى التي عاونتها وكانت ملحقة بالمدارس مثل مطبعة مدرسة الطب، الطوبجية وديوان الجهادية ومطبعة القلعة التي أنشئت خصيصا لطبع الوقائع المصرية ومطبعة مدرسة المهندس خانة ومطبعة ديوان المدارس. وفضلا عن هذا، فلقد ساعد على رواج عملية النشر تأسيس العديد من الجمعيات العلمية التي ظهرت في تلك الفترة، مثل الجمعية المصرية التي تأسست عام ١٨٣٥، وكان من بين أهدافها طباعة الكتب المهتمة بالشرق ونشرها، والجمعية الأدبية المصرية عام ١٨٤٢ التي كان هدفها طبع النصوص الهيروغليفية ونشرها. وعلى امتداد النصف الأول من القرن الـ١٩ تمت طباعة ٨٦٧ كتابًا كان الكثير منها مترجما عن اللغات الأجنبية.

ولقد شكلت هذه العوامل مجتمعة البداية في تغيير نمط حياة المصريين من النمط التركي المملوكي القروسطى إلى نمط مدني حديث، بداية من الملابس المستخدمة وأثاث المنازل، مرورا بوسائل الانتقال، وانتهاء بالعادات والتقاليد والاهتمام بمظاهر الصحة العامة والنظافة، وتغير أنواع الطعام، والاهتمام بممارسة الرياضة والتنزه، وهو التغير الذي أصبح واضحا وملموسا في عصر الخديوي إسماعيل.

بزوغ الوعي القومي المصري



كان لمحمد علي الفضل في عودة المصريين إلى صناعة السلاح بعد أن هجروها لقرون، منذ أن اتصلت مصر بالإمبراطوريات: اليونانية والرومانية والعربية، وهى إمبراطوريات كانت تعتمد في حروبها أو في حكم البلاد التي فتحتها ومنها مصر على المرتزقة من العبيد أو من شعوبها البدوية. وكان بناء الجيش المصري على يد محمد علي فرصة أتاحت للمصريين الانصهار في كتلة واحدة منتظمة، مكنتهم عبر الحروب من الالتقاء في ميادين القتال بشعوب أخرى، وهو ما ساهم في نمو شعورهم بشخصيتهم وبوحدتهم واختلافهم عن غيرهم من الشعوب.

لهذا، كان تأسيس الجيش المصري – بالإضافة إلى كل الانجازات والمشروعات التي تميز بها عصر محمد علي من مدارس وبعثات ومشروعات صناعية وأسس جديدة لتنظيم الدولة – بمثابة الأرض الخصبة التي نمت فيها معاني الوطنية المصرية، والتي ظهرت في كبرياء أهل الريف وفقراء المدن واعتزازهم بزى الجندية كما أشار الجبرتي في كتاباته، وكما تردد ذلك بشكل واضح في كتابات رفاعة الطهطاوي وعلي مبارك وغيرهما من كتاب ذلك العصر. ففي كتاب رفاعة الطهطاوي المعنون بـ "مباهج الألباب المصرية في مناهج الآداب العصرية"، الذي وضع لمطالعة طلاب المدارس، كانت هناك أول إشارة للوطن ومعناه، ومصر ومزاياها،ثم يقترب علي مبارك أكثر من فكرة القومية في كتابته، وكان كل من رفاعة الطهطاوي وعلي مبارك من ضمن الذين أرسلهم محمد علي في البعثات العلمية لأوروبا.

كذلك، فإن هذا الصرح الكبير الذي تم إنشاؤه في عهد محمد علي، قد قام على روح التسامح وهو ما يظهر بشكل واضح في الحماية التي خص بها المسيحيين من كل المذاهب، وكذا في ضمه لخدمته أشخاصا قادرين دون أي تمييز بسبب الدين.

فعلى امتداد العصر العثماني المملوكي، لم يلعب أقباط مصر إلا دورًا ضئيلاً في حياة المجتمع المصري، واقتصر هذا الدور على احتفاظهم بجزء من العمل الإداري الذي لم يخرج من أيديهم منذ عصور بالغة القدم، وهو الجزء الذي تحدد في مسك سجلات الضرائب والدخول والملكيات، أي أنهم باختصار كانوا الملمون بمساحة مصر وعمليات تقسيم التركات العقارية.

وقد أدرك الأقباط من جانبهم، على امتداد عصور ما قبل دولة محمد علي، عملية استبعادهم بسبب الدين من الوظائف الإدارية الأخرى، وأدركوا عن حق الفائدة التي سوف تعود عليهم لو أنهم كانوا نافعين بشكل تام لهؤلاء الحائزين على السلطة المطلقة. ونتيجة لهذا أخفوا كل ما يمكن أن يساعد على نقل الوظائف التي يشغلونها إلى أيدٍ أخرى، وتوصلوا بمعونة من المبادئ الأولية للحساب، وبأسلوب الكتابة الدارجة وبحروف لغتهم القديمة التي يستخدمونها في كتابة العربية، توصلوا إلى جعل عمليات مسح الأراضي وتحصيل الضرائب وحسابها فنا غامضا ملغزا هم وحدهم المتمرسون به؛ وهذا هو ما مكنهم من الاستيلاء على جزء من حصيلة هذه الضرائب. ولقد كان للسياسات التي اتبعها محمد علي والتي كان لها آثار بعيدة المدى، خاصة في مجال إعادة تشكيل القوى الاجتماعية، تأثيرها الكبير في فئة الأراخنة القبط أو كبار المباشرين، الذين فقد عدد كبير منهم مكانتهم وامتيازاتهم مع إلغاء نظام الالتزام، وتعديل نظام حيازة الأراضي الزراعية، وتسديد الضرائب مباشرة للدولة وفق نظام منضبط وموحد. ومع ذلك، فقد أتاح محمد علي الفرصة لعدد كبير منهم لتقلد أهم المناصب في البلاد، كما اختار منهم حكاما في الأقاليم المصرية، في محاولة منه لتعميق سياسة التسامح الديني في المجتمع المصري. فكان هناك رزق أغا الذي عينه محمد علي حاكما للشرقية ومكرم أغا الذي عين حاكما لأطفيح في مديرية الجيزة، وميخائيل أغا الذي كان حاكمًا لإقليم، الفشن، وبطرس أغا الذي عين حاكما لإقليم برديس، والمعلم غالى الذي أصبح كبير المباشرين أي المسئولين عن تحصيل الضرائب، وابنه باسيليوس الذي عينه محمد علي مديرا لحسابات الحكومة المصرية وأنعم عليه بلقب بك؛ وبالتالي يعد محمد علي أول من أعطى الأقباط الرتب المدنية. وكان عدد كبير من الأقباط ونصارى السوريين والأرمن يشكلون جزءا كبيرا من الصفوة المحيطة بـ محمد علي، إذ اختار منهم مأموري البلاد. ومن المعروف أنه لم يسبق لمن حكموا مصر من المسلمين أن سمحوا لأحد المسيحيين بتقلد مثل هذه الوظائف. ومن أبرز الشخصيات التي حازت ثقة الباشا محمد علي، عبود النصراني الذي كان كاتبا للخزينة؛ ووصلت ثقة الباشا فيه إلى درجة جعلته يقتنع بأن يوليه الدفتر دارية. كما كان هناك العديد من الأقباط الذين تم إرسالهم ضمن طلاب البعثات العلمية للخارج، والذين عادوا بعد ذلك ليشغلوا مواقعهم في مؤسسات الدولة، مثل أرتين شكري، واسطفان رسمي عضوا

البعثة العلمية إلى فرنسا، وكلاهما تخصص في دراسة الإدارة الملكية، وقام بالتدريس بعد عودته في مدرسة الفنون والإدارة الملكية التي اهتمت بإعداد الموظفين لجميع المناصب عام ١٨٣٤.

وهكذا، شكل الأقباط بوجه عام أهم روافد الطبقة الوسطى التي تميزت في حرف ومهن معينة، مثل أعمال الصيارفة وأشغال الصاغة في المدينة والأعمال الإدارية والكتابية في المستويات الوسطى والعليا بدواوين الحكومة؛ أما في القرى، فقد تولوا وظائف الوزانين والمساحين. وكان للتحول النوعي الذي أرساه محمد علي، سواء في سياسة التسامح الديني أو بناء الأساس الموضوعي لتبلور مفهوم المواطنة، بمعنى المساواة بين كل طوائف الأمة وأبنائها، أثر أسفر عن اشتراك الأقباط واليهود في حياة الجندية، خلافا لما كان معمولا به في الدولة الإسلامية (حيث اقتصر حمل السلاح على المسلمين). ولقد التحق المسيحيون واليهود بكل من الجيش المصري والأسطول المصري، في ظل نظام التجنيد الذي وضعه محمد علي لأول مرة مثلهم مثل أقرانهم المسلمين، وهو ما أدى إلى كسر الحواجز أو التقسيمات الطائفية بين فئات المجتمع، كواحد من أهم سمات الدولة القومية الحديثة.، ولهذا فقد أسهم النظام الجديد للجندية - القائم على التجنيد الإجباري لكل المصريين - في فرض وحدة السلطة وتأمين البلاد وإيجاد نوع من الوطنية المتجانسة في مصر، وهو ما يعنى أن الجيش أصبح مؤسسة لتكوين المواطنة وبلورتها بالمعنى المدني الحديث.

ورغم هذا يجب الإشارة إلى أن الجيش النظامي الحديث الذي أنشأه محمد علي لخدمة مشروعه، والذي كان يشكل القوة الدافعة خلف إقامة الدولة البيروقراطية الحديثة، واستحداث أدوات السلطة الانضباطية الحديثة - وهي السلطة التي كان إنشاؤها وثيق الصلة بولادة الشعور القومي المصري - يعنى أيضا بإيجاز أن القومية المصرية وُلدت والدم ينضح من كل مسامها، إذ أنها نشأت على وجه التحديد من خلال تقديم عشرات الآلاف من الأسر الفلاحية ليلقوا حتفهم قرباناً على مذبح النهضة الوطنية.

حصـــاد التجربـــة



عندما جاءت الحملة الفرنسية إلى مصر، كانت قضية الأخذ عن الغرب مطروحة في إطار حركة الإصلاح في الدولة العثمانية التي قادها السلطان سليم الثالث (١٧٨٩/١٨٠٧). ومع الغزو الفرنسي لمصر عام ١٧٩٨، أدرك المصريون المدى الذي وصلت إليه الحضارة الغربية في مجالات الحياة المختلف، وفي الوقت نفسه تباينت مواقف العلماء من العلم الغربي. وفي الوقت الذي يعترف فيه الجبرتي ضمناً بعجز العقل العربي عن استيعاب علوم الغرب في تعليقه على بعض التجارب التي شاهدها في المعهد الذي أقامة الفرنسيون في القاهرة، نجد أن الشيخ حسن العطار يرى أن مصر يجب أن تتقدم وأن يوجد بها من المعارف والعلوم ما ليس فيها، ثم يتعجب من المدى الذي وصل إليه العلم الفرنسي في التطبيق. وعلى هذا، فعندما وصل محمد علي السلطة عام ١٨٠٥، كانت قضية الأخذ عن الغرب مطروحة، وكان الباشا بمشروعه الطموح هو الأقدر والأسرع في تنفيذ برنامج متكامل للأخذ عن الغرب في إطار مشروع بناء الدولة الحديثة. ومن أجل هذا السبب، فإن تجربة محمد علي ستبقى من أغنى التجارب وأكثرها إثارة للجدل، بحكم الانجازات الكبيرة التي تحققت من جهة، فضلاً عن أن هذه التجربة كانت نموذجا للإخفاقات والانتصارات في آن واحد من جهة أخرى. فما تحقق على كافة المستويات العسكرية والاقتصادية والتعليمي، يعد أمرا استثنائيا في التاريخ المصري الحديث. إذ أن هذه الحقبة قد شهدت نشأة الدولة المصرية الحديثة، وتحقق الاستقلال القومي، كما تم بناء الدعائم الكفيلة بالقيام به، حيث تأسس الجيش المصري، والأسطول المصري، والثقافة المصرية، كما وضعت أسس النهضة العلمية والاقتصادية في البلاد. والخلاصة أن إصلاحات محمد علي وإجراءاته شملت كل أوجه الحياة في مصر، سواء في القرية أو المدينة التي اتسعت وأعيد بناء تركيبها الاجتماعي وصيغت علاقاتها الاجتماعية من جديد،حكامًا ومحكومين، أجانب وأتراكًا ومصريين، على اختلاف طوائفهم وفئاتهم، رجالاً ونساء. إذ أن محمد علي سمح للمرأة بالتعليم، وهو أمر كان جديد تماما على المصريين، كما شملت التغييرات بروز مراكز حضارية جديدة لم يكن لمصر عهد بها. وهكذا شهدت مصر نوعا من الحراك الاجتماعي لم تعرفه من قبل، من حيث انتقال المصري من فئة اجتماعية إلى أخرى، بل أن التغييرات شملت البدو وسكان الصحراء الشرقية والغربية. ولقد تم هذا عندما نجح محمد علي في حل مشكلة القبائل الرحل، وعمل على توطينها وربطها

بالأرض. وهكذا وصلت قبضة الدولة إلى كل أرجاء البلاد في الحضر والريف والصحراء، حيث خضعت لسلطة مركزية، فترابطت بذلك أنحاء البلاد، الأمر الذي دعم نمو إحساس المصريين بكيانهم القومي المتميز. ولقد نما ذلك الإحسان بشكل ملحوظ من خلال تأسيس الجيش ونظام التجنيد العام الإجباري، بجانب نظام التعليم الحديث؛ إلا أن هذه التجربة الواعدة رغم هذا كانت تحمل بداخلها – نتيجة التحديات التي واجهتها – الكثير من عوامل انهيارها.

إذ أن صعود محمد علي ونجاحه كقائد، يعود إلى قدرته الفذة على قراءة الصراعات على كافة مستوياتها، سواء بين طوائف وجماعات محلية أو بين دول كبرى، أو بين إمبراطوريات شرقية متسعة وتحالفات غربية تحمل داخلها بدورها تناقضاتها الكبرى؛ ويعود نجاحه كذلك إلى مقدرته على قراءة البشر وخبرته بطبيعتهم ودواخلهم. وتكشف تلك السمات عن الدور الفائق الذي أثرت السمات الفردية في مسار عملية الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي ومناهجها، والتي تمكن محمد علي بواسطتها أن ينجح في بناء اقتصاد متنوع ومستقل في إطار السوق العالمي، تلعب فيه الدولة الدور الرئيسي في إحداث التراكم الرأسمالي. ولقد اتخذ محمد علي في هذا الصدد شكلا يقترب من رأسمالية الدولة، إذ أن الدولة على عهده أصبحت المحتكر شبه الوحيد لوسائل الإنتاج، في قطاعات الإنتاج الزراعي والصناعي، وكذا القطاع التجاري، وبالتالي احتكرت ناتج العمل الاجتماعي. ونظرا لسيطرة النشاط الزراعي على الاقتصاد المصري خلال تلك الفترة، فقد استهدف مشروع محمد علي تعبئة الفائض في القطاع الزراعي إلى أقصى الحدود، وتركيزه في يد سلطة الدولة وإعادة استخدامه لبناء مشروع دولته. ورغم هذا، يمكن القول أن محمد علي لم يبدأ حكمه في مصر ولديه نموذج واضح للإصلاح، أو حتى فكرة واضحة عن السبيل إلى حكم البلاد، حيث إنه تبنى في البداية سلسلة من السياسات المرحلية، التي لم تنبثق عن معتقدات اقتصادية معينة، إلا أنها في مجملها شكلت مدخلاً ميركانتيليا (= تجاريًا)، ولم يكن ذلك لأن الباشا الوالي ورجاله كانوا من أتباع هذا الاتجاه عن وعي وإدراك إذ أن هذا المصطلح لم يكن حتى معروفا لهم، ولكنهم اتخذوا سياسات اقتصادية كانت تقتني بإخلاص خطى مبادئ الميركانتيلية. فالاهتمام بالتصدير الذي تلته العديد من الإجراءات للسيطرة على موارد البلاد الزراعية، خاصة محاصيل التصدير، أدى إلى زيادة التبادل التجاري مع أوروبا وتوسيع رقعة التجارة وصدور مزيد

من الإجراءات الهادفة إلى تغيير نظام حيازة الأرض لمواجهة احتياجات التصدير. وأدى ذلك إلى توفير موارد ضخمة وجهت للاستثمار في الصناعة، وحينما شرع العمال في العمل وبدأت المصانع في الإنتاج، كان لابد من التوسع العسكري لإيجاد أسواق جديدة للمنتجات المصنعة، ومواد خام تفتقدها مصر لتغذية المصانع الجديدة. غير أن هذه السياسات قد شكلت في مجملها نقاط ضعف وعوامل تصفية التجربة فيما بعد، نظرا لما أفضت إليه من نتائج تفاعلت مع العديد من المتغيرات الدولية في ذلك العصر، بحيث أدت نتائج السياسات الداخلية مع الضغوط الدولية إلى بدء العد التنازلي إيذاناً انهيار التجربة. وهى النتائج والتفاعلات التي نشأت عن:

أولاً: عدم اقتناع محمد علي بالتطلع إلى الاستقلال والاعتماد على مصادر الثروة في مصر وحدها والاكتفاء بها، الأمر الذي أثار مخاوف الدول الأوربية، ودفعها مبكرا لمقاومة مشروعه. فما أن تملك محمد علي كل مقومات الدولة (جيش وأسطول يحمى أراضيه من الغزوات)، وما إن استثمر رؤوس أموال ضخمة في الزراعة الرامية إلى التوسع وفي الصناعة المنطلقة، وما أن حظى بسلطة مركزية مهيمنة على الأوضاع الداخلية، حتى طمح في أن يذهب إلى مدى أبعد. فقد حتم التوسع الاقتصادي الحصول على أسواق، وكان يمكن لمصر نفسها أن تصبح سوقا محتملة، لو أن ثروة البلاد وزعت بصورة أكثر عدلاً، بحيث تسمح للسكان المحليين بخلق سوق لمنتجاتهم؛ وهو مبدأ طرحه بعض علماء الاقتصاد السياسي في ذلك الوقت. إلا أن هذا كان خياراً لم تكن الصفوة الجديدة راغبة في النظر فيه، إذ أنه كان قمينا بأن يؤدي إلى الإقلال من ثرواتهم، وكان الخيار الوحيد خياراً إمبريالياً، يتوافق مع الفكر الميركانتيلى بصبغته الإمبريالية. ويمكن القول أن محمد علي قد وجد نفسه واقعا في أسر حلقة شريرة، فلكي يفرض الاعتراف باستقلاله عن العثمانيين والأوروبيين على حد سواء — حيث إنهم كانوا يقمعون أية مطالبة بالاستقلال – كان عليه بالضرورة أن يتخطى حدوده الإقليمية ويكون إمبراطوريته، فضلا عن أنادته شواغله الاقتصادية قد حدت به من خلال حدس لا يخطئ إلى تكوين إمبراطورية، لكي يتمكن من الحصول على المواد الخام التي يحتاجها لبناء مثل هذه الإمبراطورية، ولكي يجد أسواقا لسلعه الصناعية. ولقد اتبع محمد علي

في هذا الصدد ممارسات الدول الأوربية التي سبقته في تبنى السياسات الميركانتيلية، مثل إنجلترا وفرنسا اللتين سعيتا إلى بناء مستعمرات في العالم الجديد للأسباب ذاتها. ولعل هذا هو ما دفعه إلى اعتبار التوسع العسكري والمخططات الامبريالية أمورا حيوية لبرنامجه الخاص بالتنمية الاقتصادية، وكذا برنامجه الخاص بالتنمية الاقتصادية أمرا حيويا للاستقلال؛ وهى السياسة التي واجهت انتكاسة خطيرة نتيجة تعارض سياسات الباشا الوالي مع مخططات إنجلترا وبعض الدول الأوربية الأخرى.

ثانيًا: حدث تطور الرأسمالية الأوروبية من رأسمالية تجارية أساسها الشركات الاحتكارية الكبرى إلى رأسمالية تجارية وصناعية، تلعب الغرف التجارية الدور الرئيسي في نشاطها، نتيجة للثورة الصناعية التي قامت في بريطانيا خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، ومعها حدث تغير في الأطر النظرية للرأسمالية الأوروبية، حيث تراجع مذهب التجاريين القائم على الاحتكار ليحل محله فكر عصر الاستنارة، الذي يقوم على حرية العمل وحرية التجارة. وعلى ذلك أصبحت بريطانيا تعمل خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر على تبني سياسة الباب المفتوح في مناطق واسعة من العالم وإزالة كل العوائق التي تعترض حرية التجارة.

وفي هذا الاتجاه وقعت بريطانيا معاهدة بلطة ليمان عام ١٨٣٨ مع الباب العالي، وهي المعاهدة التي تنص على إلغاء كل أنواع الاحتكارات في الدولة العثمانية، بما في ذلك نظام الاحتكار الذي طبقه محمد علي في مصر، والمناطق التي خضعت له بشكل جزئي في المشرق العربي. وكان من المنطقي أن يعارض محمد علي تطبيق تلك المعاهدة على مصر، ولكن ضغط بريطانيا في هذا الاتجاه ما لبث أن تحول من ضغط سياسي إلى ضغط عسكري لتطبيق شروط تلك المعاهدة، وأدى ذلك بالتالي إلى انهيار نظام الاحتكار الذي فرضه الباشا مما أفقد دولته جزءا كبيرا من مواردها الاقتصادية.

ويرتبط أيضا بالتطور الرأسمالي في أوروبا وما صاحبه من تطور تكنولوجي، وجود تطور موازٍ في الأبنية والمؤسسات وأشكال التنظيم الاجتماعي، وهو التناقض الذي وقعت فيه تجربة محمد

علي. فمما لاشك فيه أن محمد علي أدخل إلى مصر التكنولوجيا الحديثة، ولكن الملاحظة الدقيقة توضح أنه لجأ إلى تطبيق أشكال من التنظيم الاجتماعي، بهدف تمهيد الطريق للتحديث التكنولوجي. لكن هذه الأشكال من التنظيم الاجتماعي كانت هي بذاتها مخالفة ومضادة لأشكال التنظيم الاجتماعي التي دعمت التقدم التكنولوجي لانطلاق أوروبا في عصر صعود الرأسمالية، والمشروع الحر والملكية الفردية، والتوسع الرأسمالي. والحق إن محمد علي قد حاول أن يحل مشكلة التراكم الرأسمالي الذي يحتاج إليه للتحديث والنمو الاقتصادي من خلال تنظيمات اجتماعية ما قبل رأسمالية، فنصب نفسه المالك الوحيد للأرض الزراعية، وأقام صناعات جديدة مملوكة للدولة على أسس احتكارية. فلقد احتكرت الدولة التجارة في معظم الحاصلات الزراعية، وكذلك الحال بالنسبة للتجارة الخارجية، وهو ما أدى إلى خلق نمط من نظم رأسمالية الدولة التي دمرت الطبقة المتوسطة المصرية، التي كان عليها أن تأخذ على عاتقها نتيجة سعيها وراء المكاسب والأرباح عبء خوض مخاطر المبادرة بالتجديد والتطوير وتحمل تكلفتها. كذلك لم يحدث أي تقدم حقيقي في مجال تنظيم العمل، حيث اعتمد محمد علي على السخرة كعمل مجاني مفروض على السكان واعتبره أمرا طبيعيا بل واقتصاديا.

ثالثًا: كان الموقع الاستراتيجي لمصر وعضويتها في أسرة الإمبراطورية العثمانية، من أهم العوامل التي جعلت التجارة مع باقي الأقاليم العثمانية واحدا من أهم مصادر الدخل بخلاف الزراعة. ثم تحولت مصر بعد ذلك إلى مصدر للمواد الخام المصنعة في أوروبا وسوقا لتصريفها، وهو ما دعم اندماج الاقتصاد المصري بشكل تدريجي في النظام العالمي الأوروبي، خاصة بعد توسع محمد علي في زراعة المحاصيل التصديرية، لدرجة أن أوروبا أصبحت هي الشريك التجاري الرئيسي لمصر. ولقد أدى ذلك إلى ازدياد القابلية للانصياع للضغوط والتوجهات الاقتصادية للتجارة الأوربية،خاصة ضغوط شروط معاهدة عام ١٨٤١ التي اضطر الباشا إلى قبولها، بعد أن تم تجريده من كل فتوحاته باستثناء السودان وولاية مصر. وتنص هذه المعاهدة على: تحديد أعداد الجيش المصري بـ١٨ ألف جندي، تطبيق قوانين الباب العالي ولوائحه ومعاهداته في مصر، ومن بينها تلك المتعلقة بإنهاء سياسة الاحتكار ودعم حرية التجارة.

لذلك، فمع غياب سياسة حظر الاستيراد وبالتالي غياب السوق المغلقة، وغياب الجيش الكبير الذي يستهلك معظم السلع المصنعة، انتهى الأمر إلى تباطؤ حركة التصنيع المصرية، وجرى تفكيك معظم الصناعات المتعلقة بالحرب. ومنذ ذلك الحين، تم توجيه الجهد التجاري المصري لتحويل البلاد إلى سوق لتصدير المنتجات الزراعية إلى أوروبا، وهو الأمر الذي حدا الخبراء الأوروبيون إلى حث الحكومة المصرية على إتباعه، حيث يجرى تصنيع هذه المنتجات لتباع مرة أخرى إلى مصر كمنتجات مصنعة، خاصة أن تطور الصناعة المصرية – وتحديداً صناعة المنسوجات القطنية والكتانية – كان يشكل مجالا كبيرا للتنافس مع إنجلترا ويهدد مصالحها. إذ أن المنسوجات المصرية حققت انتشارا كبيرا في سوريا والأناضول والسودان، وكانت هذه جميعا أسواقا شبه مضمونة للمنتجات الإنجليزية. ولهذا، فقد اعتبرت بريطانيا منذ البداية أن سياسة التصنيع التي اتبعها الباشا سيترتب عليها خراب مصر الاقتصادي، على الرغم من أن هذا الأمر لم يكن يشغل بال إنجلترا بالمرة، لأنه لو صحت هذه المخاوف لما عارضت انجلترا عملية التصنيع على أساس أنها سوف تضعف الاقتصاد المصري، وبالتالي تفقر الباشا وتحول دون تحقيق طموحاته. إلا أن الحقيقة أن إنجلترا كانت تريد أن تحول المزيد والمزيد من الأراضي المصرية لزراعة القطن، وهو ما نجحت فيه إلى حد كبير، حتى أن مصر تحولت في النهاية إلى مجرد مزرعة للقطن، وتحدد بذلك موقعها على خريطة تقسيم العمل الدولي.

رابعًا: أفضت جهود محمد علي في تأسيسه لدولته إلى إقامة نظام إداري مركزي، وانطوت هذه الجهود على سلسلة من القرارات المرحلية استجابة للظروف. ولقد صنعت هذه الاستجابات والقرارات في التحليل النهائي الزخارف الخاصة بدولة حديثة، كان التقدم فيها يتم خطوة خطوة في سلسلة من التجارب والأخطاء، التي أسست سلطة مركزية وحققت سيطرة على التجارة الداخلية والخارجية، وإصلاحا شاملا للزراعة، وإقامة للصناعة، وحققت أخيرا التوسع فيما وراء الحدود. كذلك كان القانون والنظام هما حجر الزاوية في سياسة محمد علي الداخلية في مصر، وكان ذلك هو السبب الرئيسي الذي استحق من أجله تأييد العلماء والتجار الذين رأوا فيه مثيلاً لعلي بك الكبير، وهو ما يبشر بحلول حقبة من الاستقرار والأمن يتمكنون خلالها من التفرغ

لأعمالهم، بعد الهزات والانهيار الذي عانت فيه مصر في نهاية حكم بكوات المماليك، واستمر حتى سنوات صراعهم على السلطة بعد خروج الحملة الفرنسية، وهو ما أدى إلى تدمير الحياة المالية والاقتصادية للبلاد.

إلا أن مشروع محمد علي قد تم إنجازه بعيدًا عن الطبقة الوسطى من التجار والعلماء، وهى الفئات التي برز دورها إبان فترة أواخر القرن الثامن عشر وخلال مقاومة الحملة الفرنسية، ثم خلال فترة ما يسمى بالفوضى السياسية (١٨٠١-١٨٠٥)، ثم أُثناء ثورة القاهرة عام ١٨٠٥ والتي جاءت بمحمد علي إلى السلطة. غير أن محمد علي قام بتصفية عناصر الثورة من العلماء والتجار وشيوخ الطوائف الحرفية سياسيا، وأضعف أثرهم الاقتصادي لأبعد مدى نتيجة تطبيقه لسياسات الاحتكار. وعلى ذلك، فعندما حدث الغزو الاقتصادي للسوق المصرية عقب انهيار نظام الاحتكار، لم تكن هناك طبقة تجارية مصرية قوية تقاوم ذلك الغزو الاقتصادي الخارجي. كذلك ضاقت القوى المنتجة الرئيسية في المجتمع - وهم الفلاحون والعمال - ضاقت ذرعًا بالتجربة. فلقد عانى الفلاحون في إطار مشروع محمد علي من سياسة الاحتكار التي اتبعها، والتي بدأت في التصاعد منذ عام ١٨١٢ باحتكار محاصيل الحبوب في الصعيد، بما في ذلك الكمية التي كان الفلاحون يستبقونها لاستهلاكهم الخاص، وكذا بالحيلولة بين المزارعين وبين بيعهم لحبوبهم للتجار مباشرة، وهى العملية التي تصاعدت وشملت كل المحاصيل. ولقد أدت هذه السياسة في النهاية إلى سلسلة من الأزمات الغذائية وعجز في الاستهلاك المحلى للحبوب. ويذكر الجبرتي أنه في ربيع سنة ١٨١٦ لم تكن توجد حبوب في الأسواق، وأن محمد علي باع ١٠٠٠ أردب من قمحه للتجار المحليين، وأن هذه الكمية نفذت في يومين. وقد أسفرت سياسة الاحتكار هذه عن أضرار غير محدودة بمصالح الفلاحين المصريين، الذين كانوا مجبرين على تسليم محاصيلهم للباشا بسعر منخفض، وبالتالي لم يجنوا أي ربح من الأسعار المرتفعة التي كان يتقاضاها محمد علي من التجار الأجانب؛ كما أنهم كانوا يتسلمون مجرد إشعارات ضرائب بدلا من ثمن محاصيلهم. كما عانوا أيضا بشكل دوري من تزايد الضرائب التي شكلت ضغوطا كبيرة عانى منها الفلاح المصري، وهو المنتج الأساسي في البلاد. فقد ارتفعت من ٦,٨٥٥,٧٠٠ قرش في زمن الاحتلال الفرنسي إلى ٦٦,٠٥٤,٠٥٦ قرش عام ١٨٢١، ووصلت إلى ٢٣٠,٠٠٠,٠٠٠ قرش

عام ١٨٤٤، وأصبحت عبئًا لا يطاق خاصة مع تزايد المساحات المعفية من الضرائب، حتى قاربت على المليون فدان قرب نهاية عصره. كما عانى الفلاحون كذلك من السخرة أو العمل الإجباري في مشروعات الدولة من حفر ترع وحماية جسور وبناء سدود، وهي سخرة كانت تستمر حوالي تسعة أشهر كل عام. ولقد بلغ متوسط ما يساهم به الفلاح في أعمال السخرة شهرين في السنة، حيث كان الفلاح يستدعى للعمل في أي مكان بمصر وليس في نطاق قريته، وكان العمل يتم تحت أسوأ الظروف بما فيها نقص الغذاء. ولقد أدت هذه السخرة إلى جعل الفلاحين عنصرًا ساخطًا على نظام محمد علي، بعد أن أدت سياسات استنزاف الفائض من قطاع الزراعة في النهاية إلى إفقار الفلاح وإفقار الريف وتدمير الزراعة. وفي الحق إن حالة الفلاح تحسنت نسبيا عما كانت عليه زمن المماليك، ولكنه مع ذلك حرم من حق التملك وأصبح مستهدفا للضرائب الفادحة وظلم موظفي الحكومة له، مما جعله في حالة من البؤس والتعاسة رغم زيادة الإنتاج الزراعي. وذلك على الرغم من أن دخل مصر من التجارة الخارجية وصل سنة ١٨٣٦ إلى ١٣٠ مليون فرنك، في الوقت الذي لم يتجاوز عدد السكان فيه ثلاثة ملايين نسمة، وهي نفس قيمة عائد التجارة في فرنسا التي كان عدد سكانها يقرب من ٣٢ مليون نسمة سنة ١٨٣٠ أي أنه رغم الرخاء الاقتصادي الذي صنعه الفلاح المصري فإن مستواه الاجتماعي لم يتغير.

أما الحرفيون، فقد أصبحوا في ظل احتكار الصناعة يعملون لدى الدولة كعمال مأجورين، ومن رفض منهم هذا تحول للعمل الزراعي هربًا من سوء معاملة الموظفين والنظام العسكري الذي أديرت به المصانع. وكان المصريون المنتجون يشعرون وهم يبنون هذا المشاريع الكبيرة أنهم بمثابة أنفار سخرين للعمل في دولة محمد علي، ومن ثم فلم يتحمس أحد للدفاع عن التجربة حينما تعرضت للانهيار. وعلى الرغم من أن الخطوات الأولى في إصلاح نظام حيازة الأرض قد لاقت ارتياحًا من قبل كبار الملاك من رجال الدولة والجيش – نظرا لما حصلوا عليه من أراضى واسعة إلا أنهم بمرور الوقت أصبحوا يسعون إلى تقويض نظام الاحتكار، الذي يحول دون تسويق محاصيلهم في سوق حرة. وبذلك التقت مصالح تلك الفئات بمصالح إنجلترا والدول الأوروبية المطالبة بتطبيق سياسة الباب المفتوح وإنهاء نظام الاحتكار. ومن أجل هذا، لم تكن اتفاقية لندن هي وحدها السبب الرئيسي في انهيار التجربة، فلعل النظر في الأوضاع الاجتماعية والقواعد

التشريعية الصارمة التي اتسمت بقدر كبير من القسوة. يبين بعض الأسباب المهمة لهذا التدهور الذي أصاب التجربة، وذلك حينما فقد الباشا سيطرته على مقاليد الأمور.

خامسًا: دفعت جمهرة المصريين (خاصة الفلاح المصري) ثمن الاستقلال والتحديث غاليا من عرقهم ودمائهم وأرواحهم، خاصة في ظل الأساليب القاسية التي اتبعها محمد علي في الحصول على فائض الإنتاج الاجتماعي، لتوفير الموارد المالية والمادية اللازمة لبناء الجيش، أو في التجنيد للحصول على الجنود. ولقد دفع هذا الفلاحين إلى الشعور بحالة ضيق ومقاومة ورفض في كثير من الأحيان. وقد اتخذ ذلك الرفض أكثر من مظهر مثل الهرب من الأرض إلى سوريا، حيث هرب إليها ما يقرب من ٢٠٠٠ عائلة مصطحبين معهم قطعانهم وماشيتهم، أو إلى أراضى المستنقعات وقبائل البدو والمدن الكبيرة، الأمر الذي أدى إلى خراب قرى بأكملها وخلوها من سكانها في أواخر عصر محمد علي. وبحلول عام ١٨٣١ كان هناك ما يقرب من ٢٥٪ من الأراضي الصالحة للزراعة في صعيد مصر متروكة بورا بدون زراعة لقلة الأيدي العاملة، كما قام الفلاحون في أحيان أخرى بإحراق المحاصيل حتى لا تصل إلى سلطات محمد علي، بل إن الأمر وصل في بعض الأحيان إلى حد تشويه الفلاحين لأجسامهم هربًا من التجنيد بقطع إصبع السبابة اليسرى أو فقئ العين اليمنى، أو اقتلاع الأسنان الأمامية، للهرب من قهر الجندية حيث الخدمة فيها مدى الحياة، فضلا عن مع الرواتب الضئيلة وأخطار الموت في الحروب والحرمان من الحياة العائلية. وقد انتشرت عمليات تشويه الجسد إلى حد أن نتائج الفحص الطبي لمديرية جرجا التي تضم ستة وتسعين قرية لم يوجد بها إلا سبعة أشخاص فقط صالحون للتجنيد.

وكانت الثورة ضد نظام محمد علي هي الملاذ الأخير لمواجهة قسوة حكم الباشا، وهناك العديد من الانتفاضات الفلاحية التي شهدها عصر محمد علي: فخلال عام ١٨٢١ حينما تم الاستيلاء على محاصيل الحبوب، ثار مواطنو الصعيد في المنطقة التي تم فيها الاستيلاء فتعرضوا لمذبحة من قبل فرسان الباشا الألبان؛ وخلال عام ١٨٢٣ ثار أهالي المنوفية ضد التجنيد الإجباري

والضرائب المرتفعة؛ وفي الصعيد نشبت ثورة في شهر إبريل عام ١٨٢٤ امتدت من أسوان إلى إسنا، حيث كان الثوار يقومون بالاستيلاء على الشون الحكومية ونهب محتوياتها من المحاصيل وتقسيمها على الناس. ولقد انضمت معظم القوات المرسلة لإخماد هذه الثورة إلى صفوف الثوار، وظل الأمر كذلك إلى أن تمكن محمد علي – بمعونة المرتزقة الأتراك وحلفائه العربان – من سحقها. واستمرت الثورات المتفرقة حتى عام ١٨٤٠، حيث تشير الباحثة الأمريكية هيلين ريفلين إلى أن البلاد كانت على وشك الدخول في ثورة عامة ضد نظام محمد علي، بسبب التوسع في سياسة التجنيد وإنشاء نوع من الحرس الوطني. أما العمال الذين كانوا يجندون للعمل في المصانع بطريقة التجنيد في الجيش، فقد كانوا بدورهم في حالة ضيق شديد بسبب نظام العمل والأجور، ووصل ذلك الضيق إلى حد إحراق أحد المصانع في أسيوط حسب ما أكده الرحالة الإنجليزي سان جون.

ورغم إصلاح النظام الضريبي وانضباط هذا النظام، إلا أن اقتياد الفلاحين على بكرة أبيهم للتجنيد في الجيش أدى إلى وجود نقص واضح في الأيدي العاملة الزراعية، وصاحب هذا أيضا ارتفاع في قيمة الضرائب لسد احتياجات الدولة لتمويل حروب محمد علي ومشروعاته، وهو ما أدى إلى عجز كثير من الفلاحين عن سداد الضرائب المفروضة على أراضيهم. لهذا ابتكر محمد علي نظام ضمان خراج القرى، بمعنى أن تضمن القرى المجاورة بعضها أو الفلاحين الموسرين للمعسرين، وأن يقوموا بسداد العجز في الضرائب المفروضة عليهم، وهو ما أدى في النهاية إلى إفقار الموسرين والقرى الغنية. ثم تطور نظام تعبئة الفائض لتحصيل أكبر كم من الضرائب المقررة إلى نظام العهدة، حيث يتولى أحد الأعيان أو رجال الجيش دفع ضرائب قرى بأكملها من ماله الخاص، مقابل قيامه هو بتحصيلها من فلاحى هذه القرى، وهو ما شكل عودة مرة أخرى إلى ما يشبه نظام الالتزام، حيث قام أصحاب العهد باستنزاف الفلاحين وإرغامهم على دفع ما يزيد عن الضريبة المقررة بجانب تسخيرهم للعمل مجانا في أراضيهم.

وعلى الرغم من الاهتمام الذي أولاه محمد علي لحركة التصنيع، إلا أنها توقفت في أواخر عصره، وتداعت النهضة الصناعية وانهار الصرح الصناعي الضخم الذي تمت إقامته بعرق المصريين ودمائهم. وقد بدأت بوادر عملية الانهيار منذ عام ١٨٢٧ عندما بدأت الحكومة في

ترك معاصر الزيت للأهالي، ثم التخلي عن جزء من المصانع الخاسرة للمتعهدين، وأخيرا إغلاق بعض المصانع التي كانت تحقق خسائر. ثم جاءت معاهدة عام ١٨٤١ التي فرضت بملحقاتها تقليص أعداد الجيش المصري إلى ١٨٠٠٠جندى، وتطبيق اتفاقية عام ١٨٣٨ بمنع الاحتكار في أراضي الدولة العثمانية لتؤذن بالإنهيار الفعلي لحركة التصنيع. ويعود هذا الانهيار إلى عوامل عديدة، منها عدم توفر خامات الفحم والحديد بالبلاد وهما عصب عملية التصنيع في تلك الحقبة، مما اضطر محمد علي إلى استيراد الكميات اللازمة للصناعة المصرية من الخارج من الدول الأوروبية، وهو ما كلفه أموالا طائلة شكلت عبئا على ميزانية الدولة. ولقد ازداد هذا العبء إلى حد وقف استيراد خام الفحم (وهو مصدر الطاقة الأساسي للمصانع الحديثة) في بعض السنوات بسبب الحروب، وهو ما دفع محمد علي مضطرا إلى استخدام الدواب مثل البغال والثيران في إدارة الآلات. وترتب علي ذلك تعرض الكثير من الآلات التي تعمل بالطاقة المتولدة من الفحم للتوقف أو التعطل، وتكلفت الحكومة مبالغ أخرى طائلة لإعادة تشغيلها وإصلاحها أو صنع غيرها؛ كما أدى استخدام الحيوانات وحاجتها إلى التغذية والرعاية إلى زيادة تكلفة الإنتاج. وعانت المصانع التي أقامها محمد علي أيضا من سوء الإدارة وضعفها نتيجة عدم توفر طائفة الخبراء اللازمين لإدارة شئون المصانع الكبيرة وتنظيم أعمال الحسابات ومعدلات الإنتاج وربحيته، لهذا كانت بعض المصانع تتعطل أحيانا لوقت طويل لعدم توفر من يقوم على إدارتها. وفي أحيان أخرى، كان المدير الواحد يتولى إدارة أكثر من مصنع في الوقت نفسه، بالإضافة إلى أن أغلب هؤلاء المديرين كانوا ينتمون إلى طائفة الضباط المتقاعدين الذين لم تكن لديهم الخبرة الكافية في أعمال إدارة مثل هذه المؤسسات وتنظيمها، ولقد حرص محمد علي أيضا على الاحتفاظ لنفسه بحق التوجيه واتخاذ القرارات الخاصة بهذه المؤسسات، بل والتدخل في أدق التفاصيل فيها مما قلص سلطة المديرين الفعلية، وأدى إلى المزيد من تعقيد الأمور والفوضى. ففي بعض المصانع كانت تتوفر قطع الغيار والمواد الخام، في الوقت الذي لم تتوافر فيه الخامات وقطع الغيار لمصانع أخرى كانت تعانى عجزا شديدا يجبر الدولة على استيرادها من الخارج، وهو ما حمل الميزانية مزيدا من الأعباء نتيجة عدم توافر المعلومات الوافية لدى الإدارة المركزية، ونتيجة سوء التنسيق بين الوحدات الإنتاجية المختلفة.

كذلك، فإن استقرار عملية التصنيع ونموها وتطورها في أي مجتمع يتطلب توفر طائفة من الفنيين والمهندسين والعمال المهرة، القادرين على إنتاج التكنولوجيا المستخدمة وتطويرها، وهى طبقة لم تكن قد تشكلت واستقرت معالمها عندما بدأت حركة التصنيع في مصر. ولقد استمرت هذه الحال إلى أن أدرك محمد علي أهمية ذلك وسعى إلى تعويضه عن طريق إنشاء المؤسسات التعليمية، وإرسال البعثات، واستقدام الفنيين والمهندسين الأجانب. غير أن هذه المساعي لم تكن كافية، لأن الأمر كان يتطلب مرور فترة زمنية لجيل أو أكثر، يضاف إلى هذا أن نظام التشغيل الإجباري الذي اتبعه محمد علي لم يسمح للعامل باختيار نوع العمل الذي يمكن أن يبرع فيه، فضلا عن المعاملة القاسية التي كان يلقاها العمال، والحياة شبه العسكرية في المصانع وهو ما كان يدفع الكثير من العمالة إلى الهرب وهجرة المصانع. وقد أدت كل تلك العوامل إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج بشكل مغالى فيه مقارنة بالمنتج الأجنبي، نتيجة استيراد الآلات والفحم وقطع الغيار، والمعادن، بجانب دفع أجور المهندسين والفنيين الأجانب، مع الإهدار الناجم عن سوء الإدارة والإسراف في استخدام المواد الخام؛ في الوقت الذي عانت فيه دولة محمد علي من تناقص الطلب نتيجة تآكل السوق المتاح. فلقد كان اتساع حجم السوق شرطاً أساسياً لنجاح حركة التصنيع، غير أن الوضع قد أدى إلى تقليص السوق الخارجية في ظل استقرار حكم محمد علي داخل حدود مصر التاريخية بجانب السودان، بعد أن فقد ما اكتسبه من أراض أثناء حروبه وفتوحاته،أما السوق الداخلية فقد كانت محدودة جدا بسبب انخفاض مستوى الاستهلاك، نتيجة ضعف القوة الشرائية للأفراد بسبب سياسات الاحتكار وفرض الضرائب الباهظة التي مولت خزينة الدولة، بالإضافة إلى تقليص أعداد الجيش طبقا للاتفاقيات الدولية، علما بأنه هو المستهلك الرئيسي لمنتجات مصانع الباشا. ومن الجدير بالذكر أن من العوامل التي ساعدت على تفاقم الأزمة هو غياب تعريفة جمركية مناسبة لحماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية، حيث كان الفرمان الصادر عن السلطان العثماني عام ١٨٢٠ يقضي بعدم زيادة التعريفة الجمركية على الواردات الأجنبية عن ٣٪ من قيمتها، وهو ما لم يوفر أي قدر من الحماية الطبيعية للصناعة المصرية في بدء نشأتها.

ومن القواعد الأساسية في نهضة الأمم، أن إنماء ثروة البلاد والمحافظة على كيانها المالي من أكبر دعائم الاستقلال، لأن العمران مادة التقدم والثروة الأهلية هي قوام الاستقلال المالي، لهذا اهتم محمد علي بإصلاح أحوال البلاد الاقتصادية وتنمية ثروتها القومية. ومع وفرة أعمال الإصلاح والعمران التي تمت على يد محمد علي، لم يحمل مصر دينا لدولة أجنبية على عكس خلفائه الذين استدانوا وفتحوا ثغرات التدخل الأجنبي في شئون البلاد. فقد تميزت مصر بثرواتها التي آلت إلى محمد علي مثلما توارثها من حكموا مصر قبله، ولم يكن لـ محمد علي فضل في اكتشافها، أو ابتداعها، وإنما كان له الفضل في تنميتها، والانفراد بالسيطرة عليها بدلا من تفتيتها لمصلحة القوى الطفيلية التي كانت تتعيش عليها، وهو ما ساعده رغم الحجم الهائل من الانجازات والعمران والتكلفة العسكرية التي دفعتها مصر الحرب المتوالية، على أن يعتمد في تحقيق هذا كله على موارد مصرية خالصة.

ورغم كل الانجازات التي حققتها تجربة محمد علي، إلا أن هناك جانبا آخر في التجربة لا يزال في حاجة إلى مزيد من الدراسة، ويتمثل هذا الجانب في الإجراءات القمعية وعمليات السخرة التي صاحبت أعمال المنافع العامة، التي اتسمت بقدر كبير من القسوة. فرغم أهمية جهود محمد علي لبسط سلطة الدولة على أرجاء البلاد إلا أن مذبحة المماليك بالقلعة (ذبح ٤٧٥ مملوكًا في ما يقرب من ١٥دقيقة)، كان لها أثرها العميق في حالة الشعب المعنوية، إذ أدخلت الرعب في قلوب الناس، بل ليس من المغالاة القول بأنها أدت إلى وأد اليقظة الشعبية التي تبلورت وأدت لتولى محمد علي سدة الحكم، وشجعت جهوده في التحول نحو الاستبداد والتخلص من الزعامة الشعبية التي أجلسته على قمة المجد، فقد كانت هذه الزعامات في السنوات الأولى من حكم محمد علي بمثابة سلطة ذات شأن تراقب أعماله مراقبة مستمرة، كما كانت ملاذا للشاكين ممن ينالهم الظلم أو يتضررون من حيث الحكام وجورهم.

ولا نزاع في أن هذا النوع من الرقابة لم يكن مألوفا ولا سائغا في ذلك العصر، ولئن كان محمد علي مدينا للزعامة الشعبية بولاية الحكم وتثبيته، وتذليل العقبات التي اعترضته وإحباط الدسائس التي لاحقته، فإن السلطة في ذاتها من شأنها أن تدفع حائزها إلى الطغيان، وتنزع به نحو

الاستبداد بالأمر. فبعد أن استقر محمد علي على كرسي الحكم وثبتت قدمه، طمحت نفسه إلى الاستبداد وبدأ يشعر بالغضاضة من تدخل العلماء وأهل الرأي في شئون الحكم وسعيهم في رفع المظالم عن الناس. ومهما كان هذا التدخل شرعيا ولا غبار عليه لصدوره من قوم بايعوا محمد علي باشا على الولاية بشرط أن يسير بالعدل والقسطاس المستقيم، فمما لا نزاع فيه أنه كان يميل إلى التخلص من هذه الرقابة بإقصاء الزعامة الشعبية عن الميدان، وهو ما أدى في النهاية إلى تحول سلطة محمد علي إلى سلطة بطريركية، انتهت بعمليات التحديث إلى الإجهاض المبكر. ولم يكن من الممكن أن يستمر هذا النمط من التسلط السياسي والقهر الاجتماعي في أي مجتمع، إلا إذا كانت البنية الاجتماعية والثقافية تسمح بذلك، حيث تتوارى المبادرات الفردية ويبرز دور الحاكم المطلق أو الراعي، الأمر الذي يسمح في النهاية بوجود الحكم الاستبدادي أو الأوتوقراطي. لهذا كانت الثقافة والسلطة الأبوية بمثابة الصخرة التي تحطمت عليها كل محاولات التغيير والتجديد في المجتمعات العربية، وفي كل مرة جاء المستعمر إلى المنطقة العربية كان أهم الأسباب الملنة في ذلك الصدد هو البطريركية وأخطائها. ويشير هشام شرابي إلى أن الأبوية التي عرفتها المجتمعات العربية منذ القرن ١٩ أبوية مستحدثة، وأنها احد أشكال الأبوية التقليدية التي عرفتها المجتمعات العربية قبل الإسلام، إلا أنها استلهمت من النظم الاستعمارية مؤسسات الحكم الحديثة وحظيت بدعم نخب متعلمة في الغرب دون أخذ ثقافة الغرب في جوهرها أو ما تقوم عليه نظم الحكم الحديثة تلك، وهو الأمر الذي امتد إلى الدول الحديثة التي تستمد شرعيتها من انفرادها بمصادر القوة بصرف النظر عن مصدر شرعيتها أو حجمها.

ولقد استطاع محمد علي أن يقيم حكم القانون والنظام في مجتمع ظل محروما منهما لفترة طويلة، وهو ما شكل قوة دافعة أدت مع مجمل الإجراءات الاقتصادية إلى إيجاد نهضة اقتصادية واضحة إلا أنها أسفرت أيضا عن إعادة تشكيل البناء الاجتماعي خاصة الإجراءات المرتبطة بإعادة توزيع ملكية الأرض، وإقامة نظام الاحتكار في قطاع الصناعة والتجارة، وأخيرا القضاء على الطبقة العليا من الملتزمين من خلال تصفية نظام الالتزام، والتصفية الجسدية التي كانت قوام مذبحة المماليك. كما أدت الإجراءات وحزمة السياسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المرتبطة بها إلى إضعاف الطبقة الوسطى من التجار والحرفيين، وهي الطبقة التي برز دورها خلال

المواجهة مع الحملة الفرنسية؛ ولقد تمثلت هذه الإجراءات في احتكار التجارة الخارجية وحظر العمل الخاص في بعض الصناعات التي احتكرتها الدولة، وقيام الدولة بتجنيد الآلاف من العمال والحرفيين للعمل بمصانعها. أما الجناح السياسي للطبقة الوسطى والمتمثل في شيوخ الأزهر وعلمائه –بالإضافة إلى تضرره من هذه الإجراءات الاقتصادية – فقد انتهى الأمر إلى إحتقاف قوته وتراجع دوره في الحياة العامة، بسبب نظام التعليم الحديث وصدام محمد علي المتكرر مع رموزه وتصفيتهم بجانب تدفق عناصر كثيرة من الأروام والأرمن والشوام واليهود للعمل في المجال التجاري والتعليمي وفي جهاز الدولة ذاته. كما أدت الإجراءات والسياسات ذاتها إلى بروز قوى اجتماعية جديدة شكلت قمة الهرم الاجتماعي متمثلة في:

١– أفراد أسرة محمد علي وكبار موظفيه العسكريين والمدنيين الذين استعان بهم، واحتلوا المناصب العليا في الجيش والإدارة ومعظمهم من الأتراك والشركس والأرمن، والذين احتلوا قمة الهرم الاجتماعي الجديد بعد أن وزعت عليهم مساحات واسعة من الأراضي عرفت بالجفالك.

٢ – أغنياء المدن والتجار الذين كانوا في معظمهم من الوافدين على مصر من الأروام والأرمن واليهود والشوام واليونانيين، والذين لعبوا دور الوسيط التجاري بين محمد علي وأوروبا في مجال التجارة الخارجية أو عملوا وكلاء لـه في الداخل.

أما قاعدة الهرم الاجتماعي فقد تشكلت من الفلاحين، بعد أن أصبح عليهم دفع الضرائب المتزايدة التي تم توحيدها في صورة ضريبة الأرض، والمشاركة في أعمال السخرة، والتي تجاوزت حدود قراهم إلى أي مكان في مصر للمشاركة في عمليات تقوية الجسور وتطهيرها وحفر الترع والقنوات، وأخيرًا التجنيد الإجباري في الجيش؛ وكذا المهمشون والفقراء من سكان المدن، خاصة أولئك الذين نزحوا هربا من الأوضاع في القرى وشكلوا قاعدة العاملين في مصانع محمد علي وجنود جيشه.

وقد شكلت القوى التي شغلت قاعدة الهرم الاجتماعي أكثر الفئات الاجتماعية في عـصر محمد علي عملاً وتضحية في سبيل تكوين مصر المستقلة، فعلى أكتافهم وبمجهودهم ومن

ضحاياهم قام صرح الاستقلال عالي الذرى. فهم الذين نهضوا بالأعمال الأولى لحضارة مصر وعمرانها في العصر الحديث، فشقوا الترع، وأقاموا القناطر والسدود، وشادوا المدارس والمعاهد، وبنوا العمائر والدواوين، والقصور، وأنشئوا المواني ودور الصناعة، واستحدثوا المعامل، وشيدوا القلاع والاستحكامات، وبذلوا في سبيل ذلك راحتهم وحياتهم. ويكفيهم فضلا في ميدان التضحية أنهم أنشئوا وبنوا كل هذا بالسخرة، دون أن ينالوا على جهودهم أجرًا أو جزاء أو شكورًا بل إن عشرات الآلاف منهم ماتوا تحت أعباء المجهودات والتضحيات المضنية التي احتملوها في سبيل أداء تلك الأعمال.

تساؤلات حول المستقبل



حضر محمد علي إلى مصر ضمن القوة العثمانية التي شاركت في طرد الحملة الفرنسية من مصر، كما عاش فترة صراع القوى التي أعقبت خروج الفرنسيين من مصر وكان طرفا في ذلك الصراع الذي انتهى بوصوله إلى السلطة عام ١٨٠٥.

ويبدو أن مشروع الدولة الحديثة قد تبلور لدى محمد علي خلال تلك الفترة، وهو مشروع يقوم على أن تكون لمصر في ظل حكم محمد علي قوة ذاتية عن طريق بناء جيش قوى على نمط الجيوش الأوروبية التي رآها تتصارع على أرض مصر، وتحديث التعليم وإعادة هيكلة الاقتصاد المصري وبنائه لتوفير الموارد المادية والبشرية اللازمة لبناء مشروعه.

وقد قام مشروع محمد علي في جانبه الاقتصادي على بناء اقتصاد متنوع ومستقل في إطار السوق الرأسمالي العالمي مستبعدا عن عمد الرأسمال الأجنبي، وكان ذلك يعنى إصلاح نظام حيازة الأرض والضرائب والنهوض بالزراعة وإقامة قاعدة صناعية لتحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي. من أجل ذلك جرى تعبئة الفائض الاجتماعي في القطاع الزراعي وتركيزه في يد الدولة إلى أبعد الحدود، من خلال تعبئة فائض قوة العمل عن طريق السخرة، لإقامة المشروعات العامة خاصة مشروعات الري، وإصلاح نظام الضرائب وتوحيدها في ضريبة واحدة. وهو ما تم متزامنا مع إصلاح نظام حيازة الأرض وإلغاء نظام الالتزام، وأخيرا التوسع في تطبيق نظام الاحتكار الذي حكم الصناعة والتجارة الداخلية والخارجية.واستطاع الباشا من خلال فروق الأسعار زيادة موارد الدولة بدرجة كبيرة وكافية لتغطية احتياجاته، وقد استخدم هذا الفائض في بناء قاعدة صناعية تراوح عدد العاملين فيها ما بين ٢٣٠ ألف إلى ٢٦٠ ألف حسب تقديرات بعض المصادر. وفي بناء الجيش وصلت أعداد مقاتليه من جنود وضباط إلى ٢٣٥٨٨٠ مقاتلاً، وكذا فى تمويل مشروعات التوسع الخارجي التي وصلت فيها جنوده إلى قرب الأستانة عاصمة الإمبراطورية العثمانية. إلا أن السياسة الأوربية لم تكن غافلة عن الوعي بخطر تجدد شباب الإمبراطورية العثمانية، وهو ما يمكن تحقيقه إذا انتقلت مصر من حالة التبعية والضعف التي آلت إليها إلى تطبيق سياسة اقتصادية جديدة تجدد قواها الإنتاجية، وهو ما كان يسعى إليه محمد علي ونجح في تطبيقه بالفعل في الأجزاء التي ضمها إلى سلطته، خلال محاولته الاستيلاء على قيادة الإمبراطورية العثمانية

التي كانت في شبابها مصدر خطر توسعي أخل بالتوازن الدولي وأثار قلقا شديدا في أوروبا.فلقد كان النظام الإقطاعي في الدولة العثمانية أكثر مرونة من الإقطاع الأوروبي، نظرا لخضوعه لسلطة مركزية قوية حمته من مضار التفتت الذي كان أحد سمات الإقطاع الأوروبي، فضلا عن أن الدولة العثمانية كانت تملك جهازا عسكريا قويا مكنها من التوسع داخل القارة الأوروبية. ثم بدأ التوازن بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية يختل لصالح الدول الأوروبية، حين أخذت هذه الدول منذ القرن السادس عشر تتحول من الإقطاع إلى الرأسمالية التجارية، فالرأسمالية الصناعية بتأثير الانقلاب الصناعي، في حين ظل الإقطاع العثماني يحكم الإمبراطورية العثمانية بعد فقد الكثير من خصائصه الأولى، وهو ما انتهى بأن أصبح ميزان القوى بشكل نهائي في صالح الدول الأوروبية، وخلق لديها الوعي بشكل مبكر لخطورة محاولة محمد علي، لهذا فُرض عليه الارتداد إلى حدود مصر وفتح أسواقها للمنتجات الأوروبية وتقليص أعداد جيشه بعد أن تحطم أسطوله.

وتشير التفاعلات السابقة التي شكلت أهم ملامح تجربة محمد علي إلى معضلات وتحديات عملية تحديث ونهضة مجتمعاتنا، وهى التحديات التي مازالت قائمة وإن جاءت في سياق أكثر تعقيدا، وتفرض على كل قوى الإصلاح التنبه لها والتعامل معها بقدر من العقلانية والإبداع، بما يسمح لنا بتجاوز عثرات تجربة محمد علي والتجارب التنموية والتحديثية التالية له، مع الأخذ في الاعتبار التحولات التي شهدها العالم على امتداد ما يقرب من قرنين.

ففي إطار العلاقة مع الغرب أو القوى الدولية المتقدمة، تشير تجربة محمد علي إلى أنه لا سبيل للقطيعة أو الانكفاء على الذات في علاقتنا بتلك القوى المتقدمة، فقد أنجزت شعوب تلك الدول الكثير في مجالات العلوم والتكنولوجيا والإدارة، وأصبحت هناك فجوة حقيقية بيننا وبينها، وهى الفجوة التي يجب تجسيرها من خلال الاستفادة من التقدم الحضاري الذي أنجزوه بقدر الإمكان، وفي ضوء أولوية الاحتياجات الفعلية لعملية التحديث والتقدم التي تحتاجها مجتمعاتنا. ولقد شكل إرسال البعثات العلمية، واستقدام الخبراء والفنيين، ونقل بعض النظم وأشكال الإدارة والتنظيم نموذجا حيا لهذه العلاقة التي صاغها محمد علي بذكاء. إلا أن أهم

الدروس المستفادة أيضا من تجربة محمد علي هي عبث التعامل مع التطور التكنولوجي باعتباره مجرد أداة لزيادة الإنتاج أو لتيسير الحياة مع انتزاعه تماما خارج سياقه الثقافي والاجتماعي، فكل تطور تكنولوجي يوازيه ويصاحبه تطور اجتماعي وثقافي، ينعكس في مؤسسات وأبنية سياسية واقتصادية، وطرق لتنظيم الحياة الاجتماعية، وقيم ثقافية وفكرية تلائم هذا المستوى من التطور التكنولوجي وتدعمه وتدفعه إلى الأمام. وبدون هذا الترابط تصبح كل عمليات استيراد التكنولوجيا أو المعارف أو العلوم الحديثة بمثابة استزراع لنبات في غير تربته مكوم على نتائج حصاده بالضعف والهزال.وهنا يبرز بالتحديد التساؤل الدائم الذي يطرح بسوء نية في كثير من الأحيان من أجل إعاقة التقدم: وماذا عن هويتنا والحفاظ على خصوصيتنا الحضارية؟ كيف يمكن حل هذه الإشكالية بشكل جدي لا يحرم مجتمعاتنا من ثمار التقدم الإنساني ولا يجعلها مجرد مسخ مشوه فاقد للتميز عن غيره من المجتمعات؟ وما هي حدود تلك الخصوصية الثقافية أو الحضارية التي يجب التمسك بها والدفاع عنها؟.

إن تجربة محمد علي تشير أيضا إلى أنها تجربة كان يمكن تعظيم نتائجها، لو لم ينخرط في سلسلة حروبه التي عجلت باصطدامه بأول شكل من أشكال التنظيم الدولي في العصر الحديث، وهو التنظيم الذي خاض الحرب ضد نابوليون تحت اسم التحالف الرباعي، والذي ظل يعمل بشكل أو بآخر بعد هزيمة نابوليون وحتى قيام ثورات عام ١٨٤٨ في أوروبا حيث كونت الدول التي انتصرت على نابوليون تحالفا ضم النمسا وروسيا وانجلترا وبروسيا. ولقد شكلت هذه الدول فيما بينها هيئة دولية أصبحت مهمتها حماية الأمن والسلام والنظام في الجماعة الأوروبية وفق الأسس التي صاغها مؤتمر عام ١٨١٥، ومنها الحفاظ على الشرعية الدولية وتوازن القوى في أوروبا. وقد باشرت تلك الدول التدخل في شئون الدول الأخرى في الفترة التالية، بدعوى وجود خطر يهدد السلام والنظام في أوروبا.ولقد حدث هذا عندما تدخلت تلك الدول ضد الثورة في إسبانيا عام ١٨٢٠. وقد تجاوز ذلك التدخل نطاق القارة الأوروبية عندما تدخلت دول التحالف الرباعي ضد محمد علي خلال الأزمة المصرية العثمانية ١٨٣٩/١٨٤٠، وعلى ذلك فقد اصطدم مشروع محمد علي بالنظام الأوروبي الذي صاغه مترنيخ، والذي تعامل مع الطموحات الاستقلالية للباشا على أنها خروج عن الشرعية، باعتبار محمد علي ثائرا ضد

السلطان العثماني صاحب الحق الشرعي في السيادة على مصر.هذا إلى جانب أن بجانب أن حروبه في شبه الجزيرة العربية شرقًا وجنوبًا جعلته يدخل من قبل في نطاق الصدام المباشر مع المصالح البريطانية، التي كانت حريصة في تلك الفترة على أن يبقى طريق البحر الأحمر والخليج بعيدًا عن سيطرة أي دولة قوية.ولقد أدى هذا الصدام عمليا إلى ضرب محاولة بناء اقتصاد مستقل يرتكز على بناء صناعي في إطار السوق الرأسمالي العالمي. وهنا تطرح العديد من الأسئلة المستقبلية حول كيفية صياغة علاقات مجتمعاتنا بالدول الكبرى والمتقدمة في ظل نظام لتقسيم العمل الدولي، دائم التطور والتغير،لكنه أصبح أكثر تعقيدا وإجحافا، تم فيه تقاسم النفوذ والثروة والدور بين بلدان العالم على امتداد خريطة الكرة الأرضية، بين بلدان شمال متقدم وجنوب نامي، وأصبحت تعاد فيه صياغة مفاهيم الاستقلال والسيادة الوطنية، وهى القضية التي يزيدها تعقيدا عدم توفر الفرصة التي أتيحت لـ محمد علي، وربما لا تتوفر الآن لمعظم بلدان العالم الثالث ومنها مصر، حيث استطاع محمد علي بناء تجربته معتمدا على موارد مصر الذاتية، وهو ما وفر له أكبر قدر من الاستقلالية في توظيف هذه الموارد ووضع سياسات استخدامها. كيف يتأتى لنا صياغة علاقة تقوم على الاستقلالية وعدم التصادم؟ الاستفادة من كل ما هو متاح لدى هذه البلدان وإقامة علاقات تعاون متبادلة تقوم على الندية وعدم التبعية؟ كيف يمكن صياغة علاقات تبادل اقتصادي لا تفضي إلى نزوح فائض العمل الاجتماعي إلى الخارج، ودعم عملية تراكم الثروات في دول المراكز باعتبار مجتمعاتنا من دول الهامش أو الأطراف؟ وبالتالي كيف تتوجه كل عوائد التنمية والتحديث إلى الداخل لصالح مزيد من عملية التقدم وتحسين نوعية الحياة؟ وكيف يتحقق هذا بعد أن أصبحت مصادر التفوق الاقتصادي لا تستند فقط إلى مجرد إنتاج السلع أو التحكم في المواد الخام أو التمتع ببعض الميزات النسبية، مثل توافر اليد العاملة المدربة او القرب من الأسواق الخ بقدر ارتباط القوة الاقتصادية بالقدرة على إنتاج واحتكار الأفكار والمعرفة العلمية.

إن تجربة محمد علي تشير أيضاً إلى الدور المحوري الذي لعبته الجماهير والدولة في بناء التجربة، فـ محمد علي هو أول والى يتم توليته باختيار الشعب المصري وإرادته التي أذعن لها السلطان العثماني واضطر للموافقة عليها، وهى الإرادة أو الدور الذي توقف عند هذا

الحد، ثم انتهى الأمر إلى تأسيس محمد علي لدولة مركزية، تقوم على السلطة الأبوية والحكم المطلق. وهنا يبرز دور الدولة في هذا المشروع التحديثي، وهو الدور الذي لا يمكن إنكار أهميته، لكن تجاوز هذا الدور إلى حد الطغيان والسيطرة التي وصلت إلى حد احتكار كل الفضاءات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، قد أدى إلى إجهاض النمو الطبيعي للقوى الاجتماعية التي يمكن أن تحمل مشعل التحديث والتقدم فيما بعد، وتشكل القاعدة الاجتماعية التي تحمى التجربة وتستمر بها. لقد كان التجاوز في مركزية الدولة الإدارية، وحكمها المطلق سياسيا واحتكارها الاقتصادي واحداً من أهم أسباب انهيار التجربة فيما بعد، بل إن آثار انفراد الدولة بكل الفضاءات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية مازالت ممتدة في الثقافة السياسية السائدة في المجتمع المصري حتى الآن وهو ما كرسته التجربة الناصرية فيما بعد. ومن نافلة القول أن نصرح بأن هذا الانفراد قد قلص إلى حد كبير من قدرة المصريين على تنظيم المبادرات الفردية والجماعية المستقلة عن الدولة للتصدي لمشكلات المجتمع، وأضعف نمو المجتمع المدني من جهة، وخلق في الوعي الجمعي نوعًا من الاتكالية والاعتماد على الدولة من جهة أخرى، وهى الاتكالية التي لا يمكن استمرارها في ثقافتنا السياسية المعاصرة مع تطور دور الدولة بحيث لم تعد هي اللاعب الأوحد في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ولعل حالة الالتباس والتعقيد التي مازالت ترتبط بعلاقة المواطن بالدولة في مجتمعاتنا، والمساحات التي يجب أن تشغلها المبادرات الفردية والجماعية، وحدود دور الدولة ومهامها التي لا يجب أن تتخلى عنها أو تتجاوزها، لعل حالة الالتباس تلك أو عدم الوضوح لدى مجمل النخب السياسية في مجتمعنا مازالت تشكل التحدي الحقيقي لعملية التحديث وبناء مجتمع المواطنين لا الرعايا.

ومازالت تجربة محمد علي تثير أيضاً الكثير من التساؤلات حول مستوى وعملية التحديث المجتمعي وسقفها، وهل يجب أن تشكل تجاوزا للماضي وقطيعة معه؟ وهل يمكن أن يقتصر التحديث على قطاعات أو فئات اجتماعية محددة؟ أم أنه يجب أن يكون تحديثا شاملا لكل نظم الحياة وأنماطها، والإنتاج والتعليم والفكر والثقافة والإدارة في المجتمع ولكل فئاته الاجتماعية؟ إن توجه محمد علي إلى أوروبا لتحديث دولته وتقويتها، تميز بنهج له خصائصه التي اعتمدت على استقدام الخبراء والفنيين وإرسال البعثات العلمية وتأسيس المدارس الحديثة، بما يسمح لـمحمد

علي بنقل جزء من الغرب وحداثته إلى مصر (وهو في الغالب الجزء الخاص بالتقدم التقني)، ولكنه في اللحظة ذاتها حافظ على عدم انتقال مصر إلى الغرب، بل اتجه للحفاظ على روحانيتها وتقاليدها، بل وثقافتها التقليدية.ولقد كانت هذه الازدواجية واحدة من أهم القضايا التي عبر عنها واحد من أبرز مفكري عصر محمد علي والمعبرين عنه، وهو الشيخ رفاعة الطهطاوي حيث تناولها من خلال رؤيته لحجم التناقض بين فكر العصور الوسطى الإسلامية وبين النموذج الغربي للتحديث، ورؤيته لإمكانية التوفيق بين النموذجين.

فعلى عكس معظم رجال الأزهر، كان الشيخ رفاعة الطهطاوي يرى ضرورة مخالطة الأوربيين فضلا عن التفاعل معهم، لأنهم كانوا يعيشون في إطار فكرى متقدم، بل والأخذ عنهم وعن حضارتهم فيما لا يخالف القيم والثوابت الشرعية، حيث يؤكد أن مخالطة الأغراب - لاسيما إذا كانوا من أولى الألباب - تجلب للأوطان من المنافع العمومية العجاب. ويعكس موقف الطهطاوي – الرامي إلى التوفيق بين النموذجين الغربي الحديث والشرقي المتخلف- تأكيده على أن هدف دعوته هو أن يوقظ سائر بلاد الإسلام من نوم الغفلة كي يبحثوا عن العلوم البرانية والفنون والصنائع، وهى التي كمالها ببلاد الإفرنج ثابت شائع والحق أحق أن يتبع. وفي رأيه أن الذين يرفضون الأخذ عن أوروبا بحجة رفض استيراد العلوم الأجنبية واهمون، لأن الحضارة دورات وأطوار وهذه العلوم كانت إسلامية عندما كنا نعيش عصر نهضتنا، فأخذتها عنا أوروبا وطورتها، وواجبنا الآن أن نتتلمذ عليهم كما تتلمذوا علي أسلافنا. ويطلب رفاعة من الأزهر أن يضيف إلى علوم الشريعة معرفة سائر المعارف البشرية المدنية التي لا تدخل في تقدم الوطنية، فهذه العلوم الحكمية (أي المعللة بحكمة وعلة) لم تزل كتبها إلى الآن في خزائن ملوك الإسلام حاضرة، أما في مجال العلوم الإنسانية أو الفلسفية فيظهر بوضوح تحفظ الطهطاوي وازدواجيته، حيث يشير إلى أن لهم في العلوم الفلسفية حشوات ضلالية مخالفة لسائر الكتب السماوية ويقيمون على ذلك أدلة يصعب على الإنسان ردها.

لهذا يبدو أن أهم المشكلات التي واجهت تجربة محمد علي، والتي كانت أحد أسباب تراجعها، تكمن في أن التحديث فيها لم يكن جذريا بل سعى إلى التوفيق بين نموذجين فكريين

وثقافيين ينتمي كل منهما إلى بنية اقتصادية واجتماعية مغايرة. فعلى سبيل المثال في التعليم ظلت مدارس التعليم الديني ومؤسساته كما هي لم يطرأ عليها أي تحديث أو تطوير، وغدت هي المورد الأساسي لمؤسسات التعليم العالي الحديثة، كما أن دولته الحديثة اعتمدت على أساليب الحكم المطلق الذي لا يعتمد ولا يقر إلا رأى الباشا، وغابت المؤسسات التمثيلية التي توسع نطاق المشاركة في صنع القرار وتسمح بالاختلاف. فقد ظل محمد علي في بدايات حكمه يرجع إلى الزعامات الشعبية كلما احتاج إلى أموال أو كلما ادلهمت به الخطوب، وكان من الطبيعي أن يؤدى هذا إلى تزايد نفوذ الشيوخ والعلماء الذين أصبح لهم دور فاعل في توجيه شئون الحكم، كما ظلوا محتفظين بامتيازاتهم وبمكانتهم أمام الشعب الذي كثيرا ما كان يلجأ إليهم، مما كان سببا في تبرم محمد علي منهم، خاصة وأنهم لم يكتفوا بالوساطة بينه وبين الرعية ولكنهم تمادوا في مراقبة أعماله، والتصدي للإجراءات المالية التي كان يتخذها والتي وجدوا فيها مساسا بمصالح الرعية ومصالحهم، لهذا عمل الباشا على إضعاف هيبتهم ومكانتهم ثم التخلص منهم.ولقد كان إبعاد الزعامات الشعبية وانفراد محمد علي بشكل مطلق بحكم مصر احد أهم العوامل التي وقفت بنتائج التحديث عند مصالح الحاكم ونخبته من ضباط الجيش، ولم يشاركه فيها عموم الناس. ولقد انعكس هذا على موقف الإنسان المصري مما يحدث حوله، وجعله في الغالب الأعم مستسلما لأقداره وللظلم الواقع عليه، أو مقاوما له بشكل سلبي إما بترك البلاد والهروب للشام، أو الهروب من القرى وعدم زراعة الأرض، أو حرق المحاصيل التي أنتجها بيديه حتى لا تستولي عليها الدولة، وانتهاءً بتشويه نفسه حتى يتهرب من التجنيد، بعد أن أصبحت علاقته بالدولة والحاكم لا يحكمها إلا القمع والبطش والنهب. أما التحديث في أوروبا الذي شكل قطيعة وتجاوزاً لكل موروث المرحلة الإقطاعية الثقافي والسياسي والفكري والاقتصادي، فقد استطاع أن يخلق سياقا أصبح الإنسان فيه أكثر جرأة على الصعيد الفكري، متعدد الكفايات، قابلاً لكل جديد، ويحظى بمساحات واسعة تسمح له بالمشاركة في المجال العام، بيد أن هناك حدوداً في المجال الخاص لم تجرؤ الدولة على تخطيها أو الاقتراب منها. هذه السياقات الثقافية والسياسية والفكرية مازالت غير متوفرة في مجتمعاتنا وهى من أهم المعوقات التي تجهض كل مشروعات التحديث في بلادنا.

وتثير خلاصة تجربة محمد علي في صعودها وانهيارها كذلك التساؤل حول ما تطرحه بعض الكتابات من أن الحل الوحيد الممكن لتجاوز العالم الثالث لتخلفه هو تبنى دوله لسياسة تنموية متجهة إلى الداخل، تقوم على التصنيع بهدف استبدال المنتجات المصنعة كلياً بالواردات الأجنبية، وهى السياسة التي شكلت أبرز ملامح تجربة محمد علي التحديثية، وهى نفس السياسة التي اتبعتها فيما بعد التجربة الناصرية. وتسلم هذه الكتابات بأن نماذج تنموية بهذا التوجه سوف تؤدى إلى ظهور مراكز قومية لصنع القرار، وظهور جهاز حكومي قوى ومستقل يؤدى إلى تحول مسئولية التنمية شيئا فشيئا تجاه الدولة، وهو ما يسهم في رفع مستوى الوعي القومي ويساعد على مواجهة التخلف في كافة المجالات العلمية والتكنولوجية والثقافية. وفي نهاية الأمر سوف يختفي الاغتراب الثقافي الذي عاشت فيه دول العالم الثالث لفترة طويلة، وسوف تستطيع هذه الدول بفضل سياستها القومية المستقلة أن تمتلك ثقافة متميزة عن ثقافة الدول المتقدمة وتحفر بالتالي مجرى خاصا بها في طريق التقدم .غير أن الاختبار التاريخي لصدق هذه الأطروحات كما تشير تجربة محمد علي، ومن بعدها التجربة الناصرية، يؤكد أن هذه الأطروحات كانت مغرقة في تفاؤلها، حيث دخلت الدول الذي تبنت هذا النمط من التنمية في علاقات جديدة من التبعية والاعتماد على الخارج. فبدلا من الاستيراد المباشر للسلع أخذت في استيراد التكنولوجيا والآلات وبعض الخامات الأولية التي لا تتوفر لديها، وتزايد بالتالي اعتمادها على رؤوس الأموال الأجنبية التي تمكنت بعد فترة من فرض شروطها وتدخلها في عملية التنمية ذاتها، التي أخضعت فيما بعد برامج التصنيع للتصفية أو لشروطها الاحتكارية. إلا انه رغم هذا لا يمكن فهم علاقة التبعية باعتبارها علاقة ذات اتجاه واحد يأتي من الغرب الرأسمالي المتقدم، ذلك أن بنية النظم الاقتصادية والاجتماعية للدول المتخلفة وسياسات حكامها قد سعت بشكل غير مباشر إلى تدعيم واقع التبعية والتخلف. وفي تجربة محمد علي بالذات سنجد الكثير من الأدلة على هذا الاستنتاج، فسياسة تعبئة الفائض شديدة الصرامة التي اتبعتها دولة محمد علي، والتي أدت إلى إفقار الريف والفلاح الذين يشكلون القطاع الأعظم من البلاد والسكان، قد أسفر عن ضعف السوق الداخلي وانهياره، وعدم قدرته على استيعاب نتاج القطاع الصناعي الناشئ، وهو ما نتج عنه على المدى القصير إفلاس العديد من المصانع وإغلاقها، لعدم وجود سوق داخلي.

كذلك، فقد أدى إفلاس الصناعة إلى دعم توجه محمد علي إلى زراعة المحاصيل التصديرية خاصة القطن، وهو ما حول مصر كلها إلى مجرد مزرعة لإنتاج خام القطن الذي يصدر لانجلترا كي يعاد تصديره وغيره من المنتجات إلينا مرة أخرى، في عملية لا تستنزف فقط عوائد تصديره للخارج بل تربط مجمل الاقتصاد بعملية زراعته، وهو ما نجم عنه في النهاية الانهيار التام لقطاع الصناعة.

والخلاصة أن الأقاويل المبرزة لبطولة محمد علي والي مصر وباني نهضتها الحديثة – وهى الأقاويل التي شاعت قبل عام ١٩٥٢– قد زادت إلى الحد الذي جعلها ركاماً ضخما يحجب الحقيقة ويحول بيننا وبين الوصول إلى تقييم موضوعي لعصر هذا الحاكم العظيم، بغية استخلاص الخبرات والدروس الرامية إلى تفادى الأخطاء التي وقعت في عصره. كذلك فإن العديد من الدراسات التي جاءت بعد الثورة جاءت أيضا مجحفة بدور محمد علي باعتباره مؤسس الأسرة العلوية التي تعاونت مع المستعمر وقبلت العيش معه على حساب الشعب المصر. وعليه فانه من الواجب أن يكون هناك حد أدنى من الموضوعية في قراءة تاريخنا،بحيث تكون حالة من الحياد لا تفسدها السياسة ولا أوضاع الحكام، وهو ما سعت الحوارات التي تمت على امتداد جلسات الاحتفال بمرور ٢٠٠عام على تولي محمد علي السلطة في مصر.كذلك فان الحاجة إلى رؤى وأساليب مبدعة في إدارة عملية تطوير مجتمعاتنا ونهضتها وتحديثها، هي الكفيلة بالإجابة على التساؤلات التي تثيرها إعادة قراءة التجربة بعد مائتي عام في ضوء واقعنا الراهن.وإن ما يفسر عجزنا عن التوصل إليها إلى حد كبير هو مراوحة مجتمعاتنا في مكانها، وأسباب معاودة النقاش حول القضايا ذاتها التي كانت تناقش في بداية القرن الماضي، من حقوق المرأة إلى حرية الفكر والاعتقاد، ومن إرساء قيم العدالة الاجتماعية إلى إطلاق المبادرة الفردية وحمايتها، ومن حقوق المواطنة إلى دولة القانون. فهل يا ترى حان الوقت بعد ما يقرب من مائتي عام لتقديم إجابات حديثة على تلك التساؤلات القديمة؟ هذا هو تحدى الإصلاح الحقيقي الذي يواجه مجتمعنا.

مراجــع وأسانيــد

١. إبراهيم (الأمير عثمان):

محمد علي الكبير (خصوصيات عائلة ملكية)،

ترجمة: هدى كشرود، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة (كتاب رقم ٩٦٠) القاهرة (٢٠٠٥).

٢. إبراهيم (د. سمير عمر):

الحياة الاجتماعية في مدينة القاهرة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة (١٩٩٢).

٣. أبو عيانة (د. فتحي):

سكان مصر في عصر محمد علي ودراسة في الديموغرافية التاريخية،

ورقة مقدمة إلى ندوة محمد علي والعالم التي نظمتها مكتبة الإسكندرية ١٥-١٧ نوفمبر، الإسكندرية (٢٠٠٥).

٤. أحمد (رفعت سيد):

الدين والدولة والثورة،

دار الهلال، سلسلة كتاب الهلال(٤١٠)، القاهرة، فبراير (١٩٨٥).

٥. الحيرى (د. زكى):

صورة مصر في عصر محمد علي،

إصلاح أم تحديث مصر في عهد محمد علي، تحرير رءوف عباس،المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة (٢٠٠٠).

٦. الحسيني (د. السيد):

التخلف والتنمية دراسة تاريخية بنائية،

دار المعارف، القاهرة (١٩٨٢).

٧. السهم (سامي سليمان):

التعليم والتغير الاجتماعي في مصر في القرن التاسع عشر،

الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة (٢٠٠٠).

٨. السعيد (رفعت):

الأساس الاجتماعي للثورة العرابية،

مكتبة مدبولى، القاهرة (١٩٨٠).

٩. الشلق (د. أحمد زكريا):

تطور مصر الحديثة، فصول من التاريخ السياسي والاجتماعي،

مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة (٢٠٠٣).

١٠. الطهطاوي (رفاعة):

تخليص الإبريز في تلخيص باريز،

تقديم: أ.د. يونان لبيب رزق، دار الكتب والوثائق القومية بمناسبة مرور مائتي عام على عصر محمد علي، القاهرة (٢٠٠٥).

١١. العطار (د. سلوى):

التغييرات الاجتماعية في عهد محمد علي،

دار النهضة العربية للطبع والنشر، القاهرة(١٩٨٩).

١٢. باير (جابرييل):

تاريخ ملكية الأراضي الزراعية في مصر الحديثة ١٨٠٠/١٩٥٠،

ترجمة: عطيات محمود جاد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة(١٩٨٨).

١٣. (د.خالد عبد المحسن):

شخصية محمد علي رؤية تحليلية،

إصلاح أم تحديث مصر في عهد محمد علي، تحرير رءوف عباس،المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة (٢٠٠٠).

١٤. بدوى (جمال):

محمد علي أولاده،

الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة مكتبة الأسرة، القاهرة (١٩٩٩).

١٥. بركات (د. على):

تطور الملكية الزراعية في مصر ١٨١٣/١٩١٤ وأثره في الحركة السياسية،

دار الثقافة الجديدة، القاهرة (١٩٧٧).

١٦. بركات (د. على):

رؤية الجبرتي لأزمة الحياة الفكرية،

الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين (٨)، القاهرة (١٩٨٧).

١٧. بركات (د. على):

تقنين علاقة القرية بالسلطة في عهد محمد علي،

إصلاح أم تحديث مصر في عهد محمد علي، تحرير رءوف عباس،المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة (٢٠٠٠).

١٨. بركات (د. على):

مشروع محمد علي بين العوامل الداخلية والخارجية (إشكالية مشروع النهضة)،

دار الكتب والوثائق القومية (بمناسبة مرور مائتي عام على عصر محمد علي)، القاهرة (٢٠٠٥).

١٩. بركات (د. على):

مشروع محمد علي بين العوامل الداخلية والخارجية (إشكالية مشروع النهضة)،

ورقة مقدمة إلى ندوة محمد علي والعالم التي نظمتها مكتبة الإسكندرية ١٥-١٧ نوفمبر، الإسكندرية (٢٠٠٥).

٢٠. بهجت (د. منى محمد بدر):

آثار سليمان باشا الفرنساوي المعمارية والفنية كبداية الحداثة في عصر محمد علي.

٢١. بكر (د. عبد الوهاب)،

الجنسية والمواطنة في عهد محمد علي،

إصلاح أم تحديث مصر في عهد محمد علي، تحرير رءوف عباس، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة (٢٠٠٠).

٢٢. جرجس (د.مجدي):

محمد علي والأراخنة القبط،

ورقة مقدمة إلى ندوة محمد علي والعالم التي نظمتها مكتبة الإسكندرية ١٥-١٧ نوفمبر، الإسكندرية (٢٠٠٥).

٢٣. رزق (د. يونان لبيب):

مصر المدنية، فصول في النشأة والتطور،

طيبة للدراسات والنشر، القاهرة (١٩٩٢).

٢٤. ريتشارد (د. آلان):

التطور الزراعى في مصر ١٨٠٠/١٩٨٠،

ترجمة: د.أحمد فؤاد سيف النصر،

كتاب الأهالي رقم ٣٤، القاهرة، يوليو(١٩٩٣).

٢٥. ريمون، أندريه:

القاهرة تاريخ حاضرة،

ترجمة لطيف فرج، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة (١٩٩٤).

٢٦. ساماركو (أنجلو):

وثائق البحرية المصرية في عهد محمد علي،

ترجمة ولاء عفيفي النحاس، مراجعة وتقديم حسين محمود، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة (٢٠٠٥).

٢٧. شلبي (د. حلمي أحمد):

الموظفون في مصر في عصر محمد علي،

سلسلة تاريخ المصريين رقم ٣٠، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة (١٩٨٩).

٢٨. صادق (شيرين):

الأقباط في عصر محمد علي،

ورقة مقدمة إلى ندوة محمد علي والعالم التي نظمتها مكتبة الإسكندرية ١٥–١٧ نوفمبر، الإسكندرية (٢٠٠٥).

٢٩. صيام (عماد):

وزارة التربية والتعليم (سلسلة الوزارات المصرية)،

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة (٢٠٠٣).

٣٠. طوسون (الأمير عمر):

صفحة من تاريخ مصر في عهد محمد علي: الجيش المصري البرى والبحري،

دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة (٢٠٠٥).

٣١. عباس (د. رءوف) إشراف:

الأوامر والمكاتبات الملكية الصادرة من عزيز مصر محمد علي،

دار الكتب والوثائق القومية، المجلد الأول، القاهرة (٢٠٠٥).

٣٢. عبد الحافظ (مجدي):

محمد علي والحضارة القديمة،

إصلاح أم تحديث مصر في عهد محمد علي، تحرير رءوف عباس، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة (٢٠٠٠).

٣٣. عبد الفتاح (د. فتحي):

العوامل الداخلية وإجهاض المشروع السياسي الاقتصادي،

ورقة مقدمة إلى ندوة محمد علي والعالم التي نظمتها مكتبة الإسكندرية ١٥-١٧ نوفمبر، الإسكندرية (٢٠٠٥).

٣٤. عبد المنعم (د. أحمد فارس):

السلطة السياسية في مصر وقضية الديمقراطية ١٨٠٥-١٩٨٧،

سلسلة تاريخ المصريين ١٠٥، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة (١٩٩٧).

٣٥. عزب (د. محمد صابر):

تجربة محمد علي في كتابات الجبرتي،

إصلاح أم تحديث مصر في عهد محمد علي، تحرير رءوف عباس، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة (٢٠٠٠).

٣٦. على (د. فطين أحمد فريد):

الفن الحربي الأوروبي وأثره في بناء وتطور الجيش المصري خلال عصر محمد علي،

إصلاح أم تحديث مصر في عهد محمد علي، تحرير رءوف عباس،المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة (٢٠٠٠).

٣٧. على (صلاح أحمد هريدى):

دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر ١٥١٧-١٨٨ج١،

دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة (٢٠٠٥).

٣٨. على (صلاح أحمد هريدى):

الحرف والصناعات في عهد محمد علي، الإسكندرية (١٩٨٥).

٣٩. عمر (حازم سعيد):

القطن في الاقتصاد المصري وتطور السياسة القطنية،

الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة (١٩٧٠).

٤٠. عمر(عمر عبد العزيز):

تاريخ مصر الحديث والمعاصر ١٥١٧-١٩١٩،

دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية (١٩٩٣).

٤١. عيسى (صلاح):

الثورة العرابية،

دار المستقبل العربي، ط١، القاهرة (١٩٨٢).

٤٢. فرج (السيد):

حروب محمد علي،

مطبعة التوكل بالجماميز (بدون تاريخ نشر).

٤٣. فهمي (خالد):

كل رجال الباشا محمد علي وجيشه وبناء مصر الحديثة،

ترجمة شريف يونس، دار الشروق، القاهرة (٢٠٠١).

٤٤. كامبانيني (ماسّيمو):

تاريخ مصر الحديث النهضة في القرن التاسع عشر إلى مبارك،

ترجمة عماد البغدادي، مراجعة علمية:عماد أبو غازي، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة (كتاب رقم١٠٠٢)، القاهرة (٢٠٠٦).

٤٥. لاندز (دافيد):

بنوك وبشوات،

ترجمة: د. عبد العظيم أنيس،

كتاب الأهالي رقم ٧، القاهرة، أغسطس (١٩٨٥).

٤٦. لطفي (د. على):

تطور الاقتصاد المصري في عهد محمد علي ١٨٠٥-١٨٤٨،

ورقة مقدمة إلى ندوة محمد علي التي نظمها المجلس الأعلى للثقافة ١٢-١٤ نوفمبر، القاهرة (٢٠٠٥).

٤٧. لوسون (فرد):

الأصول الاجتماعية للسياسة التوسعية في عهد محمد علي،

ترجمة:عنان الشهاوى، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة (كتاب رقم ٩٥٤)، القاهرة (٢٠٠٥).

٤٨. نجم (زين العابدين شمس الدين):

إدارة الأقاليم في مصر ١٨٠٥-١٨٨٢، دار الكتاب الجامعي، القاهرة (١٩٨٨).

٤٩. نوار (أحمد):

التنسيق الحضاري في عصر محمد علي،

ورقة مقدمة إلى ندوة محمد علي التي نظمها المجلس الأعلى للثقافة ١٢-١٤ نوفمبر، القاهرة (٢٠٠٥).

٥٠. مبارك (على باشا):

الخطط التوفيقية لمصر والقاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة،

الهيئة المصرية العامة للكتاب عن طبعة بولاق ١٣٠٥ هـ، الجزء ١٣، القاهرة.

٥١. مدون (عبد الكريم):

فرنسا ونظرية التحديث في مصر،

إصلاح أم تحديث مصر في عهد محمد علي، تحرير رءوف عباس، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة (٢٠٠٠).

٥٢. هلال (عماد):

التشريع الجنائي في عصر محمد علي،

ورقة مقدمة إلى ندوة محمد علي والعالم التي نظمتها مكتبة الإسكندرية ١٥–١٧ نوفمبر، الإسكندرية (٢٠٠٥).

٥٣. وحيدة (صبحي):

في أصول المسألة المصرية،

مكتبة مدبولى، القاهرة.

٥٤. علماء الحملة الفرنسية:

موسوعة وصف مصر (المصريون المحدثون)،

ترجمة زهير الشايب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة مكتبة الأسرة، الجزء(١)، القاهرة (٢٠٠٢).

٥٥. علماء الحملة الفرنسية:

موسوعة وصف مصر (دراسات عن المدن والأقاليم المصرية)،

ترجمة زهير الشايب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة مكتبة الأسرة، الجزء (٣)، القاهرة (٢٠٠٢).

٥٦. علماء الحملة الفرنسية:

موسوعة وصف مصر (الزراعة، الصناعات والحرف، التجارة)،

ترجمة زهير الشايب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة مكتبة الأسرة، الجزء (٤)، القاهرة (٢٠٠٢).

٥٧. مجموعة باحثين إيطاليين:

الإسهامات الإيطالية في دراسة مصر الحديثة في عصر محمد علي باشا،

ترجمة: عماد البغدادي، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة (كتاب رقم ٩٧٢)، القاهرة (٢٠٠٥).

58. Abbas , Raouf: *Transforming Egypt, Mohamed Ali Pasha 1805-2005,* Background Papers for Mohamed Ali and the World Conference 15-17, November (2005).

59. El-Dessouky, Assem: *The Making of a Modern Hero, Mohamed Ali Pasha* 1805-2005, Background Papers for Mohamed Ali and the World Conference 15-17, November (2005).

60. El-Gemeiy, Abdel-Moneim: *Educating Egypt,* Guirguis, Magdi Restructuring Egyptian Society: Mohamed Ali Pasha 1805-2005, Background Papers for Mohamed Ali and the World. Conference 15-17, November (2005).

61. Owen, Roger: *Muhammed Ali: A View from the New World. Mohamed Ali Pasha 1805-2005,* Background Papers for Mohamed Ali and the World Conference 15-17, November (2005).

62. Rabbat, Nasser: *A Mosque and an Imperial Dream. Mohamed Ali Pasha 1805-2005,* Background Papers for Mohamed Ali and the World Conference 15-17, November (2005).

63. Gran, Peter: *Islamic Rootes of Capitalism 1760-1840,* University of Texas Press (1979).